الأمم المتحدة

A/62/92

الجمعية العامة

Distr.: General
3 August 2007
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الدورة الثانية والستون

البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

في قرار الجمعية العامة ١١/٦١ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ويورد هذا التقرير ردود الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بمعلومات عن الموضوع.

* A/62/150.

280807 240807 07-39384 (A)

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٨

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٨

الاتحاد الأوروبي ٨

الاتحاد الروسي ٩

الأرجنتين ٩

أذربيجان ١١

أرمينيا ١١

إريتريا ١١

إكوادور ١٢

إندونيسيا ١٢

أنتيغوا وبربودا ١٣

أنغولا ١٤

أوروغواي ١٤

أوغندا ١٥

أوكرانيا ١٥

إيران (جمهورية – الإسلامية) ١٦

بابوا غينيا الجديدة ١٦

باراغواي ١٧

باكستان ١٧

البرازيل ١٧

بربادوس ١٨

بليز ١٨

بنغلاديش ١٩

بنما ١٩
بنن ٢٠
بوتسوانا ٢١
بوركينا فاسو ٢١
بوروندي ٢١
بوليفيا ٢٢
بيرو ٢٣
بيلاروس ٢٤
تايلند ٢٥
تركمانستان ٢٥
تركيا ٢٦
ترينيداد وتوباغو ٢٦
توغو ٢٧
تونس ٢٧
تونغا ٢٧
تيمور – ليشتي ٢٨
جامايكا ٢٨
الجزائر ٢٩
جزر البهاما ٣٠
جزر سليمان ٣٠
جزر القمر ٣٠
الجماهيرية العربية الليبية ٣١
جمهورية أفريقيا الوسطى ٣١
الجمهورية الدومينيكية ٣٢
الجمهورية العربية السورية ٣٢

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٣٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية ٣٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ٣٤
جنوب أفريقيا ٣٤
دومينيكا ٣٦
الرأس الأخضر ٣٦
رواندا ٣٦
زامبيا ٣٧
زمبابوي ٣٧
سان تومي وبرينسيبي ٣٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين ٣٨
سانت كيتس ونيفيس ٣٨
سانت لوسيا ٣٩
سري لانكا ٣٩
السنغال ٤٠
سوازيلند ٤٠
السودان ٤١
سورينام ٤٢
سيراليون ٤٢
سيشيل ٤٢
شيلي ٤٣
الصومال ٤٤
الصين ٤٤
عمان ٤٤
غامبيا ٤٥

غانا ٤٥
غرينادا ٤٥
غواتيمالا ٤٦
غيانا ٤٦
غينيا ٤٧
غينيا الاستوائية ٤٧
غينيا – بيساو ٤٨
الفلبين ٤٨
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ٤٩
فييت نام ٥١
قطر ٥١
كازاخستان ٥٢
الكاميرون ٥٢
الكرسي الرسولي ٥٣
كرواتيا ٥٣
كمبوديا ٥٣
كوبا ٥٤
كوستاريكا ٩٤
كولومبيا ٩٥
كيريباس ٩٦
الكونغو ٩٦
كينيا ٩٦
لبنان ٩٧
ليختنشتاين ٩٧
ليسوتو ٩٧

مالي ٩٨
ماليزيا ٩٨
مدغشقر ١٠٠
مصر ١٠٠
المكسيك ١٠٠
ملاوي ١٠٢
ملديف ١٠٢
موريشيوس ١٠٣
موزامبيق ١٠٣
ميانمار ١٠٣
ناميبيا ١٠٤
ناورو ١٠٥
النيجر ١٠٥
نيجيريا ١٠٦
نيكاراغوا ١٠٦
هايتي ١٠٨
الهند ١٠٨
هندوراس ١٠٨
اليابان ١٠٩
اليمن ١٠٩
اليونان ١١٠
ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ١١٠
مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ١١٠
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١١٢
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ١١٤

الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١١٨
منظمة الطيران المدني الدولي ١١٩
منظمة العمل الدولية ١٢٠
الاتحاد الدولي للاتصالات ١٢١
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ١٢٢
مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٢٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة ١٢٤
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٦
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا ١٣١
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ١٣٤
برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٣٥
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. ١٣٦
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ١٣٧
صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣٨
الاتحاد البريدي العالمي ١٤٠
برنامج الأغذية العالمي ١٤٠
منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية ١٤١
منظمة التجارة العالمية ١٤٣

أولا – مقدمة

١ – في قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

٢ – وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إلى تزويده بأي معلومات قد تود الإسهام بها في إعداد تقريره.

٣ – ويورد هذا التقرير الردود التي وردت من الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها حتى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. أما الردود التي وردت بعد ذلك التاريخ فسوف تصدر في إضافات إلى هذا التقرير.

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ – يرى الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية التي تتبعها الولايات المتحدة إزاء كوبا هي في الأساس مسألة ثنائية، ومع هذا، ما برح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يعربون صراحةً عن معارضتهم لتوسيع نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج نطاق الحدود الإقليمية، على النحو الذي يرد في قانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وفي قانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

٢ – وينبغي إبراز حقيقة أن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لائحة وإجراء مشترك يهدفان إلى حماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من آثار تشريع هيلمز – بيرتون المطبق خارج نطاق الحدود الإقليمية، ويحظران الامتثال لذلك التشريع. وعلاوةً على ذلك، فقد تمت الموافقة في القمة التي عقدت بلندن في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨ بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على مجموعة من التدابير تشمل تنازلات تتعلق بالبابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون؛

والتزاماً من حكومة الولايات المتحدة بالامتناع مستقبلا عن اعتماد تشريعات من هذا القبيل تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية؛ وتفاهماً حول نظم تعزيز حماية الاستثمار. ويواصل الاتحاد الأوروبي حض الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب الخاص بها من التفاهم المعتمد في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لم يتغير موقف الاتحاد الروسي إزاء القرار المشار إليه، إذ يشترك بعدنا في الرأي مع الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة، الذين يدينون بشكل قاطع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وينادون برفعه.

٢ - ونحن نؤمن بأن وقف الحظر وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا كفيلان بتصحيح الأوضاع المحيطة بكوبا، وتيسير مشاركتها في العمليات الدولية والإقليمية في المستقبل

٣ - ويؤدي الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة إلى نتائج عكسية، ولا يتسق مع روح العصر، ويعتبر من مخلفات حقبة ''الحرب الباردة''، التي تعوق تشكيل نظام عالمي جديد يتسم بالعدل ويرتكز إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٤ - وإذ نستلهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ونتقيد بعدم السماح بتطبيق أية تدابير تمييزية ضد الدول أو بالتدخل في شؤونها الداخلية، نرى أنه من الضروري التصويت لصالح مشروع القرار الداعي إلى رفع الحصار، تمشيا مع توجهنا هذا.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تنفذ حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذا كاملا أحكام قرار الجمعية العامة ١١/٦١ وما سبقه من قرارات تتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ففي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، سنَّت الحكومة الأرجنتينية القانون رقم ٢٤-٨٧١، الذي ينشئ إطارا تشريعيا لتنظيم نطاق تنفيذ القوانين الأجنبية داخل الإقليم الوطني. وبموجب هذا القانون، فإن أي قوانين أجنبية تهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تقييد أو إعاقة حرية ممارسة التجارة وتداول رؤوس الأموال أو السلع أو تنقل الأشخاص، بما يلحق الضرر ببلد ما أو بمجموعة من البلدان، لا تطبق ولا تترتب عليها آثار قانونية من أي نوع داخل الإقليم الوطني.

وتنص المادة ١ من هذا القانون على أن القوانين الأجنبية التي تستهدف إحداث آثار قانونية خارج الإقليم الوطني بفرض حصار اقتصادي أو قيود على الاستثمار في بلد ما، بغية تغيير حكومة ذلك البلد أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، لا تطبق البتة ولا تترتب عليها آثار قانونية.

وعندما صوتت الأرجنتين لصالح اتخاذ قرار الجمعية العامة ١١/٦١، فإنها عبرت منذ البداية وبطريقة مستقلة عن موقفها التقليدي المؤيد لإلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية، والتزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف.

وتود الأرجنتين أن تشير أيضا إلى تعليل التصويت الذي قدمته الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) والبلدان المنتسبة للسوق (إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا) لدى اتخاذ ذلك القرار، الذي انضمت فيه إلى المجتمع الدولي في رفضه، وبالإجماع تقريبا، لتلك التدابير القسرية الانفرادية، وذكرت أن تطبيق تلك التدابير لا يسهم في تعزيز النظام الديمقراطي، بل يمس بحقوق الإنسان، خاصة حقوق شعوب البلدان النامية.

ولذلك، عبرت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة إليها، مرارا، في محافل دولية شتى، مثل منظمة الدول الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية ومؤتمرات قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو، عن تأييدها لتعددية الأطراف الحقة ولإلغاء التدابير القسرية الانفرادية التي لا تعمل إلا على زيادة حدة التوتر وإضعاف التعاون الدولي اللازم لتحقيق التنمية والأمن وإعمال حقوق الإنسان.

وتود الأرجنتين أن تشير كذلك إلى أن رؤساء الدول والحكومات وقعوا، خلال مؤتمر القمة الإيبري - الأمريكي السادس عشر المعقود في مونتيفيديو (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، على ''بيان خاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك إنهاء تطبيق ما يسمى قانون هيلمز - بيرتون''.

أذربيجان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧]

١ - تدعم جمهورية أذربيجان بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

٢ - وترتبط جمهورية أذربيجان بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تقم أذربيجان بسن أو تطبيق قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها حظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين أذربيجان وكوبا.

٣ - وسوف تواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ تدابير محددة لدعم التعاون مع جمهورية كوبا وتطوير العلاقات الودية معها.

أرمينيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧]

لا تتضمن التشريعات الأرمينية أي قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١١/٦١.

إريتريا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لم تقم حكومة دولة إريتريا بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١.

٢ - وتعارض إريتريا بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا، بما لا يتفق مع مبادئ القانون الدولي.

٣ - وتنضم إريتريا إلى الدول الداعية إلى القيام فورا بإبطال أو إلغاء تلك القوانين أو التدابير، التي تحدث آثارا ضارة بالشعب الكوبي والرعايا الكوبيين الذين يعيشون في بلدان أخرى.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تقوم جمهورية إكوادور، استنادا إلى دستورها السياسي وميثاق الأمم المتحدة، بتأسيس علاقاتها مع المجتمع الدولي على ركيزة من الاعتراف والاقتناع التام بأن القانون الدولي يمثل مدونة سلوك للدول في علاقاتها المتبادلة. وبناء على ذلك لا تطبق إكوادور أية تدابير قد يكون من شأنها التعارض مع سيادة الدول والمساواة القانونية فيما بينها والتعايش السلمي بين مختلف بلدان العالم.

٢ - وقد صوتت حكومة إكوادور، بناء على ذلك، لصالح القرار ١١/٦١، وستواصل إدانتها للتطبيق الأحادي الجانب للتدابير ذات الطابع الاقتصادي والتجاري المفروضة على كوبا.

إندونيسيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

وفقاً لما ينصّ عليه دستور عام ١٩٤٥، تلتزم حكومة جمهورية إندونيسيا بصون مبادئ العدالة والمساواة والسلام. وبالتالي، فإن إندونيسيا لم تقم بسنّ أو اعتماد قوانين من شأنها تطبيق أي تدابير اقتصادية وتجارية أحادية تتخطى حدود أراضيها وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وتتعارض مع القانون الدولي. ويجب أيضاً احترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، والالتزام بهذه المبادئ.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق حصار اقتصادي وتجاري سيخلّف آثاراً وخيمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأبرياء، وخاصة النساء والأطفال. وتشكّل هذه التدابير عائقاً رئيسياً يحول دون تمتع دولة ذات سيادة وشعبها تمتعاً تاماً بالحق في التنمية. وتمثّل هذه التدابير انتهاكاً لحقوق الإنسان، باعتبار أن الحق بالتنمية حق أساسي من حقوق الإنسان، يماثل من حيث أهميته الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ولا تتفق سياسة من هذا القبيل مع روح الشراكة العالمية من أجل التنمية أرساها إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وفي الواقع، أكّد قادتنا بقوة،

في مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على عزمهم على ضمان تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية، بما في الأهداف الإنمائية للألفية، للقضاء على الفقر، تحقيقاً كاملاً وفي الوقت المناسب. وينسجم موقف إندونيسيا مع مظاهر التضامن العالمي المذكورة.

وبالتالي، تحثّ إندونيسيا على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتدعو جميع البلدان إلى الالتزام بمبادئ المساواة والاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام حقوق الإنسان.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - ما زالت حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة التزاماً تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بشتى أشكاله، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

٢ - وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن القلق إزاء استمرار إنفاذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا على الرغم من التأييد الدولي الواسع النطاق الذي لقيه القرار ١١/٦١، والقرارات السابقة الصادرة ضد الحصار، وسائر المعاهدات الدولية ذات الصلة.

٣ - وعلاوة على ذلك، ما زالت حكومة أنتيغوا وبربودا تمتنع، بناء على الفقرة ٢ من القرار ١١/٦١، عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور آنفا، تمشياً مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تؤكد من جديد على جملة أمور منها حرية التجارة والملاحة.

أنغولا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تتمسك جمهورية أنغولا في دستورها بشرعية المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، حيث يتبوأ مبدأ التعايش السلمي بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية موقع الصدارة.

٢ - وجمهورية أنغولا تراعي المبدأين المذكورين أعلاه في ممارسة سياستها الخارجية في علاقاتها مع سائر الدول، بغض النظر عما يوجد بينها وتلك الدول من اختلافات سياسية وإيديولوجية.

٣ - والتزاماً من حكومة جمهورية أنغولا بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وحرصاً منها على تنفيذ القرارات المتخذة، ولا سيما تلك المتعلقة بمبدأ تساوي الدول في السيادة وحريتها في التجارة والملاحة الدوليين، فإنها تؤكد من جديد، وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار ١١/٦١، تأييدها غير المشروط لوقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

٤ - لذا، تعرب جمهورية أنغولا عن إقرارها بما تولونه من أهمية لهذه المسألة، وتحث المجتمع الدولي على المضي قدما في بلورة مبادرات من شأنها أن تتيح لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا إجراء حوار بنّاء في سبيل استعادة العلاقات الطبيعية بينهما.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تؤكد حكومة أوروغواي الشرقية مجددا أنها لا تقر في تشريعاتها تطبيق القوانين المحلية للدول الأخرى خارج الحدود الإقليمية. ويتسق هذا الموقف مع رفض أوروغواي تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تؤثر في حرية التبادل بين البلدان، وشفافية التجارة الدولية، وتنال بالتالي من رفاه الشعوب، كما أنها تعوق في الوقت نفسه عمليات التكامل.

ولذلك، لم تقم جمهورية أوروغواي الشرقية بتطبيق أي من التدابير أو القوانين المشار إليها في القرار ١١/٦١.

كما أعربت أوروغواي مرارا عن رفضها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا نتيجة لتدابير من هذا النوع، وانضمت إلى العديد من الإعلانات في هذا الصدد، مثل الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية السادس عشر الذي عُقد في مونتيفيديو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وتقيم جمهورية أوروغواي الشرقية علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، ولديها سفارة في هافانا، ولدى كوبا كذلك بعثة دبلوماسية في مونتيفيديو. وتتسم هذه العلاقات بالصلابة والاحترام العميق بين الدولتين.

أوغندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع جمهورية كوبا ولا تتقيد بهذا الحصار.

أوكرانيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧]

لا توجد في أوكرانيا أية تشريعات أو أنظمة قد تمس، بآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية، سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، أو حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولا تقبل حكومة أوكرانيا كذلك استخدام التدابير الاقتصادية، كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية؛ وتتمسك، في علاقاتها مع البلدان الأخرى، بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

إيران (جمهورية – الإسلامية)

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ – ترى حكومة جمهورية إيران الإسلامية أن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا يتنافى مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات فيما بين الدول، ويتناقض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، الذي يدعو إلى تشجيع التضامن والتعاون والعلاقات الودية فيما بين الدول. إن تلك التدابير تحدث آثارا ضارة في الظروف المعيشية التي يعيشها الشعب الكوبي وفي حقوق الإنسان المكفولة له، وسوف تعوق ما تبذله الحكومة الكوبية من جهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر وتعزيز مستوى الصحة والتعليم، وهو ما يشكل وسائل لا غنى عنها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ – إن اتخاذ القرار ذي الصلة على مدار العديد من السنوات يشير بوضوح إلى المعارضة الشديدة التي يبديها المجتمع الدولي تجاه التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة بشكل انفرادي عموما، والحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا بشكل خاص.

٣ – إن جمهورية إيران الإسلامية، التي تواجه منذ فترة طويلة تدابير قسرية اقتصادية، تتقاسم القلق الذي يشعر به الشعب والحكومة في كوبا، ولذلك تشدد على الحاجة العاجلة إلى إنهاء تلك التدابير وتنفيذ قرار الجمعية العامة ١١/٦١ تنفيذا كاملا.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ – تعيد بابوا غينيا الجديدة تأكيد موقفها بأنها لم تقم قط بسَن أو تطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١.

٢ – ودأبت حكومة بابوا غينيا الجديدة على التصويت بشكل منهجي لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن بابوا غينيا الجديدة بأن إعلان وتطبيق الدول الأعضاء لقوانين وأنظمة يمس تأثيرها خارج الحدود الإقليمية بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات وأشخاص تحت الولاية

القانونية لتلك الدول، علاوة على المساس بحرية التجارة والملاحة، لا يتسق مع الالتزامات التي أخذتها تلك الدول الأعضاء على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - إن حكومة جمهورية باراغواي ترى، وفقا للمبادئ الراسخة في دستورها الوطني وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي، أن تطبيق القوانين الداخلية خارج الأراضي الإقليمية للدول ينتقص من سيادة الدول الأخرى ومن مبدأ تساويها أمام القانون، وينتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كما أنه يؤثر إضافة إلى ذلك في حرية التجارة والملاحة على الصعيد الدولي.

٢ - وتلتزم باراغواي التزاما تاما بقرار الجمعية العامة ١١/٦١ حيث لم تطبق أية تدابير أو قوانين من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

تمتثل باكستان امتثالا كاملا للقرار ١١/٦١.

البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - تتشرف البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة بأن تكرر مرة أخرى موقف البرازيل ومفاده أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الحدود الإقليمية يتعارضان مع الحاجة إلى تعزيز الحوار وضمان شيوع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩، و ١٠/٥٠، و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢، و ٤/٥٣، و ٢١/٥٤، و ٢٠/٥٥، و ٥٦ /٩، و ١١/٥٧، و ٧/٥٨، و ١١/٥٩، و١٢/٦٠، و ١١/٦١، لم تقم البرازيل بوضع أو تطبيق أي قانون أو نظام أو تدبير له آثار خارج نطاق الحدود الإقليمية قد تمس سيادة دول أخرى

والمصالح المشروعة للكيانات أو للأشخاص الخاضعين لولاياتها، أو حرية التجارة والملاحة. ولا يقر النظام القانوني في البرازيل بصحة تطبيق تدابير لها آثار خارج نطاق الحدود الإقليمية.

٢ - وتخضع حصراً الشركات الموجودة في البرازيل للتشريعات البرازيلية. والتدابير التي يتخذها بلد ما انتهاكا لأحكام القرار ١١/٦١، وسعيا إلى حمل مواطنين من بلد ثالث على الامتثال لتشريعات أجنبية، هي تدابير تضر بمصالح المجتمع الدولي برمته وتنتهك عموماً مبادئ القانون الدولي المقبولة، وينبغي أن تُستعرض وتُعدل، حسب الاقتضاء، لكي تتواءم مع القانون الدولي.

٣ - وينبغي للحكومات التي لا تمتثل لأحكام القرار ١١/٦١ أن تتخذ على الفور المزيد من الخطوات للقضاء على الممارسات التجارية التمييزية وإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن من طرف واحد.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

ليس لدى حكومة بربادوس قوانين تحد بأي شكل من الأشكال من حرية التجارة والملاحة مع كوبا. وقد دأبت بربادوس على التصويت لصالح القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك منذ أن عرض في بادئ الأمر على الجمعية العامة أثناء دورتها السادسة والأربعين التي عقدت عام ١٩٩١.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - وفقا للقرار ١١/٦١، وكذلك جميع قرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة بالحظر على كوبا، لم تضع بليز أو تطبق أي قانون أو إجراء يؤثر تطبيقه خارج نطاق الحدود الإقليمية في سيادة دول أخرى، أو في المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها، أو حرية التجارة والملاحة.

٢ - وتؤكد بليز من جديد على التزاماتها بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بشتى أشكاله في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدولية، التي تشكل أيضا مبادئ أساسية من مبادئ القانون الدولي.

٣ - وقد دعمت بليز باستمرار قرار الجمعية العامة عن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. والمحاولات المستمرة لعزل كوبا في تجاهل لهذا القرار الذي يتخذ سنويا هي مدعاة للقلق. ولا تزال بليز تتشارك مع كوبا في شراكة بناءة ومفيدة للطرفين عادت بفوائد ملموسة لشعبينا كليهما.

بنغلاديش

[الأصل: بالانكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

لم تقم بنغلاديش بسن أي قانون، و لم تتخذ أي تدبير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١. ولذا، فبنغلاديش تلتزم بأحكام القرار المشار إليه أعلاه.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - أبدت حكومة جمهورية بنما، منذ بدء علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جمهورية كوبا، حرصها والتزامها بالحفاظ على أواصر الصداقة والتعاون بين البلدين وتوطيدها، وذلك وفقا لبرنامج العمل الثنائي. وبالرغم من التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا، قامت الحكومتان، على هذا الصعيد، بتشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين البلدين وتعزيزها.

٢ - وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الزيارة الرسمية الرفيعة المستوى التي قام بها أخيرا وزير الخارجية البنمي، السيد صمويل لويس نافارو، إلى كوبا يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقد جرى في أثنائها إبرام ثلاثة اتفاقات ثنائية تتعلق بإجراء المشاورات السياسية، وإلغاء تأشيرات الدخول بالنسبة لجوازات سفر الدبلوماسيين والمسؤولين الرسميين والقناصل وجوازات السفر الخاصة، وتقديم الخدمات والتعاون في مجال الصحة.

٣ - وقام بعد ذلك الرئيس مارتين توريخوس إسبينو بزيارة رسمية لهافانا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ للتشاور بشأن مسائل تتعلق بالتعاون في مجالات الزراعة وتربية الأحياء المائية والطاقة والثقافة، والتوسع في الأنشطة المتصلة بالصحة (الأدوية والتكنولوجيا الحيوية)، وفي برنامج محو الأمية المسمى ''نعم، أستطيع''، واشتراطات حصول رجال الأعمال وحاملي جوازات السفر العادية على تأشيرات الدخول، وتشجيع إبرام اتفاق في مجال الرياضة.

٤ - وعُقد في مدينة بنما، يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، أول اجتماع وزاري لآلية المشاورات السياسية المنشأة بموجب مذكرة التفاهم المبرمة عام ٢٠٠٦، وتم فيه التوقيع على أربعة صكوك قانونية تتعلق بمعادلة الشهادات الجامعية، وتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي، ونقل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام، والتعاون بين وزارتيْ الخارجية البنمية والكوبية في مجال التوثيق والمحفوظات.

٥ - وعُقدت، بموازاة الاجتماع الوزاري، جلسات للجان التعاون المشتركة (اللجنة العلمية - التقنية، واللجنة التعليمية - الثقافية، واللجنة المعنية بالصحة) بغرض تقييم التعاون والنظر في محاور جديدة له وتوثيق علاقات التعاون والتفاهم الثنائية على جميع الصُّعُد.

٦ - ولقد أبرمت كوبا وبنما، على امتداد العلاقات الدبلوماسية بينهما، العديد من الاتفاقات في شتى ميادين العمل نذكر منها: مكافحة الاتجار بالمخدرات، والنقل الجوي، والتعاون بين وزارتيْ خارجية البلدين، والتعاون في مجال الثقافة والتعليم، والاستثمار وحمايته، وآلية المشاورات السياسية، وإعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من تأشيرات الدخول، ومعادلة الشهادات الجامعية، وتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي، ونقل الأشخاص الصادر بحقهم أحكام، والتعاون في مجال المحفوظات بين وزارتيْ خارجية البلدين.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - ترتبط جمهورية بنن بعلاقات صداقة وتعاون ممتازة مع جمهورية كوبا. وهي تتمنى أن يتمكن هذا البلد من الاندماج في الساحة الدولية على نحو كامل، ومن الاستفادة من التسهيلات نفسها المتاحة لجميع الدول الأخرى، في إطار احترام القانون الدولي والقيم العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢ - وتعترض بنن اعتراضا قاطعا على التدابير القسرية الانفرادية ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو العسكري التي اتخذت في حق كوبا. والتزاما بروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المتعلقة بالحفاظ على علاقات طيبة بين الدول، لا يمكن أن تشارك بنن في تطبيق خارج الحدود الإقليمية لقوانين وطنية تعيق تعزيز الحوار مع هذا البلد.

٣ - ومن ثم، تدعو بنن إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

بوتسوانا

[الأصل: بالانكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - لم يسبق قط أن قامت جمهورية بوتسوانا بسن أو تطبيق أو إنفاذ أي قوانين أو تدبير من قبيل المشار إليها في القرار ١١/٦١، وهي لا تعتزم القيام بذلك. وعلى نحو ما يتبين من تصويت بوتسوانا على القرار ١١/٦١ وقرارات مماثلة، فإنها تعارض دوماً مواصلة تطبيق تلك التدابير خارج الحدود الإقليمية.

٢ - وتؤيد جمهورية بوتسوانا تأييداً قويا الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يخلف عواقب سلبية وآثارا ضارة بالشعب الكوبي، ولا سيما فئاته الأشد ضعفا، ألا وهي الأطفال والنساء والشيوخ.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - نظراً لما يساور بوركينا فاسو من قلق إزاء استمرار العزلة الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فإنها تؤكد من جديد نداءها بضرورة رفع هذا الحصار.

٢ - ووفقا للالتزامات الناشئة عن ميثاق منظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تتمسك بها بوركينا فاسو تمسكاً تاما، فإنها لم تقم باعتماد أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المنصوص عليه في ديباجة القرار ١١/٦١.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

لا تطبق بوروندي أي جزاءات اقتصادية وتجارية ومالية في حق كوبا.

بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - لم تقم جمهورية بوليفيا بسن أو تطبيق أية قوانين أو تدابير تؤثر في حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا، بل أنها على العكس من ذلك تقيم، تطبيقا لمبدأ تقرير المصير، علاقات ود وصداقة وتعاون مع كوبا، حكومة وشعبا.

٢ - وفي هذا السياق، تؤكد بوليفيا من جديد رفضها القاطع والبات إزاء تطبيق قوانين أو تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي أو تجاري أو مالي ضد أي بلد، وإزاء استخدام تدابير قسرية انفرادية تسهم في تصعيد حدة التوتر بين الدول. وهي تعرب لذلك عن إدانتها الشديدة لسياسات فرض الحصار والحرب الاقتصادية التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا منذ أكثر من أربعة عقود.

٣ - إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتنافى مع القانون الدولي ويتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، كما أنه يؤثر سلبا في الشعب الكوبي لا سيما الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع التي تعاني من هذه التدابير التي تنال من التعاون الدولي اللازم من أجل النهوض بالشعوب.

٤ - وبناء على ذلك، فإن تأييد بوليفيا لقرار الجمعية العامة ١١/٦١ يعكس تأييدها المطلق للقضاء على هذا النوع من التدابير الانفرادية والتزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف، ويعبر كذلك عن رغبتها في إيجاد نوع جديد من التعاون والتكامل الاقتصاديين بين البلدان، استنادا إلى مبادئ الاتفاقات ذات الصلة بالبديل البوليفاري للأمريكتين ومعاهدة التجارة بين الشعوب.

٥ - وتشير بوليفيا إلى أنه بالرغم من العواقب السلبية المترتبة على الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة، تتعاون الحكومة الكوبية بتفان ودون شروط مع الحكومة البوليفية

والشعب البوليفي حيث تبرعت بإقامة مستشفيات ومراكز لطب العيون تُقدم فيها الرعاية بالمجان إلى السكان من ذوي الموارد الاقتصادية المحدودة، مما حقق أثرا اجتماعيا ملحوظا. وقدمت الحكومة الكوبية أيضا الدعم من أجل محو الأمية من خلال البرنامج الكوبي ''نعم، أستطيع'' حيث أوفدت دون مقابل مدرسين ومستشارين على مستوى عال من المهنية، وزودت السكان في الريف بالطاقة الكهربائية عن طريق تركيب ألواح شمسية.

٦ - وفي هذا السياق، تنضم بوليفيا إلى المجتمع الدولي في رفضه الإجراءات الانفرادية حيث أكد المجتمع الدولي من جديد في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، اهتمامه بالمسألة وطلب أن تنهي الولايات المتحدة على الفور الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

٧ - ولا يوجد في بوليفيا أية تشريعات أو تدابير مناقضة لروح القرار ١١/٦١.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - لا توجد في بيرو ولا تُطبق فيها أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١١/٦١.

٢ - ولا توافق حكومة بيرو على اتخاذ التدابير الانفرادية التي تُطبق خارج الحدود الوطنية للدول ويُقصد منها التأثير في العملية السياسية الداخلية في دولة ما. وترى بيرو أن إبداء الاحترام الواجب للنظام الدستوري الوطني للدول أمر أساسي في العلاقات الدولية ترسخه مبادئ القانون الدولي المتصلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بمختلف أشكاله.

٣ - ويرتكز موقف حكومة بيرو في هذا الشأن على القرارات السابقة الصادرة عن آلية التشاور والتنسيق في المجال السياسي التابعة لمجموعة ريو، والإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإيبيرية - الأمريكية بما فيها مؤتمر القمة الأخير الذي عُقد في مونتيفيديو عام ٢٠٠٦.

٤ - وختاما، تود حكومة بيرو أن تؤكد مجددا تأييدها الثابت والراسخ للأهداف المشتركة في مجال الديمقراطية النيابية وإعمال حقوق الإنسان وحرية الاقتصاد.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تطالب جمهورية بيلاروس برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بأسرع ما يمكن. ويمكن أن يصبح رفع الجزاءات المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية ظرفا مساعدا على تطبيع العلاقات بين الدولتين.

٢ - وتعرب بيلاروس عن تأييدها للحق غير القابل للتصرف لكل الدول في تحديد نموذج التنمية الخاص بها. ولا مجال لقبول المحاولات التي تقوم بها من طرف واحد بعض البلدان بُغية تغيير النظام السياسي الداخلي لدول أخرى، بمساعدة الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها من التدابير.

٣ - وتلتزم جمهورية بيلاروس التزاما صارما بمبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية. ولا يوجد في تشريعات بيلاروس قوانين أو قرارات تترتب عليها نتائج خارجية فيها مساس بسيادة بلد آخر، أو بالمصالح القانونية لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين، أو بحرية التجارة والملاحة.

٤ - وتتسم العلاقة بين بيلاروس وكوبا بمستوى رفيع من التعاون والنشاط المتنامي. وتتمثل إحدى المسائل ذات الأولوية في العلاقات الثنائية بين البلدين في تنمية التعاون التجاري والاقتصادي بينهما. وهناك اهتمام متبادل وإمكانية حقيقية لزيادة حجم التجارة المتبادلة بين البلدين وتنفيذ المشاريع المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية. وقد ازداد حجم تبادل السلع بين بيلاروس وكوبا عام ٢٠٠٦، بنسبة ١٦,٤ في المائة، مقارنة بعام ٢٠٠٥. وازداد حجم الاستيراد من كوبا بنسبة ١٠٤ في المائة.

٥ - وانعقد في مدينة مينسك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الاجتماع السابع للجنة المشتركة بين بيلاروس وكوبا المعنية بالتعاون التجاري والاقتصادي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قام رئيس جمهورية بيلاروس، أ. ق. لوكاشينكو، بزيارة كوبا، من أجل المشاركة في اجتماع قمة حركة عدم الانحياز.

٦ - ووصل إلى جمهورية كوبا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وفد حكومي من بيلاروس، برئاسة رئيس الوزراء، سيريغي سيدورسكي، في زيارة رسمية للبلد. وتم خلال الزيارة التوصل إلى اتفاقات هامة بشأن تنفيذ المشاريع المشتركة في مجالات التجارة والاقتصاد

والعلوم والتكنولوجيا، وغيرها من المجالات الأخرى، وانعقد أكثر من ١٥ لقاء ثنائي بين ممثلي الوزارات والمؤسسات والجهات الأخرى ذات الاهتمام في بيلاروس وممثلي الوزارات المعنية ومؤسسات التجارة الخارجية في كوبا.

٧ - وتوسعت آفاق التعاون بين البرلمانين البيلاروسي والكوبي. ووصل إلى بيلاروس، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وفد برلماني كوبي بقيادة رئيس الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في جمهورية كوبا، ريكاردو ألاركنوم دي كيسادا، في زيارة للبلد. وشهد التعاون المشترك بين الهيئات المعنية بالسياسة الخارجية في بيلاروس وكوبا دفعة أخرى إلى الأمام. وحدث توسع كبير في قاعدة العلاقات الثنائية في مجال الاتفاقات القانونية. وتم حتى الآن التوقيع على ٢٥ اتفاقا بين البلدين وعلى مستوى الهيئات.

٨ - وستواصل بيلاروس دعمها للأنشطة الهادفة الرامية إلى توسيع آفاق التعاون وتنمية علاقات الصداقة مع جمهورية كوبا.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - لا تؤيد تايلند، من حيث المبدأ، قيام بلد ما بفرض قوانينه الوطنية على بلد آخر، مما يؤدي، في الواقع، إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لتلك القوانين. فهذا التصرف، في رأي تايلند، مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

٢ - وليس لدى تايلند أي قوانين أو تدابير محلية من هذا القبيل.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]
[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - إن تركمانستان، كشأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتزاما منها بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة قد دأبت، على الإعراب، عبر سنوات طويلة، عن تأييدها لفك الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا؛

٢ - وترى تركمانستان أن الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية تنعكس في المقام الأول على شعوب تلك البلدان التي تُفرض عليها تلك الجزاءات، وتترتب عليها نتائج سلبية في مجال تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وفي حياة الناس اليومية. ولا يعتد باستخدام مثل هذه الجزاءات من طرف واحد كصك قانوني في مجال العلاقات الدولية؛

٣ - ولا تشتمل التشريعات الوطنية في تركمانستان، أو الاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي أبرمتها تركمانستان، على نصوص تتعارض مع أحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحصار المفروض على كوبا. ولم تقم تركمانستان أو تعتزم القيام، في مجال علاقاتها الدولية، بأي فعل يتنافى مع أحكام قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - ليس لدى جمهورية تركيا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١١/٦٠، وهي تؤكد مرة أخرى التزامها بمبادئ حرية التجارة والملاحة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٢ - ولا تزال حكومة تركيا على موقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والتفاوض.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

لا تطبق حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو أي تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ضد بلدان أخرى.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - وفقا للموقف الذي اتخذته توغو دائما على الصعيد الدولي فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة واللجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية، فإنها تستنكر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وما خلّفه من آثار في الشعب الكوبي.

٢ - وبناء عليه، لم تقم حكومة توغو بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير مخالفة لأحكام قرار الجمعية العامة ١١/٦١.

٣ - وستواصل توغو، على غرار ما فعلت في الماضي، الحفاظ على العلاقات الودية وعلاقات التعاون التي تربطها بكوبا على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧]

لا تطبّق تونس أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

تونغا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تلتزم مملكة تونغا التزاما كاملا بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والمقبولة بموجب القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بشتى أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

٢ - وبناء عليه، لم تقم مملكة تونغا بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١. وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

تيمور – ليشتي

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ – لم تقم قط حكومة جمهورية تيمور – ليشتي بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و١٢/٦٠ و ١١/٦١. وتؤيد تيمور – ليشتي تأييدا تاما تنفيذ القرارات المذكورة آنفا.

٢ – وتؤكد تيمور – ليشتي التزامها بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بشتى أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، التي تشكل أيضا المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

جامايكا

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ – تواصل حكومة جامايكا معارضة تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية وما يستتبع ذلك من تجاهل لسيادة الدول. وترى جامايكا أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتساوي الدول في السيادة والتعايش السلمي فيما بينها.

٢ – وفي هذا الصدد، تكرر جامايكا تأكيد تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا. وتعزيزا لهذا الموقف، تواصل جامايكا المشاركة في تأييد المواقف التي تتخذها مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز، التي تعارض وتدين تلك الإجراءات الانفرادية، التي تشكل انتهاكا للحقوق السيادية المكفولة للشعب الكوبي، وتتنافى أيضا مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة.

٣ – ولم تقم حكومة جامايكا، وفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، بسن تشريع أو تطبيق أي تدبير أو اتخاذ أي إجراء، يكون من شأنه انتهاك سيادة دولة أو مصالحها الوطنية المشروعة أو إعادة حريتها في التجارة أو التعاون الاقتصادي أو أي نشاط تجاري آخر.

٤ – وما زال اقتناع وموقف جامايكا يتمثلان في أن عملية التشارك البنّاء، التي تسترشد بالمبدأ العالمي المتمثل في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، هي أفضل خيار يصلح لتحقيق تسوية تفضي إلى سلام دائم واستقرار طويل الأمد وتحقيق استقرار طويل الأجل بما يرضي جميع الأطراف.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تعرب الجزائر، مرة أخرى، عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا.

٢ - وعلى غرار معظم الدول الأعضاء الأخرى في منظمة الأمم المتحدة، لم تتوقف الجزائر عن المطالبة برفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ ٤٨ عاما . ومن ثم، تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كل دورة من دوراتها، منذ ١٥ عاما، قرارا يصوّت عليه جميع أعضاء المنظمة تقريبا لصالح رفع هذا الحصار.

٣ - وفي الواقع، ترى الجزائر أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تواجهه كوبا يشكّل انتهاكا لمبدأي المساواة بين الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى.

٤ - وهذا الحصار، علاوة على أنه يشكل عملا انفراديا ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وحرية التبادل التجاري، فإنه يؤثر بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والبشرية، على السواء، في كوبا.

٥ - وتعرب الجزائر أيضا عن عميق قلقها إزاء النتائج الخطرة الذي يخلّفها هذا الحصار على الشعب الكوبي، ولا سيما فيما يتعلق بالغذاء والصحة وخدمات اجتماعية أخرى.

٦ - وتؤكد الجزائر تأييدها التام للمواقف التي اتُّخذت في مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في هافانا، وفي مؤتمر القمة الثاني لدول الجنوب (مجموعة الـ ٧٧ والصين) الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في الدوحة. وتضمنت تلك المواقف رفض التدابير الاقتصادية القسرية والقوانين المفروضة خارج الحدود الإقليمية على البلدان النامية، ومطالبة الولايات المتحدة برفع الحصار عن كوبا.

٧ - وتجدد الجزائر أيضا دعوتها إلى الولايات المتحدة برفع هذا الحصار، المجحف وغير القانوني، المفروض على كوبا، الذي ولدت في ظله نسبة ٧٠ في المائة من المواطنين الكوبيين، والذي ما برح يُواجَه برفض مستمر من قِبل عدد متنامٍ من البلدان، وتتفق جميع الآراء اليوم تقريبا على التنديد به.

جزر البهاما

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

يرتبط كومنولث البهاما بعلاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. ولم تقم جزر البهاما بسن أو تطبيق قوانين أو تدابير في حق كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين جزر البهاما وجمهورية كوبا.

فروض على كوبا، الذي ولدت في ظله نسبة ٧٠ في المائة من المواطنين الكوبيين، والذي ما برح يُواجَه برفض مستمر من قِبل عدد متنامٍ من البلدان، وتتفق جميع الآراء اليوم تقريبا على التنديد به.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تعيد جزر سليمان التأكيد على التزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتدعم حرية التجارة.

جزر القمر

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧]

يؤكد من جديد اتحاد جزر القمر التزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولم يقم بسن أو تطبيق أية قوانين أو أنظمة تحدث آثارا خارج الحدود الإقليمية يكون من شأنها المساس بسيادة دول أخرى.

الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تعيد الجماهيرية العربية الليبية من جديد التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد على حل الخلافات بين الدول بل يؤدي إلى تعقيدها.

٢ - عبرت الجماهيرية العربية الليبية باستمرار عن التزامها بميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي و لم يسبق لها أن سنت أو طبقت أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ٦١/١١ بل كانت في الماضي ضحية لمثل هذا النوع من الإجراءات القسرية.

٣ - تبدي الجماهيرية العربية الليبية قلقها الشديد إزاء استمرار بعض الدول في تطبيق الإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها تمثل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي.

٤ - صوتت الجماهيرية العربية الليبية لصالح القرار ٦١/١١ تأكيدا لموقفها المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتدعو الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية بعيدا عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل خرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان وعرقلة لجهود التنمية التي تشكل هدفا ساميا من أهداف الأمم المتحدة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

وفقاً لأحكام الدستور وفي إطار احترام السيادة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية، تؤكد جمهورية أفريقيا الوسطى، عزمها على التعاون في جو من السلام والصداقة مع الدول كافة. ومن هذا المنطلق، فإنها لا تصدر أي قوانين أو تدابير تعسفية في حق الدول الأخرى. والحكومة تؤيد جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة الحصار المفروض على كوبا، وكذلك إعلان هافانا بشأن كوبا، وسائر القرارات ذات الصلة بالمسألة التي اتخذت في محافل أخرى. وفي الختام، فإنها تشد من أزر الحكومة الكوبية في موقفها الصامد.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

تدير حكومة الجمهورية الدومينيكية علاقاتها الدولية وفقا للقواعد والمبادئ التي ترتكز عليها علاقات التعاون والتبادل بين الدول، وهي تمتنع، بناء على ذلك، عن سن أو تطبيق أية قوانين تتنافى مع تلك القواعد والمبادئ.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - أدلت الجمهورية العربية السورية، انطلاقا من موقفها المبدئي حيال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بصوتها لصالح قرار الجمعية العامة ١١/٦١ الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي ذلك القرار، أهابت الجمعية العامة أيضا بالدول أن تتخذ التدابير الضرورية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لما يزيد على ثلاثة عقود في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تود الجمهورية العربية السورية أن تشير إلى البلاغ الصادر عن رؤساء دول وحكومات في بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم، الذي عقد في هافانا يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، والذي ناشدوا فيه الولايات المتحدة إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة، فضلا عن كونه انفراديا ومنافيا للميثاق والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

٢ - كما حث رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى على الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا بسبب طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، وإزاء استمرار التدابير التشريعية الجديدة الرامية إلى تشديد الحصار.

٣ - ونشير أيضا إلى الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة دول الجنوب الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عقد في الدوحة بقطر، وأعرب فيه المشاركون عن رفضهم القاطع للقوانين واللوائح التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية

القسرية، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الآثار التي تخلفها الجزاءات الاقتصادية على القدرة الإنمائية للبلدان المستهدفة. كما أصدر مؤتمر القمة نداء خاصا باسم جميع قادة البلدان النامية يدعو إلى رفع هذا الحصار فورا، لأنه يكبد الشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة، إضافة إلى كونه انفراديا ومنافيا للميثاق والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

٤ - لقد عبر المجتمع الدولي مرارا عن رفضه لاستمرار الجزاءات المفروضة من جانب واحد على كوبا، وعن رفضه لما يسمى بقانون هيلمز - بيرتوُن، الذي يتجاوز بتأثيره الحدود الإقليمية للقوانين المحلية، ويمس بسيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا، بما يتعارض مع مبدأ تساوي الدول في السيادة. وقد أثبتت التجربة أن نظم الجزاءات تسبب في معظم الأحيان أضرارا مادية هائلة وتلحق خسائر اقتصادية كبيرة بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة.

٥ - وبناء على ذلك، فإن الجمهورية العربية السورية تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا من شأنه أن يساعد على تهيئة مناخ إيجابي في العلاقات الدولية ويعزز دور الشرعية الدولية في صون مبدأ تساوي الدول في السيادة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - تمثل معارضة جميع أنواع الجزاءات، بما فيها أشكال الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي على دول ذات سيادة، موقفاً ثابتاً من مواقف حكومة كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢ - وينبغي القيام، دون إبطاء، بإنهاء الحظر الانفرادي والمطبق خارج نطاق الحدود الإقليمية الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا لأنه يشكل خرقا واضحا للسيادة وانتهاكا لمبادئ ومعايير ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية.

٣ - وتدعم حكومة كوريا الشعبية الديمقراطية، بوسائل شتى، جهود حكومة كوبا وشعبها الرامية إلى إنهاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة، وستواصل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا في المستقبل.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

تؤكد من جديد جمهورية الكونغو الديمقراطية تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا، وتواصل معارضة قانون هيلمز - بيرتون، الذي ينتهك السيادة الكوبية. كما أن ما يحدثه ذلك القانون من تأثير خارج الحدود الإقليمية لا يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويتنافى مع مبادئ القانون الدولي.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ أيار/مايو ٢٠٠٧]

إنه لأمر مؤسف أن يستمر سريان الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأعوام الماضية على كوبا، البلد المستقل ذي السيادة. إن مثل هذا الحصار، الذي تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، لا يفضي فحسب إلى عرقلة تقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا والتسبب في معاناة كبيرة لشعبها بل يشكل أيضا انتهاكا لمبادئ القانون الدولي ومبادئ تساوي الدول في السيادة وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفيما يتعلق بالتزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بجميع المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية وامتثالها لها، فإنها لم تسن ولم تطرح أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ١١/٦١.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - انضمت جنوب أفريقيا مرات عديدة إلى غالبية البلدان في الإعراب عن عدم موافقتها على الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في جميع مظاهره ومعارضتها لذلك الحظر. وترى جنوب أفريقيا في استمرار هذا الحظر انتهاكا صارخا لمبدأ المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل بشتى أشكاله في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا. لذا فإن الحماس الذي أبداه المجتمع الدولي في رد

فعله على هذا الحظر، حينما أدانه بعدد أصوات قياسي بلغ ١٨٣ صوتا مقابل أربعة أصوات، عام ٢٠٠٦، فيه دلالة واضحة على أن الوقت قد أزف لرفعه، ليتم بذلك وضع حد للمعاناة القاسية التي يعانيها سكان كوبا المدنيين، الذين يتحملون وطأة ذلك الوضع غير العادل.

٢ - ويحظى عمل كوبا المتميز في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الحيوية في أفريقيا، وفي العالم الأقل نموا بصفة خاصة والعالم على وجه العموم، باعتراف المجتمع الدولي.

٣ - وتربط بين جنوب أفريقيا وكوبا علاقات طويلة الأمد، تشهد توسعا مستمرا من خلال ازدياد التعاون في نطاق واسع من المسائل، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي. وقد حظي الدور الذي أدته كوبا في تاريخ جنوب أفريقيا التحرري بالتقدير الذي يستحقه عام ٢٠٠٦، حينما نقشت أسماء الأبطال الكوبيين، الذين ساهموا في هذا التاريخ النضالي، على حائط الذكريات بحديقة الحرية، المكان المخصص لعرض الموروث الذي يحكي تاريخ جنوب أفريقيا بالصور وبطريقة تفاعلية، في بريتوريا.

٤ - وستستضيف كوبا الاجتماع السنوي الخامس لآلية التشاور المشتركة بين البلدين، في تموز/يوليه ٢٠٠٧، بينما تستضيف جنوب أفريقيا الدورة الخامسة للجنة الثنائية المشتركة، في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٧، وتسعى حكومتا جنوب أفريقيا وكوبا، من خلال هاتين الآليتين التعاونيتين، إلى توسيع العلاقة القوية بالفعل بينهما، في مختلف مجالات التعاون. وتقدم كوبا لجنوب أفريقيا، من خلال مشاريع التعاون الثنائية في إطار اللجنة، مساعدة كبيرة في معالجة مشكلة نقص المهارات لدى جنوب أفريقيا، عبر مدها بالعمال والمدربين على مستوى التخصص المهني، في المجالات العديدة التي تم تحديدها. وعلاوة على ذلك، تبودلت خلال العام الماضي، عدة زيارات قامت بها وفود رفيعة المستوى، يقودها وزراء ونواب وزراء ومديرون عموميون، بهدف مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية التي تربط بينهم.

٥ - وفي المجال المتعدد الأطراف، تواصل جنوب أفريقيا وكوبا التعاون في إطار مختلف المنظمات، وتتقاسمان الآراء المكمِّلة لبعضها بشأن مسائل كثيرة، من قبيل إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي أثناء رئاسة كوبا لحركة عدم الانحياز، منحتها جنوب أفريقيا تأييدها الكامل، وستواصل التعاون معها في إطار الحركة والمنظمات الدولية الأخرى.

دومينيكا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

لم تقم دومينيكا بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير يكون من شأنها أن تعوق بأي صورة حرية كوبا في التجارة والملاحة. وتلتزم دومينيكا التزاما تاما بالقرار ١١/٦١.

الرأس الأخضر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - وفقا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور الوطني، وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، لم تقم جمهورية الرأس الأخضر على الإطلاق بوضع أو تنفيذ أي قانون أو تدبير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١١/٦١.

٢ - وبناء على ذلك، وتمشيا مع دعمها الراسخ لمبادئ حرية التجارة والملاحة الدوليتين، تنادي حكومة جمهورية الرأس الأخضر بإلغاء أي تدابير اقتصادية وتجارية أحادية الطرف تؤثر في تطور تلك الأنشطة بحرية.

رواندا

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

تعيد رواندا تأكيد التزامها بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، و لم تقم بسن أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١.

زامبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

ترى حكومة جمهورية زامبيا أنه يتعين رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إذ إنه يؤثر سلباً في رفاه الشعب الكوبي.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تدين حكومة جمهورية زمبابوي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني وغير الأخلاقي المفروض على حكومة كوبا وشعبها.

٢ - وتجدّد حكومة زمبابوي إعلان موقفها حيال إقرار القوانين والأنظمة الوطنية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، بما فيها التدابير الاقتصادية القسرية، والعقوبات الانفرادية وما إلى ذلك، التي تستهدف بشكل أساسي البلدان النامية الساعية إلى إعادة تأكيد سيادتها.

٣ - وتجدّد حكومة زمبابوي تأكيدها أيضا على احترام حق البلدان والشعوب في اتباع المسار الإنمائي الذي تختاره. وفي هذا السياق، فإن حكومة زمبابوي لم ولن تقرّ بشكل انفرادي أي قوانين تمسّ بالاستقلال الاقتصادي والسياسي لدول أخرى ذات سيادة، وستحترم القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٤ - ومن شأن القيام، فورا ودون شروط، برفع الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا إتاحة الفرص وتعزيز آفاق التنمية المعجّلة بالنسبة إلى شعب كوبا من خلال إتاحة الفرص للوصول إلى الأسواق وتوفير الائتمانات الإنمائية التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية، ومن خلال التكنولوجيا، وحرية الملاحة والتجارة التي تمس الحاجة إليها، والتحويلات من المواطنين الكوبيين في الخارج.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١١/٦١، لم تعتمد حكومة سان تومي وبرينسيبي أي قانون يدعم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا.

٢ - ويجري الالتزام بمبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بغية تعزيز حرية الشعوب والتجارة والملاحة بين الدول الأعضاء.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ أيار/مايو ٢٠٠٧]

ليس لدى حكومة سانت فنست وجزر غرينادين أي قوانين تقيّد، بأي شكل من الأشكال، حرية التجارة والملاحة مع كوبا. وقد دأبت سانت فنست وجزر غرينادين على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن.

سانت كيتس ونيفيس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تُعرب حكومة سانت كيتس ونيفس عن اعترافها والتزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ومن بينها تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بشتى أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المبادئ التي تنصّ عليها أيضا صكوك قانونية دولية كثيرة.

٢ - ولم تقم سانت كيتس ونيفس بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير قد تمس، بآثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية، سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة لكيانات أو لأشخاص خاضعين لولايتها القضائية، بما في ذلك حرية التجارة والملاحة.

٣ - وتؤيد سانت كيتس ونيفس فعالية تعددية الأطراف، وتدعو إلى إلغاء التدابير القسرية الانفرادية التي تتنافى مع القانون الدولي وقواعد التجارة الحرة المتفق عليها عموما.

٤ - وقد ارتبطت سانت كيتس ونيفس على مدى أكثر من عقد، بعلاقات سلمية وودية مع جمهورية كوبا، وتود أن تكرر الإعراب عن قلقها إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو عمل يبدو أنه يسبب المعاناة والمشقة للشعب الكوبي.

٥ - وبالتالي، تعيد حكومة سانت كيتس ونيفس التأكيد على تأييدها لقرار الجمعية العامة ١١/٦١.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٧]

١ - تعترف حكومة سانت لوسيا بمبادئ تساوي الدول في السيادة داخل المجتمع الدولي، ووفاءً منها بالالتزامات المنصوص عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لم تسنّ أي قوانين أو تشريعات أو تدابير ولم تتخذ أي إجراءات أخرى من شأنها الإخلال بسيادة أي دولة أو بمصالحها الوطنية المشروعة أو عرقلة حرية النشاط التجاري أو التعاون التجاري والاقتصادي.

٢ - وتعارض سانت لوسيا تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعتبر أن ذلك يتنافى ومبادئ القانون الدولي، وتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعايش السلمي.

٣ - وتكرر سانت لوسيا دعمها لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤيد سانت لوسيا مواقف الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز التي تعارض ذلك العمل وتُدينه.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لا توافق سري لانكا على استخدام أي تدابير اقتصادية قسرية انفرادية ضد أي بلد، تتنافى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويكون من شأنها إعاقة حرية تدفق التجارة الدولية وشفافيتها.

٢ - ولم تسنّ سري لانكا أي قوانين أو تدابير وردت الإشارة إليها في ديباجة قرار الجمعية العامة ١١/٦١. وقد أدلت سري لانكا بصوتها لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

السنغال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

فيما يتعلق بتنفيذ بقرار الجمعية العامة ١١/٦١، لم تقم حكومة السنغال بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

سوازيلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - لا تزال مملكة سوازيلند تساند الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، ومما يشجعها كثيرا أن الجمعية العامة اتخذت ١٤ قرارا منذ عام ١٩٩٢ لصالح رفع ذلك الحصار.

٢ - ومرة أخرى طُلب إلى الأمين العام أن يُقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ آخر قرار لها وهو القرار ١١/٦١.

٣ - ولذلك يحدونا أمل كبير في أن يتمكن الشعب الكوبي من الاعتماد على دعم المجتمع الدولي في مطلبه الشرعي بأن يُرفع الحصار الذي تفرضه عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تنعم كوبا بكل الحريات والحقوق والمزايا التي تنعم بها كافة الدول ذات السيادة في المجتمع الدولي دون أي عراقيل.

٤ - ومملكة سوازيلند ترى في استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا انتهاكا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بشتى أشكاله في شؤونها الداخلية. ففضلا عن كونه حصارا انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حسن الجوار، فقد سبب خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة ومعاناة يصعب وصفها لشعب كوبا، في الوقت الذي يقوض فيه أيضا المصالح الاقتصادية المشروعة للبلدان الأخرى.

٥ - وتمشيا مع جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة الصادرة بشأن هذا البند، ضمن بنود أخرى، ترى مملكة سوازيلند أن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم والوئام والتعايش السلمي فيما بين أمم العالم كافة.

٦ - ولن تكف مملكة سوازيلند أبدا عن تأييد أي مشروع قرار يُعرض على الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - تودّ حكومة السودان التأكيد على أن قرار الجمعية العامة ١١/٦١ قرار بالغ الأهمية أيده السودان تأييدا كاملا، ودعا في بيانه أمام الجمعية العامة، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

٢ - ويعزز السودان، بشكل متزايد، علاقاته الثنائية مع جمهورية كوبا. وفي هذا الإطار، ستُعقد اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وكوبا في الفترة من ٢٩ أيار/مايو حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هافانا، وسيترأس الوفد السوداني وزير التعاون الدولي ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى. وتشكّل اللجنة الوزارية المشتركة الآلية التي تجسّد جميع قطاعات التعاون بين البلدين. وكوسيلة لتعزيز الروابط الثنائية ومكافحة الآثار السلبية الناشئة عن الحصار، يُتوقّع أن تعمل اللجنة الوزارية المشتركة على تعزيز وتوطيد العلاقات بين السودان وكوبا في جميع المجالات.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - يتمثَّل موقف سورينام في البقاء على التزامها بالأهداف والمبادئ التي ينصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بمبادئ القانون الدولي. وفي هذا الخصوص، لم تقم حكومة سورينام قط بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١١/٦١.

٢ - وترى حكومة سورينام أنه ينبغي احترام تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية للدول الأخرى، والمعايير الأخرى ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية، في كل الأوقات.

سيراليون

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليو ٢٠٠٧]

١ - لم تقم سيراليون اتساقا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة للقانون الدولي، بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١.

٢ - وأيَّدت سيراليون القرار المذكور، وهي على اقتناع بأن إنهاء الممارسات التجارية التمييزية ووقف تطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية سيكون من شأنهما ليس فحسب المساعدة على تخفيف حدّة الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التي يعيشها الشعب الكوبي، ولكن أيضا تشجيع الحوار وعلاقات الجوار والتعاون الطيبة فيما بين الدول.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - تؤيد حكومة جمهورية سيشيل تأييدا كاملا مضمون قرار الجمعية العامة ١١/٦١ وبالتالي، ليس لديها أي قوانين أو تدابير يمكن، بأي طريقة من الطرق أو شكل من الأشكال، أن تمثل إسهاما في فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي ضد كوبا، وهي لا تطبق أيا من هذه القوانين والتدابير.

٢ - بالإضافة إلى ذلك، ترى حكومة سيشل أن التشريعات التي يستتبع تنفيذها تطبيق تدابير أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية تتنافى ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تؤمن شيلي دائما بأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على مبادئ منها المساواة بين الدول أمام القانون، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة. وبناء على ذلك، لم يطبّق بلدنا أو يسنّ أي قوانين أو لوائح تتنافى وتلك المبادئ.

٢ - وفي إطار منظمة الدول الأمريكية، شاركت شيلي في تقديم القرار المتعلق بقانون - هيلمز - بيرتون والمعنون ''حرية التجارة والاستثمار في نصف الكرة الغربي''، كما اتخذت مواقف مماثلة في منتديات أخرى.

٣ - وفي المجالين الاقتصادي والتجاري، أبرمت شيلي وكوبا عام ١٩٩٩ اتفاقا للتكامل الاقتصادي (ACE No. 42) في إطار معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٨٠.

٤ - وفي عام ٢٠٠٦، يسرت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين شيلي وكوبا إجراء تبادل تجاري بلغت قيمته ٤٩,٤ مليون دولار، شكلت الصادرات الشيلية منه مبلغ ٤٧,٩ مليون دولار، وشكلت الواردات مبلغ ١,٥ مليون دولار. وتحتل كوبا المرتبة الخامسة والخمسين في قائمة الجهات التي تتلقى صادراتنا، وترسل شركات شيلية، يتجاوز عددها ٩٠ شركة، منتجاتها إلى كوبا.

٥ - وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن إبرام اتفاق لمنع الازدواج الضريبي، فإنها لم تكتمل بعد، وما زالت مسألة معلقة.

الصومال

[الأصل: بالانكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

تعيد جمهورية الصومال تأكيد اعتراضها على أية تدابير انفرادية قسرية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتؤكد في ذات الوقت تأييدها القوي لمبادئ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. و لم تقم الحكومة الاتحادية الانتقالية بجمهورية الصومال على الإطلاق بسن أية قوانين أو تدابير تحد من حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - ينبغي أن يحترم على النحو الواجب مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والمعايير الأخرى ذات الصلة التي تنظم العلاقات الدولية. فلكل بلد الحق في أن يختار نظامه الاجتماعي وطريقة تنميته، وفق ظروفه الوطنية التي لا تسمح بتدخل من أي بلد آخر.

٢ - وينبغي تسوية الخلافات والمشاكل القائمة بين البلدان بالحوار السلمي والتفاوض على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة. فالحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الذي طال أمده، لا يخدم أي غرض سوى إبقاء حالة التوتر الشديد بين البلدان المجاورة وتعريض الشعب الكوبي لقدر هائل من الشقاء والمعاناة، وعلى الأخص النساء والأطفال. وإن ذلك الحظر، الذي لم يرفع بعد، ما برح يهدد بشكل خطير الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ودول أخرى، وكذلك حرية التجارة والملاحة، وينبغي إنهاؤه وفق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

عمان

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٧]

تؤكّد سلطنة عمان التزامها التام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ التي وضعتها منظمة التجارة العالمية.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لم تقم غامبيا بوضع أو تطبيق أي قوانين أو تدابير أو إجراءات لها آثار تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أعضاء أخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها وحرية التجارة والملاحة.

٢ - ونواصل معارضة سن أو تطبيق مثل هذه القوانين أو التدابير ضد كوبا التي تعيق التدفق الحر والسلس للتجارة والملاحة الدوليتين.

٣ - وبناءً على ذلك، فإن غامبيا، بصفتها عضواً مسؤولاً من أعضاء المجتمع الدولي، تشاطر الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى إلغاء أو إبطال تلك القوانين أو التدابير أو السياسات على الفور، باعتبارها تتنافى ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

غانا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

اتساقا مع اهتمام غانا باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتزامها بهما، فإنها تؤيد مقاصد ومبادئ القرار ١١/٦١، بما في ذلك الفقرات ٢ و ٣ و ٤ منه. لذا، لم تقم غانا بسن أي قوانين أو تدابير يؤثر تطبيقها خارج الحدود الإقليمية في سيادة دول أخرى، ولم تسع إلى تطبيق مثل تلك القوانين والتدابير. وفي واقع الأمر تحتفظ غانا، في حالة كوبا تحديدا، بعلاقات تعاون ثنائي فعّال معها، أساسا في المجالين التعليمي والطبي.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تقر حكومة غرينادا بمبدأ مساواة الدول في السيادة، ولا تضع ولا تطبق أي قانون أو تدبير يكون من شأنه انتهاك أو تقويض الحقوق السيادية لأي دولة.

٢ - وتتمتع غرينادا وجمهورية كوبا، كدولتين ذات سيادة، بعلاقات جيدة جداً.

٣ - وتكرر حكومة غرينادا معارضتها للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على الدولة الكاريبية الشقيقة، وتعرب عن قلقها إزاء التشديد المتواصل للحظر. إن أي وضع كهذا لا يؤدي إلى تحقيق تنمية بشرية، بل ينبئ بشقاء الشعب الكوبي.

٤ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن غرينادا إدراكا منها للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتزاما بها، ليست لديها أي قوانين تساعد أي دولة على تقييد أو إعاقة التجارة أو الملاحة الدولية، ولا تتغاضى عن أي تطبيق انفرادي للتدابير الاقتصادية والتجارية التي تعرقل حرية تدفق التجارة.

٥ - ومن ثم، فإن غرينادا تؤيد دون تحفظ القرار ١١/٦١ الذي يدعو إلى الإنهاء الفوري للحظر الانفرادي المفروض على جمهورية كوبا.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

لا توجد في غواتيمالا عوائق قانونية أو تنظيمية تحول دون حرية التنقل أو حرية التجارة مع جمهورية كوبا. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة التي تعتمدها جمهورية غواتيمالا هي رفض أية تدابير قسرية تتعارض مع قواعد القانون الدولي.

غيانا

[الأصل بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

لم تقم حكومة غيانا بوضع أو تطبيق أي قوانين أو لوائح تمس آثارها التي تتعدى نطاق الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى. ولهذا، فإنها تمتثل امتثالاً تاماً للقرار ١١/٦١ وتلتزم بمواصلة تأييده.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - تلتزم حكومة جمهورية غينيا أشد الالتزام باحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بشتى أشكاله في شؤونها الداخلية، وعلى حرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - وهذا الموقف، الذي لم تتزحزح جمهورية غينيا عنه قط، يفسر امتناعها المتواصل عن سن أو تطبيق قوانين أو تدابير ذات طابع اقتصادي وتجاري تمس حرية حركات التبادل الدولية.

٣ - وبسبب الخيار الجوهري السابق الذكر الذي يتماشى مع متطلبات القانون الدولي، تؤيد حكومة غينيا دائما رفع الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - على غرار ما تم في السنوات السابقة، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، إذ تؤكد من جديد التزامها بالمثل العليا والمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تقوم على مبدأ المساواة بين الدول بمقتضى القانون الدولي رغم تباين تلك الدول، فإنها تدعو إلى تعددية الأطراف بوصفها الإطار النموذجي للتشاور والتوفيق بين مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتوطيد التعاون الدولي.

٢ - وبناء على ذلك، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية لا تمتنع فحسب عن سن وتطبيق أية قوانين أو أحكام من النوع الذي يشير إليه القرار، بل أنها تقيم أيضا علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع جمهورية كوبا وتعمل على توطيدها.

غينيا – بيساو

[الأصل: بالانكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ – تؤكد من جديد غينيا – بيساو أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتنافيان مع الحاجة إلى تشجيع الحوار وإعمال المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة إعمالا سليما.

٢ – ولا تؤيد حكومة غينيا – بيساو أي قرارات تتخذ ضد كوبا. كما أن الحكومة لم تقم على الصعيد الوطني بوضع آليات يكون من شأنها إنفاذ قرارات من هذا القبيل، في ضوء ما تتسم به تلك القرارات من سمة انفرادية وتعارضها مع القواعد القانونية الدولية السارية على التجارة الحرة وممارسة حقوق الملاحة بحرية.

٣ – لذا، تأسف غينيا – بيساو لأن ذلك الحصار، الذي دام أكثر من ٤٧ عاما، ما زال يعرِّض كوبا لأضرار اقتصادية ومالية وصحية خطيرة، وغير ذلك من الأضرار.

٤ – ورغم أن الجمعية العامة اتخذت على مدار فترة الخمسة عشر عاما الماضية، بأغلبية الأصوات، قرارات متتابعة عن الحاجة إلى إنهاء الحصار، لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية أي بادرة من بوادر المرونة فيما يتعلق بسياساتها الدائبة المتمثلة في فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا.

٥ – وتقر جمهورية غينيا – بيساو بالأهمية التي يعلقها الأمين العام على هذه القضية وتدعو إلى تنفيذ القرار ذي الصلة، كما تدعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل ما يبذله من جهود كي يتمكن البلدان، كوبا والولايات المتحدة، من الدخول في حوار بنّاء يرمي إلى إقامة علاقات طبيعية بينهما.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ – لم تضع حكومة الفلبين قوانين أو نظم أو تدابير تتناقض وقرار الجمعية العامة ١١/٦١.

٢ - وهناك علاقات تجارية طبيعية قائمة بين الفلبين وكوبا، حيث بلغت قيمة مجموع التبادلات التجارية بين البلدين ١,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥، في مقابل ٠٠٠ ١٧٧ دولار في العام الذي سبقه.

٣ - وفي إطار اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي الذي جرى توقيعه عام ٢٠٠١ بين الفلبين وكوبا، يستطلع كلا البلدين إمكانية نقل التكنولوجيا الكوبية المستخدمة في إنتاج لقاح ضد التهاب الكبد من النوع باء، وكذلك مجالات أخرى من مجالات التعاون والتكنولوجيا الأحيائية.

٤ - وتشمل الاتفاقات الثنائية الأخرى الموقعة بين الفلبين وكوبا ما يلي: (أ) اتفاق متعلق بالتعاون الثقافي والتعليمي؛ (ب) اتفاق تعاون بين الغرفة الفلبينية للتجارة والصناعة وغرفة التجارة الكوبية؛ (ج) اتفاق تعاون بين لجنة الألعاب الرياضية الفلبينية والمعهد الوطني للرياضة والتربية البدنية والأنشطة الترفيهية في كوبا؛ (د) اتفاق بين الفلبين وكوبا متعلق بنقل المحكوم عليهم.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - ترفض حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضا قاطعا تطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرتها، حيث تعتبرها انتهاكا لقواعد القانون الدولي ومبادئه الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية. وبناء عليه، أيدت جمهورية فنزويلا البوليفارية القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتلك الصادرة عن المحافل السياسية الأخرى، رافضة هذا النوع من الأعمال التي تنال من التعايش السلمي بين الدول ومن الشرعية الدولية.

٢ - وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية، استنادا إلى التزامها الثابت بالسلام وإلى إعمال المبادئ الأخلاقية ومبادئ القانون الدولي، أنها لم تسن أية تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية ويكون من شأنها الانتقاص من الحقوق السيادية للدول الأخرى، ولن تطبق مثل هذه التدابير. وفي هذا الصدد، تدعو فنزويلا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتناع، في إطار سياستها الخارجية، عن اتخاذ تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتنتهك المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - وبناء على ذلك، تحث جمهورية فنزويلا البوليفارية حكومة الولايات المتحدة على إنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه بلا رحمة على كوبا منذ أكثر من أربعين عاما وينال من رفاه مواطني هذه الدولة الكاريبية انتهاكا لحقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي الشقيق. وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعراب عن قلقها من جراء تشديد الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، وهو ما لا يساعد بأي حال من الأحوال على إيجاد مناخ الحوار والتعاون اللازم الذي لابد أن يسود العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة عملا بروح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٤ - وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية القرارات المتعددة التي اعتمدتها حركة بلدان عدم الانحياز ومؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة المشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - الاتحاد الأوروبي، وهي القرارات الرافضة لتطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدول، باعتبارها تهديدا لمبدأ تعددية الأطراف. ولذلك، فإن الحكومة الفنزويلية تدين تطبيق السلطات الأمريكية الأحكام الواردة في قانون هيلمز - بيرتون التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للولايات المتحدة.

٥ - وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن استمرار الولايات المتحدة في تطبيق هذه التدابير الانفرادية يمثل تجسيدا لنوع من الدبلوماسية يستند إلى التسلط العسكري وغطرسة القوة كان من المعتقد أن التاريخ قد طوى صفحاتهما منذ زمن.

٦ - وعلى المجتمع الدولي ألا يدخر الجهد من أجل رفض تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي يُقصد بها النيل من حق الدول السيادي في أن تحدد، بما يتماشى مع الحق في تقرير المصير، النموذج السياسي والاجتماعي الذي تعتمده، وفقا لواقع البلدان والشعوب وخصائصها. وهكذا فإن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد مجددا التزامها الثابت بالاحترام التام لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر بناء على ذلك دعوتها إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. ولسوف يكون اتخاذ مثل هذا القرار في المستقبل دليلا على التزام الولايات المتحدة بتأييد الشرعية الدولية الممثلة في إعمال المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - يشكّل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، منذ عدة عقود، على كوبا، انتهاكا للقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة. وهو يتعارض والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتطلعات الأمم نحو بناء علاقات دولية صحية، تتسم بالإنصاف وعدم التمييز بناء على النظام السياسي، وباحترام المسار الإنمائي الخاص لكل بلد.

٢ - وعلى مدى السنوات الأخيرة، اتخذت الجمعية العامة، وبأغلبية مطلقة، عددا من القرارات طلبت بموجبها من حكومة الولايات المتحدة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته ضد كوبا، وكان آخرها القرار ١١/٦١ عام ٢٠٠٦، الذي اتخذته بأغلبية ١٨٣ صوتا.

٣ - وترى فييت نام أن النزاع بين الولايات المتحدة وكوبا يجب أن يُحلّ من خلال الحوار والتفاوض على أساس الاحترام المتبادل واحترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٤ - وتؤكد فييت نام دعمها القوي للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، وترى أن الولايات المتحدة ستتخذ قريبا تدابير ومبادرات محددة ومفيدة لتنفيذ القرارات المعتمدة بغية التعجيل بإنهاء الحصار المفروض ضد كوبا.

٥ - ومرة ثانية، تعيد فييت نام التأكيد على صداقتها وتعاونها وتضامنها مع الشعب الكوبي. وستبذل فييت نام والدول الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة قصارى جهودها لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز النتائج الناجمة عن الحصار.

قطـر

[الأصل: بالعربية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - لم تقم دولة قطر بسنِّ أو تطبيق أي قوانين أو أنظمة ذات طابع يتجاوز حدودها الجغرافية، وتؤثر في سيادة دولة أخرى أو في المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص داخل حدودها الإقليمية أو تمس حرية التجارة أو الملاحة الدولية كما أنها لم تتخذ أي تدابير أخرى مناقضة لقرار الجمعية العامة ١١/٦١.

٢ - تتبع دولة قطر سياسة الامتثال التام للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وترفض حكومة دولة قطر استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، كما أنها تلتزم في علاقتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

كازاخستان

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تعرب جمهورية كازاخستان عن تأييدها التام غير المشروط لقرار الجمعية العامة ١١/٦١، وتدعو إلى وقف الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا.

٢ - وتعارض كازاخستان جميع أشكال الجزاءات وأنواع الحظر الاقتصادية والمالية التي تتناقض مع قواعد القانون الدولي. إن أشكال الحظر والحصار الطويلة الأجل من هذا القبيل، تنتهك روح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية ومبادئ القانون الدولي المعتمدة عالميا.

٣ - وتعتقد كازاخستان بشكل راسخ أن تلك الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا تؤثر في السلام والاستقرار بالمنطقة، كما تؤثر في الاقتصاد الكوبي وتحدث معاناة ومشقة للشعب الكوبي بغير داعٍ.

٤ - وفي هذا الصدد، لا تتضمن تشريعات جمهورية كازاخستان أي قوانين وأنظمة مطبقة خارج الحدود الإقليمية، بما يمس سيادة بلدان أخرى، والمصالح المشروعة للشركات والأفراد، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تلتزم حكومة الكاميرون أشد الالتزام باحترام ميثاق الأمم المتحدة. ووفقا لمبادئ تساوي السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة التي تنص عليها عدة صكوك قانونية دولية، لم تتخذ الحكومة أبدا أي تدابير تشريعية أو تدابير أخرى تهدف إلى تعزيز الحصار المفروض على كوبا أو توسيعه.

٢ - ووزارة الخارجية، إذ تذكّر بأن الكاميرون صوّتت دوما لصالح رفع هذا الحصار، فإنها توضح أنه تربطها بكوبا علاقات صداقة وتعاون ممتازة.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالانكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

لم يقم الكرسي الرسولي قط بوضع أو تطبيق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا.

كرواتيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

إن جمهورية كرواتيا تقدم، واسترشادا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بتنفيذ القرار ١١/٦١ تنفيذا كاملا و لم تعمل مطلقا على سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تعتقد حكومة كمبوديا الملكية أن استمرار الحظر قد تسبب في معاناة شديدة للشعب الكوبي البريء ويشكل بجلاء انتهاكا لحقوق الإنسان المتعلقة بالشعب الكوبي، وحقه في تقرير مصيره. وفي هذا الصدد، ينبغي رفع هذا الحظر الجائر وإزالته دون شروط.

٢ - وترغب حكومة كمبوديا الملكية في مناشدة جميع أعضاء الأمم المتحدة ومناشدة الأمين العام لاتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق القرار ١١/٦١.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - مقدمة

١ - في وثيقة رُفعت عنها السرية عام ١٩٩١، اتضح أنه في ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠، وهي السنة التي سبقت السنة التي حدث فيها الغزو الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، كتب السيد ليستر ديويت مالوري، نائب وكيل وزير الخارجية لشؤون الدول الأمريكية، في مذكرة نوقشت في اجتماع ترأسه رئيس الولايات المتحدة ما يلي: ''لا توجد معارضة سياسية فعالة في كوبا؛ ولذلك، فإن الوسيلة الوحيدة المنظورة لنا اليوم لتقويض التأييد الداخلي للثورة هي إثارة السخط والإحباط استنادا إلى عدم الرضا والصعوبات الاقتصادية. ويجب فورا استخدام أي وسيلة ممكنة من أجل إضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا. ويجب حجب الأموال والمؤن عنها لخفض الدخل الحقيقي والعائدات النقدية، وذلك لنشر الجوع واليأس وإسقاط الحكومة''.

٢ - إلا أن اليوم، رغم مضي ٤٧ سنة على كتابة تلك العبارات، لا تزال سياسة حكومة الولايات المتحدة موجهة صوب ''نشر الجوع واليأس وإسقاط الحكومة'' في كوبا، بهدف إعادة بلدنا إلى حالة الاستعمار الجديد التي أبقته فيها لأكثر من نصف قرن.

٣ - وفي ظل هذه السياسة ولد وعاش ثلثا الشعب الكوبي. وتعين على الكوبيين تحمل هذه الظروف القاسية للغاية التي تفرضها القوة العظمى الوحيدة، والعيش والنماء في ظلها، وهي القوة التي تسعى بذلك إلى القضاء على المقاومة وعلى رمز كرامة الشعب الكوبي وسيادته.

٤ - وعقب اتخاذ الجمعية العامة القرار الأخير الذي نص على رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا واعتُمد بأغلبية ساحقة من أصوات الدول الأعضاء في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ورغم وجود ١٤ قرارا سابقا آخر تتضمن هذا المطلب العادل، صعدت حكومة الولايات المتحدة إجراءاتها ضد الشعب الكوبي.

٥ - وفي مخالفة للرغبة الصريحة لدى المجتمع الدولي، اعتمدت سلطات واشنطن جزاءات اقتصادية جديدة؛ وصعدت من أعمالها المعادية لأنشطة الشركات والمعاملات المالية الدولية التي تجريها كوبا، بما يشمل المعاملات الرامية إلى سداد أموال إلى هيئات تابعة للأمم المتحدة. وقامت بسلب المزيد من العلامات التجارية والملايين من الأموال الكوبية المجمدة في الولايات المتحدة. واتخذت إجراءات عقابية ضد من يتاجرون مع الجزيرة الكوبية أو الذين يقيمون صلات معها عن طريق التبادلات الثقافية أو السياحية. ومارست ضغوطا كبيرة على حلفائها لإرغامهم على جعل إقامة علاقاتهم مع كوبا مشروطة بأهداف ''تغيير النظام'' التي تقوم عليها السياسات العدائية للولايات المتحدة. وصعدت بشكل غير مسبوق دعمها المالي والمادي للأنشطة الرامية إلى تقويض النظام الدستوري الكوبي.

٦ - وقد تسنى القيام بكل ما سبق ذكره بالتطبيق الدقيق لخطة الرئيس بوش الرامية إلى إعادة استعمار كوبا وبتطبيق التدابير الواردة في نسختها المستوفاة المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦ والتي تتضمن جزءا سريا ينص على أعمال تنفذ في الخفاء.

٧ - وإن ''الوالي'' الأمريكي المزعوم، السيد كاليب ماكيري، الذي يسعى إلى إضفاء الصفة الدولية على سياساته غير المشروعة المعادية لكوبا، يعمد بصورة مكثفة في مختلف العواصم إلى الحصول على الدعم لفرض الحصار على بلدنا دوليا.

٨ - بالإضافة إلى ذلك، كثفت حكومة الولايات المتحدة مساعيها لتشجيع الأنشطة الهدامة في كوبا مع من هم على استعداد لبيع خدماتهم لقاء جزء من المبلغ الذي يتجاوز ٨٠ مليون دولار والذي اعتمدته واشنطن لهذه الأغراض.

٩ - والهدف الأخير ليس سوى حرمان الشعب الكوبي من سيادته وممارسة حقه في تقرير مصيره.

١٠ - وما برحت الحرب الاقتصادية معلما ثابتا من معالم سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا منذ قرابة الخمسة عقود. وعلى الرغم من ذلك، لم تبلغ أي إدارة سابقة ما بلغته إدارة الرئيس جورج دبليو بوش من تطرف في الأعمال العدوانية الجنونية.

١١ - ويرد في فصول هذا التقرير سجل موجز بالآثار الناجمة عن الحصار في الفترة الواقعة بين النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ والنصف الأول من عام ٢٠٠٧، حيث تم إبراز الإجراءات

التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تصعيد سياسة الإبادة الجماعية المذكورة، وتحديد بعض الحالات التي تثبت توسيع نطاق أبعادها التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

١٢ - وحسب ما قامت به كوبا في عدة محافل بإدانة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وتقديم الأدلة بشأنه، فإن ذلك الحصار يشكل عملا من أعمال الإبادة الجماعية وفقا لأحكام البند (ج) من المادة ٢ من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، وعملا من أعمال الحرب الاقتصادية وفقا لما خلص إليه مؤتمر لندن البحري المعقود في عام ١٩٠٩.

١٣ - ويضاف إلى ما سبق إرهاب الدولة الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة بصورة منهجية ولا إنسانية ضد الكوبيين، بوصفه جزءا لا يتجزأ من سياسة العداء والحصار والعدوان المذكورة، والذي كبد الشعب الكوبي بالفعل خسائر في الأرواح تجاوزت ٣ ٠٠٠ شخص.

٢ - تنفيذ خطة بوش لإعادة استعمار كوبا وقيام الولايات المتحدة بتشديد الحصار

١٤ - في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، اعتمد الرئيس جورج بوش الخطة التي عرضتها عليه اللجنة التي أنشأها بهدف التعجيل بتدمير النظام الدستوري الذي أقره الشعب الكوبي ومن ثم تيسير تحقيق الهدف الإمبريالي المتمثل في إعادة استعمار كوبا (خطة بوش).

١٥ - وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦، جرى تنقيح تلك الخطة وتوسيع نطاقها بتدابير إضافية ترمي إلى تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا.

١٦ - وفي الفترة بين آخر تنقيح لخطة بوش وشهر حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٧، جرت أحداث عديدة تثبت اشتداد التدابير العقابية في إطار الحصار ضد كوبا. ويرد فيما يلي بعض تلك الأحداث:

(أ) في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدرج مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة مصرف Netherland Caribbean Bank، الذي يتبعه فرع في كوبا وفرع آخر في جزر الأنتيل الهولندية، في قائمة ''الرعايا المعرضين لإجراءات خاصة''. ولم يفصح المكتب عن الأسباب التي دعته إلى اتخاذ ذلك القرار. وتم فورا تطبيق لوائح الحصار ضد ذلك المصرف، بما في ذلك تجميد ما له من حسابات في الولايات المتحدة، ومنع مواطني وكيانات الولايات المتحدة من إجراء أي معاملات معه؛

(ب) وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، شرعت محطة TV Marti التلفزيونية، سعيا منها إلى تكثيف الترويج لأعمال التخريب الداخلية وتمشيا مع أحد الأهداف الرئيسية الواردة في خطة بوش، في بث برامجها اليومية على متن طائرة جديدة من طراز G-1، وذلك من يوم الاثنين إلى يوم السبت، ومن الساعة السادسة صباحا إلى الساعة الحادية عشرة مساء. وتواصل طائرة عسكرية من طراز EC-130J تابعة للبنتاغون التحليق مرة كل أسبوع. وقد أنفق مكتب البث صوب كوبا ما قدره ١٠ ملايين دولار في سبيل تعزيز ذلك المشروع. وعلاوة على ذلك، استأجر المكتب في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه حيزا لمدة ٦ أشهر في محطتين في ميامي، بكلفة قدرها ٥٠٠ ٣٧٧ دولار، بغرض بث محطة راديو وتلفزيون Marti. والمحطتان هما محطة تلفزيون WPMF-38، التي تملكها هيئة TVC Broadcasting، التي تعيد بث برامج محطة أمريكا الأزتكية (Azteca América)، ومحطة Radio Mambi WAQI، التي تبث على الموجة 710 AM، وتملكها قناة Univision. وقد خصصت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ هذه الإجراءات زهاء ٣٧ مليون دولار، بيد أن الكل يعلم أنها كرست مبالغ إضافية خفية لتحقيق ذلك المأرب؛

(ج) وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أفاد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بتغريم شركة Deesser-Rand Group Inc. المختصة بإنتاج التوربينات والمضاغط الموجهة لصناعة التعدين مبلغ ٣٠٥ ١٧١ دولارات بسبب تصديرها سلعا وخدمات إلى كوبا دون ترخيص بذلك؛

(د) وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أصدر المكتب بلاغا يحذر فيه الكيانات المأذون لها بإرسال تحويلات مالية إلى كوبا، شأنها في ذلك شأن الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة الأمريكية، بأن إرسال أموال بالعملة الكوبية القابلة للتحويل إلى أشخاص موجودين في كوبا يشكل انتهاكا لأحكام الحصار، وبأن أي شخص يخلّ بتلك الأحكام سيقع تحت طائلة العقاب بأداء غرامة، أو تعليق ترخيص القيام بعمليات التحويل أو إلغائه، علاوة على جزاءات أخرى. وأشار المكتب في البلاغ المذكور إلى أنه عملا بتعميم عام ٢٠٠٦، الصادر في آذار/مارس، لا يمكن تحويل أموال إلى كوبا إلا بدولارات الولايات المتحدة، أو الدولار الكندي، أو الجنيه الإسترليني، أو الفرنك السويسري، أو اليورو فحسب؛

(هـ) وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أفاد المكتب بتغريم منظمة تبادل القوى العاملة بين الولايات المتحدة وكوبا مبلغ ٩٥٠ ١٣ دولارا بذريعة تقديمها خدمات السفر إلى كوبا دون ترخيص بذلك. بيد أن هذه المنظمة ليست وكالة أسفار، فهدفها يتمثل في تعزيز تبادل العمال بين كلا البلدين؛

(و) وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أفاد المجلس الوطني لكنائس الولايات المتحدة الأمريكية بأن وزارة المالية فرضت غرامة على تحالف الكنائس المعمدانية بلغت ٣٤ ٠٠٠ دولار، بذريعة أن بعض أعضائها ورعايا كنائس أخرى ''قاموا بجولات سياحية'' في معرض زيارتهم لكوبا لأغراض دينية؛

(ز) وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦ أيضا، احتجز المكتب الأموال المدفوعة في إطار تكاليف الشحن لشركة San Juan Navigator للسفن التابعة للولايات المتحدة، مما تسبب في تعطل خروج سفينتين محمّلتين بالأغذية الموجهة إلى كوبا. وارتهن الإفراج عن الأموال بالتحقق من أن مصدر الاعتمادات ليس مصرف Netherland Caribbean Bank المدرج في ''قائمة الرعايا المعرضين لإجراءات خاصة '' التي وضعها المكتب؛

(ح) وفي شهر أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، وضع المكتب قيدا آخر على منح تراخيص القيام بأنشطة أكاديمية في كوبا، تجلّى في مطالبته جامعات الولايات المتحدة عدم السماح بسفر طلبتها إلى بلادنا لإجراء أعمال البحث المتعلقة بمادة دراسية معينة. و لم يُسمح بسفرهم إلا لأغراض إعداد أطروحة الماجستير أو الدكتوراه أو بحوث من ذلك القبيل. وسيُدرج هذا القيد، الذي لا يظهر بشكل صريح في أنظمة الحصار، في التراخيص الجديدة التي ستمنح من الآن فصاعدا إلى المؤسسات الأكاديمية؛

(ط) وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أعلن مكتب المدعي العام الاتحادي للمقاطعة الجنوبية لفلوريدا، ألكسندر أكوستا، بشكل رسمي إنشاء فريق العمل المعني بتطبيق الجزاءات ضد كوبا، وهي تتألف من ممثلي مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، ومكتب التحقيقات الاتحادي، ودائرة الإيرادات الداخلية، ودائرة الهجرة ومراقبة الجمارك، ووزارة التجارة، ودائرة خفر السواحل، والوحدات الجوية والبرية المعنية بالجمارك وحماية الحدود. ويتمثل الهدف الرئيسي الذي ترمي هذه المجموعة إلى تحقيقه في متابعة انتهاكات أنظمة الحصار بصرامة ودون هوادة، ومقاضاة منتهكي أنظمة الحصار، الذين قد يتعرضون لعقوبات حبس تصل مدتها إلى عشر سنوات ولغرامات مالية قد تبلغ مليون دولار بالنسبة إلى الشركات، وما يصل إلى ٢٥٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة إلى الأفراد. وجاء إنشاء فريق العمل المذكور تنفيذا لإحدى التوصيات الواردة في النسخة المستوفاة من خطة بوش المؤرخة تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

(ي) وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٦ أيضا، رفضت وزارة المالية منح أكثر من ٢٠٠ ترخيص بالسفر إلى كوبا إلى أخصائيين من الولايات المتحدة وبورتوريكو كانوا يعتزمون المشاركة في المؤتمر الثاني لرابطة البلدان الأمريكية لعلم النفس. وصرح رئيس

اللجنة المنظمة لذلك الحدث، غييرمو آرياس، بأن كتاب الرفض تضمن تهديدات بتطبيق جزاءات على الرابطة لإقدامها على عقد الاجتماع في هافانا. وأضاف أن أخصائيين آخرين من بلدان أمريكا اللاتينية تلقوا بدورهم تهديدات بعدم السماح لهم بدخول الولايات المتحدة الأمريكية لمدة ٦ أشهر إذا هم سافروا إلى كوبا؛

(ك) وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، رفضت وزارة المالية منح ترخيص بالسفر إلى كوبا إلى ١٥ عالما مرموقا من الولايات المتحدة كانوا قد أعربوا عن نيتهم المشاركة في حلقة العمل الدولية لعلاج أمراض المناعة لعام ٢٠٠٦، التي نظمها مركز علم المناعة الجزيئية، تحت رعاية منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر؛

(ل) وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أرسلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة إلى جميع شركات الولايات المتحدة التي تقدم خدمات الإنترنت، تحذرها فيها من مغبة إجراء معاملات مع ستة بلدان، منها كوبا؛

(م) وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أفاد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بتغريم شركة Vesper Corporation التي تنتج معدات وقطعا مخصصة لصناعة النقل مبلغ ٨٠٠ ٢٣ دولار بسبب تصديرها منتجات إلى كوبا دون الحصول على ترخيص بذلك؛

(ن) وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، أفاد المكتب بتغريم شركة Coda International Tours مبلغ ٥٠٠ ٣ دولار بذريعة تقديمها خدمات سياحية إلى كوبا دون الحصول على ترخيص بذلك؛

(س) وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، قدم السناتور ميل مارتينيز المناوئ لكوبا (جمهوري – عن فلوريدا) المشروع S.876 الذي ينص على إنزال عقوبات ضد الأفراد أو الشركات الذين يستثمرون أكثر من مليون دولار في البرنامج الكوبي للنفط والغاز، بوسائل تشمل رفض منح التسهيلات لتصدير الممتلكات والخدمات والتكنولوجيات وتقديم الموارد المالية، والحد من الاستفادة من إبرام عقود مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛

(ع) وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٧، عرضت إيليانا روس – ليهتينين (جمهورية – عن فلوريدا)، وهي مشرّعة أيضا وتمثل المجموعات المناهضة لكوبا، مشروع القانون HR.1679، الذي يقضي برفض منح تأشيرات إلى الأشخاص أو الشركات الأجنبية الذين يساهمون في استغلال النفط في كوبا، وبفرض عقوبات على كل من يستثمر أكثر من مليون دولار لأغراض النهوض بصناعة النفط الخام وموارد الغاز الطبيعي في بلادنا، بما في ذلك فروع شركات الولايات المتحدة؛

(ف) وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أفادت معلومات من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بتغريم اتحاد كينيكتا الاستثماني الاتحادي، وهو عبارة عن مؤسسة مصرفية تابعة للولايات المتحدة، مبلغ ٣ ١٠٢ دولار بسبب الشروع في تحويل أموال موجهة إلى مواطن كوبي دون الحصول على ترخيص بذلك؛

(ص) وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أُفيد بأن دائرة بريد الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت إجراء جديدا بشأن إرسال الطرود إلى كوبا، يقضي بأن يبادر العميل بمراجعة مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية قبل إرسال الطرد بغية التحقق من عدم احتوائه على أي أصناف مشمولة بالحظر، وإلا فلن يقبله مكتب البريد؛

(ق) وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، أفاد المكتب بتغريم الشركة الانكليزية PSL Energy Services (شركة خدمات الطاقة)، مبلغ ١٦٤ ٠٠٠ دولار بسبب تصدير وإعادة تصدير معدات تتعلق بخدمات الحقول النفطية وخدمات تقنية في كوبا؛

(ر) وفي الشطر الأول من عام ٢٠٠٧، وفي إطار إجراءات تصعيد الحملة المناوئة لكوبا المجسدة في خطة بوش الرامية إلى ضم كوبا، قام السناتور كيليب ماكاري، الذي عينه الرئيس بوش ''منسقا للمرحلة الانتقالية في كوبا''، بزيارات لمختلف بلدان الاتحاد الأوروبي (السويد والدانمرك وأيرلندا وألمانيا وبولونيا وبلجيكا وهولندا وهنغاريا وسلوفاكيا)، ساعيا إلى تحقيق هدف معلن ومعروف يتمثل في ممارسة الضغوط على تلك البلدان كي تنصاع إلى تطبيق استراتيجية الولايات المتحدة الموجهة ضد الجزيرة. وقامت السيدة كريستن ماديسون، وكيلة الوزارة المساعدة لشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية بوزارة الخارجية، بزيارات إلى كل من بريطانيا العظمى وإيطاليا والكرسي الرسولي وبلجيكا توخيا لتحقيق الهدف نفسه.

١٧ - وتعززت أهداف جولات ''الوالي'' المزعوم ماكاري، والسيدة ماديسون بشكل ملحوظ في أثناء الجولة اللاحقة التي قامت بها إلى أوروبا وزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة كوندوليزا رايس، التي جعلت من كوبا بندا من البنود المهمة التي تصدّرت جدول أعمالها من خلال التشديد على ما توليه إدارة الرئيس بوش من أولوية لخططها الموجهة ضد الأمة الكوبية.

١٨ - وعلاوة على ذلك، تضاعفت خلال الفترة المشمولة بالتحليل القيود المصرفية المفروضة على كوبا، إضافة إلى الإجراءات الرامية إلى عرقلة ما تقوم به المؤسسات المصرفية الكوبية ومؤسسات البلدان الأخرى من عمليات مع كوبا.

إجراءات أخرى لتشديد الحصار

١٩ - في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، رفضت المحكمة العليا للولايات المتحدة التماسا تقدمت به في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الشركة الكوبية Cubatabaco، بتعديل الحكم الذي أصدرته في شباط/فبراير ٢٠٠٥ الدائرة الثانية التابعة لمحكمة الاستئناف الاتحادية، التي يقع مقرها في نيويورك، فيما يتعلق بملكية العلامة التجارية Cohiba المتعلقة بالتبغ الكوبي في الولايات المتحدة. وقد أكد ذلك القرار للشركة الأمريكية General Cigar الملكية الخالصة لتلك العلامة التجارية الشهيرة للتبغ في الولايات المتحدة، وهو ما يشكل استيلاء غير مشروع على تلك العلامة التجارية.

٢٠ - وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قرر مكتب العلامات التجارية والبراءات في الولايات المتحدة، أن تسجيل العلامة التجارية الكوبية Havana Club لصالح شركة Cubaexport ''قد أصبح لاغيا ومنتهيا''. وبموجب هذا الحكم التعسفي، بدأت شركة Bacardi علانية في بيع الصنف Havana Club في فلوريدا.

٢١ - وفي ظل هذا القرار، استُكملت عملية سلب ذلك الصنف الشهير من أصناف مشروب الروم الكوبي. ومن الجدير بالذكر أن مالكي شركة Bacardi كانوا من بين المشجعين والممولين الرئيسيين لقانون هيلمز - بيرتون المعروف، الذي اعتمده كونغرس الولايات المتحدة عام ١٩٩٦، والذي ظل الركيزة القانونية الكاملة التي يرتكز عليها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

٣ - الآثار التي تتعرض لها شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الكوبية، والأضرار الناشئة عن تطبيق سياسة الحصار خارج الحدود الإقليمية

٢٢ - اعتبارا من عام ١٩٩٢، عندما قدمت كوبا لأول مرة إلى الجمعية العامة مشروع قانون بطلب رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تواصل حكومة الولايات المتحدة فرضه، ما برح يجري سنويا توثيق العواقب التي تحدثها تلك السياسة في جميع قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الكوبية، وفي كل قطاع من تلك القطاعات.

٢٣ - إن الأضرار المباشرة التي يتعرض لها الشعب الكوبي والتأثير السلبي الناشئ عن تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية، يشكلان العقبتين الرئيسيتين اللتين تحولان دون إحداث تقدم سريع في المشاريع والبرامج التي تجري بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. ويضاف إلى الآثار المباشرة المعروفة التي تحدثها تلك السياسة في الاقتصاد والمجتمع الكوبيين، التأثير الملحوظ الذي يحدثه الحصار خارج الحدود الإقليمية، الذي وصل في ظل قوانين توريشللي وهيلمز - بيرتون وخطة بوش لضم كوبا، مستويات غير مسبوقة. إن

القوانين والأنظمة من هذا القبيل ما زالت تحدث آثارا وأضرارا لا تحصى، سواء بالنسبة إلى كوبا أو إلى أطراف ثالثة مخول لها الحق في الاستفادة بشكل تام من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الكوبي. إن الأحكام المطبقة خارج الحدود الإقليمية نتيجة تلك السياسة تحظر:

(أ) قيام فروع لشركات تابعة للولايات المتحدة في بلدان ثالثة بإجراء أي تعاملات مع شركات تعمل في كوبا؛

(ب) قيام شركات تابعة لبلدان ثالثة بتصدير منتجات كوبية المنشأ أو منتجات تدخل في تجهيزها مكونات كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة؛

(ج) قيام شركات تابعة لبلدان ثالثة ببيع سلع أو خدمات إلى كوبا، تزيد المكونات الأمريكية في تكنولوجيا تصنيعها عن ١٠ في المائة، حتى وإن كان مالكوها من رعايا تلك البلدان؛

(د) دخول سفن تنقل منتجات متجهة إلى كوبا أو خارجة منها إلى موانئ الولايات المتحدة بغض النظر عن البلد المسجلة فيه تلك السفن؛

(هـ) قيام مصارف تابعة لبلدان ثالثة بفتح حسابات بدولارات الولايات المتحدة لصالح أشخاص قانونيين أو اعتباريين تابعين لكوبا أو إجراء معاملات مالية بتلك العملة مع كيانات أو أشخاص تابعين لكوبا؛

(و) قيام رجال أعمال تابعين لبلدان ثالثة باستثمارات أو أعمال تجارية مع كوبا في ممتلكات صدرت بشأنها مطالبات من مواطنين تابعين للولايات المتحدة أو مواطنين ولدوا في كوبا ثم اكتسبوا جنسية الولايات المتحدة.

٢٤ - وفي الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٧، تضرر ٣٠ بلدا على الأقل من آثار تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية، من بينها ألمانيا وأستراليا والبرازيل وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والسويد وإسبانيا وفنلندا واليابان والمكسيك والنرويج وسويسرا. وقد بلغ تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية حدا اضطر فيه بعض المواطنين الكوبيين الذين يقطنون في بلدان ثالثة إلى سحب حساباتهم المصرفية، أو مواجهة التهديد بإلغاء تلك الحسابات، في المؤسسات المحلية التي أصبحت في حيازة مصارف تابعة للولايات المتحدة أو لديها أي صلة بها.

٢٥ - ولقد ازداد أيضا حجم الآثار الناشئة عن الحصار نتيجة للإيقاع المكثف والسريع لعملية حيازة الشركات ودمجها واستراتيجيات الدمج الواسع النطاق والتحالفات على نطاق عالمي، في إطار عملية العولمة الليبرالية الجديدة، التي يرتفع فيها إلى حد كبير مستوى مشاركة

الولايات المتحدة. ويؤدي ذلك الحال إلى تفاقم تأثير الحصار وما ينشأ عنه من أثر خارج الحدود الإقليمية، حيث ما برح يقلل بدرجة أكبر الحيز الاقتصادي الخارجي المتاح أمام كوبا ويجعل من الصعب، بل من المستحيل في بعض الحالات، العثور على شركاء تجاريين للخروج من قبضة الحصار الشديد المفروض من الولايات المتحدة. و لم يكن قليلا عدد المتعاملين أو الموردين التقليديين المرتبطين بكوبا في بلدان ثالثة الذين اضطروا إلى وقف تعاملاتهم التجارية أو المالية مع بلدنا بعد قيام شركات تابعة للولايات المتحدة بحيازة شركاتهم أو دمجها معها.

آثار الحصار في القطاعات التي تعاني من أثر اجتماعي فادح

التغذية

٢٦ - في الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أحدث الحصار آثارا في قطاع التغذية بلغت قيمتها ما يزيد على ٢٥٨ مليون دولار. وتجلى التأثير السلبي الناشئ عن الحصار ليس فحسب في القيود المفروضة على مستويات الواردات الكوبية الغذائية من الولايات المتحدة وفروع الشركات التابعة لها في بلدان ثالثة، ولكن بصفة أساسية في تأثيره السلبي الذي يتعرض له إنتاج الأغذية وبالتالي استهلاك السكان. وكان في مقدور كوبا أن تحصل، بالمبلغ المماثل الناشئ عن تلك الآثار، على أغذية للسكان الكوبيين تقرب من ٠٠٠ ١٨٠ طن متري من فول الصويا، و ٠٠٠ ٧٢ طن متري من زيت الصويا، و ٠٠٠ ٣٠٠ طن متري من الذرة، و ٠٠٠ ٢٧٥ طن متري من القمح.

٢٧ - وبالنسبة إلى المنتجات الزراعية، الغذائية أساسا، التي تستوردها كوبا من الولايات المتحدة في ظل تدابير صارمة مفروضة على عمليات المراقبة ومنح التراخيص، على أساس كل حالة على حدة، ما برحت الولايات المتحدة تواصل وتكثف إجراءاتها سعيا منها إلى أن تقلل إلى الحد الأدنى من تلك المشتريات وأن تخلق العقبات أمامها. وأفضى ذلك إلى تجاوز قيمة الآثار التي تعرضت لها تلك المعاملات عام ٢٠٠٦ مبلغ ٦٢,٨ مليون دولار. وجاء ذلك نتيجة عوامل منها عدم وجود علاقات مصرفية مباشرة بين كوبا والولايات المتحدة، وتطبيق آلية معقدة وطويلة الأمد لمنح التراخيص اللازمة لتصدير المواد التجارية ونقلها، وسفر مسؤولي الولايات المتحدة إلى كوبا، والإجراءات التي تؤخر سفر الإخصائيين الكوبيين في المجالين البيطري والصحي، ومجالات أخرى، إلى الولايات المتحدة لتفقد المنشآت الإنتاجية بما يتفق مع الممارسة المعمول بها في التجارة الدولية. ويضاف إلى ما سلف الممارسة المتبعة في الآونة الأخيرة التي تتوخى، عن طريق أوامر قضائية صادرة من محاكم الولايات المتحدة،

فرض حظر على المنتجات الزراعية والغذائية التي تحصل عليها كوبا داخل سوق الولايات المتحدة.

٢٨ - وفي الوقت ذاته، فرضت الولايات المتحدة حصارا على الاتصالات بين الشركة الكوبية Alimport وشركات الولايات المتحدة الموردة للمنتجات الزراعية والغذائية، مما يعوق التشغيل الملائم لموقع الخدمة earthlink@abuse.earthlink.net، وهو ما أدى خلال عام ٢٠٠٦ إلى صعوبة إضافية أمام المعاملات بين البلدين.

٢٩ - إن الولايات المتحدة تستحوذ على نسبة ٤١ في المائة من السوق العالمي لمشروب الروم *Premium* (الفائق الجودة)، الذي يدخل ضمن تصنيفه الصنف الكوبي المعروف باسم Havana Club. ومع ذلك، يفرض الحصار حظرا على دخول ذلك الصنف الفاخر إلى ذلك البلد. ومن ثم، تضطر شركة Havana Club International إلى تطوير توزيع ذلك المنتج الذي لا يصل إلا إلى نسبة ٥٩ في المائة من السوق العالمي. وإذا ما أخذ في الاعتبار فحسب النسبة المئوية لمشاركة كوبا في السوق العالمي لمشروب الروم *Premium*، فإنه يقدر أن دخول كوبا إلى سوق الولايات المتحدة يمّكنها من بيع ما يقرب من ١,١ مليون صندوق إضافي، الأمر الذي يتيح إدرار إيرادات قدرها ٤٧ مليون دولار لصالح الاقتصاد الكوبي.

٣٠ - وبسبب العملية القضائية المتبعة لاستعادة حقوق الملكية الصناعية المتعلقة بتسجيل واستعمال العلامة التجارية Havana Club، بعد سلب تلك العلامة التجارية بصورة صفيقة، تكبد الجانب الكوبي مصروفات تجاوزت المليون دولار.

٣١ - وفي ضوء وجود الحصار يتعين على البلد التزود بكميات من الأرز والقمح تزيد على حجم المطلوب، ولولا الحصار لكان في استطاعة كوبا استيرادهما خلال فترات قصيرة من الولايات المتحدة. ويستلزم ما سلف تهيئة قدرات تخزينية كبيرة. ففي عام ٢٠٠٦، بلغت قيمة المخزون الإضافي من المنتجين المذكورين ٢٨,٨٢٩ مليون دولار، مما أدى إلى تكبد تكاليف إضافية بلغت ٥,٧٦٥ مليون دولار للاحتفاظ بذلك المخزون. ويفضي تخزين المنتجين المذكورين، خلال فترات مطولة وفي ظروف المناخ المداري، إلى خسارة بسبب الآفات تقدر بنحو ٤٦٢ ١٨٩ دولار.

٣٢ - ومن بين الأمثلة على تطبيق القوانين خارج الحدود الإقليمية فيما يتعلق بقطاع الأغذية ما يلي:

(أ) في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٦ طلبت شركة Refinadora de Aceite de Santiago de Cuba توريد وصلات صفائح مبادلات حرارية طراز Sigma-27 من المورد Neruda Internacional LTD. وبعد إبرام العقد، سحبت الشركة المصنعة

API Schmidt-Bretten GmbH & CO. KG، وهي شركة ألمانية، البضائع من المطار لكونها أحد فروع شركة تابعة للولايات المتحدة. وحاول المورد تنفيذ العقد المتفق عليه بالتعاقد مع شركة تابعة لجنسية أخرى، وهو ما لم يكتب له النجاح، نظرا إلى أن الشركة الألمانية أوقفت من جديد عملية الشحن، استنادا إلى أحكام الحصار. وقد أفضى ذلك إلى اضطرار الشركة الكوبية وهي مصفاة للزيوت إلى مواصلة الإنتاج على مدار ثلاثة أشهر دون تغيير الوصلات، مما أثر في الأرباح وجودة المنتج النهائي، وخفّض القدرة الإنتاجية للمصفاة، حيث بلغت قيمة الآثار الناشئة عن ذلك ٠٠٠ ٢٦٤ دولار.

(ب) وفي ظل استحالة الحصول على ٤٠ مضخة من طراز Wilden ومستلزماتها اللازمة لتصنيع اللبن الرائب المنتج من فول الصودا، وكذلك ٣٠ مضغطا للتبريد طراز Sabroe لاستعماله في صناعة الألبان، تكبدت الشركات الكوبية تكاليف إضافية قدرها ٢٥ في المائة و ٢٢ في المائة، على التوالي، وهو ما بلغ معا ٠٠٠ ٧١١ دولار. وبالنسبة إلى مضخات Tilden، فإنه يقتصر إنتاجها على الولايات المتحدة ويجري تسويقها عن طريق شركات فرعية تابعة لها في العالم. وتتولى إنتاج المضاغط طراز Sabroe شركة قامت بحيازتها إحدى شركات الولايات المتحدة، مما يضطرنا إلى السعي إلى شراء طراز تجاري آخر كي يحل محلها.

(ج) الشركة المشتركة Coracan التي تعمل برأسمال مشترك كوبي - كندي، وأنشئت لإنتاج وتسويق الأغذية المجهزة للاستعمال الفوري، تأثرت نتيجة إلغاء عمليات فتح خطابات ضمان عن طريق مصرف كائن في بلد ثالث، استجابة لأنظمة المصرف الرئيسي في الولايات المتحدة، التي تحول دون صرف مدفوعات تتعلق بشحنات متجهة إلى كوبا. وشكل ذلك زيادة في النفقات المالية للشركة بنسبة ٨٠ في المائة. وتعرضت تلك الشركة فيما بعد، نتيجة إجراء مماثل من مصرف آخر، إلى خسارة قدرها ٥٠٠ ٤٩ دولار.

الصحة العامة

٣٣ - في الفترة المشمولة بالتقرير، يقدر أن آثار الحصار في النظام الوطني للصحة قد تجاوزت ٣٠ مليون دولار. فقد شهدت مؤسسات القطاع الصحي التي تقدم الرعاية الطبية مجانا لجميع السكان أضرارا شملت خدمات الطوارئ، وأقسام رعاية المرضى الذين يمرون بحالة خطيرة، ووحداتها الجراحية وغيرها من خدمات الرعاية المختصة، سواء ما يتعلق منها بالكبار أو الأطفال، فضلا عن أقسام التوليد، وذلك بسبب عدم الحصول على الأجيال الجديدة من وسائل التشخيص أو الأدوية عموما التي يتم إنتاجها في الولايات المتحدة، وبسبب تأثر القدرة على اقتناء مواد مستهلكة وقطع غيار أو معدات لازمة مصدرها

الولايات المتحدة. وتعثرت للسبب نفسه أيضا إجراءات النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض وهو ما يتبين مما يلي:

(أ) تعذر على المعهد الكوبي لطب العيون ''Ramón Pando Ferrer'' اقتناء معدات لدراسة شبكية العين تسوّقها شركة Humphrey-Zeiss، واقتناء دواء Visudyne لعلاج التنكس البقعي لدى الكبار الذي تسوقه شركة Novartis. ولما كان المستثمرون في كلتا الشركتين من الولايات المتحدة، فقد أعلنتا أنهما لا تستطيعان التصدير إلى كوبا لأنه ليس لديهما ترخيص بذلك من وزارة خزانة الولايات المتحدة. وقد تترتب على عدم توافر تلك المعدات صعوبات كبيرة في فحوص شبكيات عيون المصابين بذلك المرض وتأخيرات في اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار سبل علاجهم. ذلك أنه ربما ينتهي بهم الأمر إلى فقدان حاسة البصر إن لم يتم علاجهم في الوقت المناسب؛

(ب) طلب من شركة Highlights، التي يوجد مقرها في بنما، شراء كتب في مجال طب العيون. غير أن ذلك البلد اشترط السداد بدولار الولايات المتحدة في شكل مبلغ يتم إيداعه في الولايات المتحدة. و لم يتسن استيفاء ذلك الشرط لأنه كان سيؤدي تلقائيا إلى مصادرة حكومة الولايات المتحدة للأموال الكوبية مثلما حصل من قبل منذ بدء تنفيذ سياسة الحصار؛

(ج) عرقل الحصار خدمات رعاية الأطفال في مجال التخدير لأغراض العمليات الجراحية. فقد تعذر على كوبا، جراء سياسة الحصار، اقتناء مخدر Sevoflurane المسجل براءة اختراعه تحت العلامة التجارية Sevorane وهو مخدر يسري أثره عن طريق الاستنشاق مما يجعله أفضل وسيلة للتخدير الكامل للأطفال. وبراءة وسيلة التخدير هذه تملكها على وجه الحصر شركة مختبرات Abbot التابعة للولايات المتحدة، ولا تبيعها لبلدنا امتثالا منها لقوانين الحصار. وليس أمام النظام الوطني للصحة من خيار غير استعمال بدائل لهذه المنتج أقل جودة منه تورد من أسواق توجد على مسافات أبعد مما يزيد من حجم التكاليف؛

(د) أمام ضغوط وزارة خزانة الولايات المتحدة، أوقفت شركة St. Jude Medical التابعة للولايات المتحدة مبيعاتها إلى مركز ويليم سولر لطب أمراض القلب في الأطفال من الصمامات الصناعية، وكانت تلك الصمامات أقل تكلفة وأفضل جودة عما سواها. وقد تضرر من وقف بيعها الأطفال الذين يعانون من عدم انتظام ضربات القلب، ويحتاج هؤلاء الأطفال إلى جهاز لتنظيم ضربات القلب كانت كوبا تقتنيه عبر ذلك السبيل. كما أن توقف العمليات التجارية لتلك الشركة منع في جملة أمور حصول معهد أمراض القلب وجراحة القلب والأوعية الدموية على معدات طراز

Carto (Biosense-Websler) أو طراز EnSite لمسح أعضاء الجسم مسحا ثلاثي الأبعاد دون استخدام المكشاف الفلوري، وتستخدم في عملية الاستئصال اللازمة لانتظام ضربات القلب في الأذينين، وتبلغ تكلفتها ٠٠٠ ١٥٠ دولار. ونظرا لاستحالة الحصول عليها، اضطر بلدنا إلى إرسال المرضى إلى أوروبا لتلقى هذا العلاج بتكلفة تتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ١٨ يورو. وكانت التكاليف ستقل عن ذلك كثيرا لو قدمت تلك الخدمة لهم في كوبا؛

(هـ) تسببت ضغوط الولايات المتحدة في إعلان شركات أخرى اعتزامها وقف مبيعاتها إلى الشركات الكوبية وإعلانها في حالات أخرى إلغاء التراخيص مثلما حدث مع شركة Medtronic التي أجبرت على التخلي عن بيع أجهزة خارجية لتنظيم ضربات القلب إلى كوبا، مما أضر بالأطفال الذين هم بحاجة إلى تلك الأجهزة بسبب عيب خلقي أو مكتسب في انتظام ضربات القلب؛

(و) تعذر على رئيس قسم الأورام الوعائية في مستشفي Hermanos Ameijeiras متابعة تدريب في مجال الجراحة داخل الأوعية الدموية كان من المعتزم إجراؤه في مركز مشهود له في مجال زراعة الأعضاء في الولايات المتحدة، وذلك لأن حكومتها رفضت منحه تأشيرة الدخول؛

(ز) تحتم علينا إزاء حالة معقدة ألمت بالبلد في أواخر عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق بمكافحة عوامل نقل الأمراض، وهي شراء منتجات ومعدات لتسليمها إلينا فورا، الأمر الذي كبدنا تكاليف إضافية ما كان لنا أن نتكبدها لو أمكننا الحصول عليها في سوق الولايات المتحدة. وقد لحقت بالبلد جراء ذلك خسائر قدرها ٠٠٠ ٨٤٥ دولار بسبب أسعارها ونقلها؛

(ح) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تعذر على ثلاثة أطباء كوبيين، بسبب رفض حكومة الولايات المتحدة منحهم تأشيرة الدخول، حضور الدورة الماضية لمؤتمر الجمعية الأمريكية لطب العيون التي تشترك كوبا في عضويتها وهي الدورة التي كانت عقدت في لاس فيغاس. وفي عام ٢٠٠٦، تعذر، للأسباب ذاتها، على ثلاثة أطباء كوبيين آخرين المشاركة في أعمال ''الدورة الستين لجمعية خريجي الدراسات العليا'' لرابطة نيويورك للتخدير. وقد تكررت هذه الحالة بمناسبة الحدث المتعلق ''بالفشل القلبي'' الذي نظم في سان فرانسيسكو في أواخر العام الماضي، إذ تعذر على طبيبة كوبية أن تشارك في ذلك الحدث بعد أن وجهت إليها دعوة لحضوره؛

(ط) رفض أيضا منح التأشيرة لرئيس قسم الوقاية من أمراض القلب في معهد أمراض القلب وجراحة الأوعية الدموية الذي كانت الرابطة الأمريكية لأمراض ارتفاع ضغط الدم وجهت إليه دعوة لحضور اجتماع عمل عقد في أيار/مايو٢٠٠٧ في الولايات المتحدة تحت عنوان: الاتحاد الجنوب شرقي لرابطات مكافحة أمراض ارتفاع ضغط الدم، الدورة السنوية الوطنية العلمية الرابعة والعشرون، التي انعقدت في الولايات المتحدة في أيار/مايو٢٠٠٧.

٣٤ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعذر، في قطاع الصحة وحده، على ٣٧ أخصائيا كوبيا حضور مناسبات في الولايات المتحدة بسبب رفض منحهم تأشيرات بذريعة أن دخولهم يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة.

٣٥ - ومن الأمثلة الكثيرة التي توضح تطبيق القوانين خارج الحدود الإقليمية في قطاع الصحة ما يلي:

(أ) شركة Datex-Ohmeda الفنلدية المصنعة لمعدات ممتازة تستخدم في مجال التخدير ولأغراض متعددة تتصل بالمتابعات الطبية، وكانت تقيم مع كوبا علاقات تجارية، أبلغت بلدنا أنها بعد أن أشترتها شركة General Electric التابعة للولايات المتحدة، أصبح محظورا عليها بيع المعدات وقطع الغيار لكوبا، تجنبا لأي دعاوى تحركها ضدها وزارة العدل في الولايات المتحدة؛

(ب) استُبعدت كوبا من البلدان التي تحصل على المعدات والمنتجات التي كان معهد الأورام وعلم الأحياء الإشعاعي يشتريها في العادة من الشعبة الإقليمية لشركة Merck المتخصصة في الكيمياء التحليلية، حيث إن الشركة اشترتها شركة تابعة للولايات المتحدة. مما خلف إصابات لحقت بالمرضى وبخاصة مرضى السرطان؛

(ج) حاول معهد التغذية ونظافة المواد العذائية شراء جهاز للتصوير الطيفي بالأشعة دون الحمراء تقوم بتصنيعه شركة Shimadzu اليابانية باستخدام مقياس للجسم البشري تصل تكلفته إلى قرابة ٢٠ ٠٠٠ دولار. غير أنه بسبب امتثال تلك الشركة لنظم الحصار، أجهضت عملية الشراء لأن أكثر من ١٠ في المائة من مكونات المقياس تصنع في الولايات المتحدة.

التعليم

٣٦ - في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان وحرياته التعليمية والتربوية، تعطل جراء سياسة الحصار تقدم البرامج التربوية التي تحقق لجميع الكوبيين الإعمال الكامل لقدراتهم وإثبات ذواتهم.

٣٧ - وكان التبادل التربوي فيما بين البلدين من الميادين التي شهدت أشد الأضرار جراء التشدد في تنفيذ نظم الحصار.

٣٨ - أدت التوجيهات التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن حكومة الولايات المتحدة إلى جميع شركاتها التي تقدم خدمات على الإنترنت لمنعها من تقديم هذه الخدمات إلى كوبا، إلى ضيق ذلك فرص وصول الطلبة والأساتذة الكوبيين إلى قواعد وصفحات البيانات المنشورة على الإنترنت حيث اضطروا إلى الاطلاع عليها من موقع في كوبا. كما إن استحالة الوصول إلى التكنولوجيا المتوافرة لدى الولايات المتحدة أثرت سلبا في جهود مكتبات بلدنا بسبب تواتر رفض وصولها إلى الخدمات المجانية المتاحة على الإنترنت.

٣٩ - ومن أشد الآثار وقعا على تطوير هذا القطاع، يمكن تعداد ما يلي:

(أ) لا تزال سياسة الحصار تؤثر في صيانة وتصليح المباني المدرسية، فضلا عن تأثيرها في ما يلزمها من أثاث وتجهيزات. فتحويل هذه المشتريات إلى أسواق ثالثة ترتب عليه في الفترة المشمولة بالتقرير تكاليف إضافية بلغت ٣٧٠ ٨٧٠ دولارا مما أثر سلبا في جودة عملية تعليم الطلبة وظروفهم المعيشية؛

(ب) تعين إلغاء اللقاء السنوي الذي تنظمه ''الرابطة الكوبية لرجال التربية'' بين مربين من أمريكا الشمالية وآخرين من كوبا بعد سنين من تبادل الخبرات التعليمية، وذلك بسبب عدم السماح لرجال التربية في الولايات المتحدة من السفر إلى كوبا؛

(ج) بسبب رفض طلبات التأشيرة، تعذر السفر إلى الولايات المتحدة على ثلاثة من أساتذة المركز الكوبي للدراسات الاقتصادية كانوا حصلوا على منحة من مركز دافيد روكفلر لدراسات أمريكا اللاتينية التابع لجامعة Harvard؛

(د) يتعذر على مستعملي الإنترنت في كوبا الوصول إلى خدمات Google Earth المجانية على العنوان http://earth.google.com. فكل من حاول دخول الموقع يجد إجابة تقول ''هذا المنتج ليس متاحا في بلدكم''. ونفس الشئ يحدث مع تحديث البرامج المضادة للفيروسات. فإذا ما أراد أحد المستعملين تحديث برنامج McAafee المضاد للفيروسات، يجد

إجابة آلية تقول :آسفون ولكن يبدو أنك توجد في بلد يمنع علينا بموجب قوانين الولايات المتحدة التصدير إليه''. ومن الجلي أنه بالنظر إلى خصوصيات واتجاهات التعليم الحديث، فإن عوائق من هذا القبيل تشكل عقبة كبيرة تعرقل النهوض بالتعليم في المدارس والمراكز الجامعية والمتعددة الاختصاصات وتعرقل سير شبكة المكتبات في البلد؛

(هـ) لحقت أضرار جسيمة فيما يتعلق بتوريد المواد الأولية والمواد والمعدات المستعملة في الأغراض الدراسية لتأمين عملية التعليم التربوي، كالوسائل السمعية والبصرية، والحواسيب، وتجهيزات المختبرات وما إلى ذلك. فكل يوم يزداد نقص عدد الوسطاء الذين يجازفون بإجراء معاملات مع كوبا بسبب خطر التعرض لعقوبات تفرض عليهم بحكم الحصار. وكل هذا يزيد بنسبة ٢٠ في المائة في الأسعار المفترض اقتناؤها بها بل وقد تصل هذه النسبة إلى ١٠٠ في المائة في بعض الحالات، ويضاف إلى ذلك تأخر استلامها والصعوبات المتعلقة بخدمات ما بعد البيع.

الثقافة

٤٠ - في العام الماضي، لحقت بهذا القطاع جراء الحصار أضرار وصلت قيمتها إلى ٢٠,٣٦٥ مليون دولار. وهو ما يؤثر سلبا في جهود كوبا لتوفير الثقافة العامة لجميع السكان ويؤثر في شعب الولايات المتحدة وشخصياتها الثقافية المحرومين من التعرف إلى إحدى أكثر تجارب النهوض بالثقافة حركية وإشراكا للجميع في المنطقة.

٤١ - ونتيجة لتشديد تدابير الحصار، وبخاصة فيما يتعلق بالتبادل الثقافي بين الشعبين، لم يتسن عام ٢٠٠٦ توقيع أي عقد تجاري يسمح للفرق الكوبية بإجراء عروض في الولايات المتحدة.

٤٢ - وعلى هامش لما لهذه السياسة من آثار على كل من كوبا وشعب الولايات المتحدة على حد سواء، فإن توسيع نطاق تطبيق تلك السياسة خارج الحدود الإقليمية يؤثر سلبا كذلك في تطور العلاقات الثقافية مع بلدان أخرى.

٤٣ - وفيما يلي بعض الأمثلة على آثار الحصار في المجال الثقافي:

(أ) منعت سياسة رفض منح التأشيرات التي تطبقها الولايات المتحدة ضد المواطنين الكوبيين تمثيل كوبا في معرض الكتاب في بورتوريكو، وهو المعرض الذي يعتبر من أهم معارض منطقة البحر الكاريبي. وقد أثر غياب كوبا عن هذه المعارض تأثيرا ملحوظا في تسويق الأدب الكوبي، وترتب عليه نقصان بنسبة ٣٠ في المائة في المفاوضات على توقيع العقود؛

(ب) لا تستطيع وكالة أمريكا اللاتينية للأدب التي يوجد مقرها في هافانا تلقي أي شيكات أو تحويلات بدولار الولايات المتحدة عن طريق مصارف في الولايات المتحدة أو يوجد بها مقر مؤسساتها الأم، وذلك بسبب التضييقات المفروضة جراء الحصار على كوبا. وهو ما اثر في المدفوعات نظير حقوق المؤلف التي يتعين على الكيانات الأجنبية تسديدها إلى تلك الوكالة، وترتبت عليه خسائر وصلت إلى ٣٠ في المائة، حيث إنه يتعين إجراء المعاملات عبر بلدان ثالثة بعملات أجنبية بديلة. والواضح أن كل هذا لا يشجع على نشر إنتاج المؤلفين الكوبيين؛

(ج) رفض منح الإذن بالسفر لفرقة الجوقة الموسيقية San Francisco State University Chamber Singers التي كانت ستشارك في الحدث القاري للأجواق الموسيقية América Cantat الذي كان سيعقد في هافانا عام ٢٠٠٧ برعاية الرابطة الأرجنتينية للموسيقى الإنشادية América Cantat؛

(د) أفسدت سلطات الولايات المتحدة بصورة تعسفية تنفيذ اتفاق وقعه المجلس الوطني للإرث الثقافي مع مؤسسات من الولايات المتحدة يتعلق بأعمال حفظ وتدريب لترميم متحف همنغواي في كوبا. وتحملت الدولة الكوبية المبلغ بكامله لتكلفة أعمال الترميم؛

(هـ) مرة أخرى يحرم فنانون كوبيون من حضور حفلتي جوائز Grammy و Grammy Latino. فقد رفض منح تأشيرة الدخول لستة فنانين كانت وجهت إليهم الدعوة واستند في ذلك إلى أحكام الفقرة الفرعية 'و' من المادة ٢١٢ من لوائح الهجرة المعمول بها في الولايات المتحدة وهي أحكام تحظر الدخول إلى ذلك البلد على كل من يتضح أن دخوله إليه سيلحق ضررا بمصالح الولايات المتحدة. ورفض أيضا منح التأشيرة إلى ١٥ سينمائيا كوبيا وستة مبدعين وأخصائيين آخرين من القطاع الثقافي كانت وجهت إليهم الدعوة للمشاركة في مناسبات أخرى في الولايات المتحدة؛

(و) ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أصبحت إدارات مجموعات فنادق Ritz و Carlton و Hilton و Marriot التابعة للولايات المتحدة في مختلف البلدان تلغى عقود الفنانين الكوبيين الذين يعملون في تلك المنشآت وينشرون الموسيقى الكوبية. وتقدّر الخسائر المتكبدة في هذا الصدد بأكثر من ١٠٨ ٠٠٠ دولار باعتبار أن هناك ما بين ست وثماني فرق كانت قد أبرمت عقودا لمدة عام؛

(ز) في عام ٢٠٠٦، تخلت شركتا توزيع واحدة كندية والأخرى يابانية عن خطط توقيع عقدين مع الشركة الكوبية للإصدارات والتسجيلات خشية التعرض لعقوبات من حكومة الولايات المتحدة. وفي حالة عدم إجهاض أحد هذين المشروعين على الأقل،

كان مستوى العمليات سيتجاوز المليون دولار. وتقدر بمبلغ ٠٠٠ ٢٢٠ دولار قيمة الإيرادات التي ضاعت بسبب منع شركات الإصدارات من إبرام عقود مع الكيانات الكوبية، أو التي تخشى التعرض لأعمال انتقامية في حالة تحديها الحظر؛

(ح) تأثر تسويق الكتب والمنشورات الدورية الكوبية هو أيضا في هذه الفترة بسبب صعوبة معاملات التغطية أو الدفع من خلال مصارف في بلدان ثالثة توجد مقار مؤسساتها الأم في الولايات المتحدة. وتقدر الخسائر المتكبدة في هذا الصدد بما يصل إلى ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

النقل

٤٤ - تتجلى الأضرار في هذا القطاع الذي يقدم خدمات حيوية للاقتصاد والسكان مباشرة وعلى نحو ملموس في الحياة اليومية للكوبيين. فالأثر المالي للحصار في مجال النقل الجوي وصل في الفترة المشمولة بالتقرير إلى ٢٠٨,٨ مليون دولار. وفيما يلي بعض الأمثلة التي تستعرض تفاصيل تلك الآثار:

(أ) يتشكل أسطول القاطرات الموجود في كوبا في غالبيته العظمى من معدات من صنع الولايات المتحدة أو كندا وهي معدات تتألف من مكونات تصنع في الولايات المتحدة، وقد أثار هذا الأمر صعوبات في الحصول على قطع الغيار اللازمة لتصليح وصيانة الأسطول. وبسبب هذه الحالة، تقرر فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير إنهاء خدمة ما مجموعه ٨٩٢ ٦ من القطارات التي لم تعد صالحة لتقديم الخدمات بسبب نقص القاطرات والعربات مما ترك قرابة ٠٠٠ ١٩٧ مسافر من مسافري الرحلات البعيدة دون وسيلة نقل، مما تسبب في أضرار اقتصادية قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار. أما بالنسبة لقطارات نقل البضائع، فقد تسببت هذه الحالة في تأخر استلام منتجات حساسة جدا كالمواد الغذائية؛

(ب) المقطورات التي تستعملها شبكة Metrobus لنقل المسافرين هي في معظمها من الولايات المتحدة (International و Ford و Freightliner) وتعمل بمحركات طراز Cummings. ومعظم قطع الغيار منشؤها الولايات المتحدة. وبسبب الحاجة إلى شرائها عبر وسطاء في بلدان ثالثة، ترتبت على ذلك زيادة في تكاليف قطع الغيار وتأخير تسليمها، مما حال دون انتظام تقديم هذه الخدمة. ونتيجة لذلك، تضررت خدمات الشبكة بنسبة ٢٠ في المائة أي ما يعادل ١٩٠ رحلة يومية مما حال خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ دون نقل قرابة ٠٠٠ ٤٥ مسافر معظمهم من الطلبة والعمال. وقد تسبب ذلك في تكاليف اقتصادية إضافية بمبلغ في حدود ٠٠٠ ٦٧١ دولار؛

(ج) في منطقة البحر الكاريبي، تواصل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نمو الشحن في الحاويات بمعدل سنوي متوسطه ١٥ في المائة ليزيد بذلك عدد الحاويات البالغ علوها ٢٠ قدما على ٤,٩ مليون حاوية وهو عدد ما نقل منها عام ٢٠٠٦. ونظرا إلى الموقع الجغرافي المميز لكوبا القريبة من مفترق الخطوط البحرية المشغلة للتجارة العالمية في المحورين شرق - غرب وشمال - جنوب، فإن كوبا كانت ستحصل على أكثر من ٥٩ مليون دولار لو أن ١٠ في المائة فقط من تلك التجارة القائمة في المنطقة في العام الماضي مرت عبر الموانئ الكوبية، وذلك دون اعتبار لإيرادات أخرى تستمد من ممارسات تمارسها الموانئ من قبيل الرسوم وتجهيز السفن بالإمدادات.

الأضرار التي لحقت بقطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني

٤٥ - تكبدت صناعة مصائد الأسماك في كوبا خلال الفترة خسائر قيمتها الإجمالية ٦,٢٣١ مليون دولار. وفي مجال الواردات، كانت الأضرار المتكبدة خلال الفترة، فيما يتصل أساسا بالمخاطر الملازمة للتجارة مع كوبا جراء الحصار عليها، تزيد من تكاليف النقل ومعدلات الفائدة بنسبة تفوق أسعار السوق، فقد كانت الأضرار الناتجة عن هذه المخاطر في حالة شركة واحدة فقط من هذا القطاع، هي شركة Propes تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من قيمة واردات عام ٢٠٠٦ حيث كان مجموعها يصل إلى ٣,٦٨٥ مليون دولار.

٤٦ - ونتيجة للحصار، تضررت صادرات السكر الكوبية لاستحالة دخولها إلى سوق واردات الولايات المتحدة وبسبب خطورة التعامل مع كوبا واستحالة استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية. وإذا ما وضعت في الحسبان القيم السائدة خلال عقد الخمسينات، لكانت حصة كوبا عام ٢٠٠٦ في إجمالي واردات الولايات المتحدة من السكر ٢٢,٨ في المائة. ففي حالة السكر وحدها، كان الفاقد الناشئ عن استحالة دخول سوق الولايات المتحدة ٥٩,٣٧٥ مليون دولار.

٤٧ - لا يزال الحصار يعرقل على نحو خطير تطور الصناعة الكوبية في مجالي المعلومات والاتصالات حيث أنه يتعارض أساسا مع الأهداف والاتفاقات التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقدته الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٤٨ - ويفرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية رقابة صارمة لمنع مواطني الولايات المتحدة من استخدام الإنترنت ممرا لأي معاملة إلكترونية قد تستفيد منها مؤسسة كوبية.

٤٩ - كما أن الصناعة الكوبية للبرامج الحاسوبية لم تسلم من العقبات القائمة في هذا الميدان مما حال دون تطورها وتوسعها بشكل طبيعي. فحتى لدى إيجاد طريقة من خلال البرامج الحاسوبية المجانية، فإن الكثير من التطبيقات والأدوات والتراخيص الهامة تكون قائمة على برامج حاسوبية يحظر توزيعها على بلدان مثل كوبا، تعترض عليها حكومة الولايات المتحدة على نحو ما يتضح من أدلة المستعملين وعقود الترخيص بالاستعمال الصادرة عن كبرى شركات قطاع المعلومات مثل Microsoft و Adobe و Borland.

٥٠ - ويتضح مما تقدم أن الأمر لا ينتهي بتسديد أسعار أعلى للشركات الوسيطة لشراء تلك المنتجات، وإنما يضاف إلى ذلك أن الشركات الكوبية لا تستطيع الحصول على تراخيص الدخول انطلاقا من اسم النطاق ''CU''وهو رمز البلد الذي يسمح بمعرفة هويته في الإنترنت، وما يترتب على ذلك من رفض للخدمات والمنتجات المطلوبة. ويشمل الحصار أيضا الحيز الإلكتروني حيث إنه يضرب طوقا افتراضيا على كوبا خارج الحدود الإقليمية، بالنظر إلى خضوع الإنترنت لسيطرة الولايات المتحدة.

٥١ - نظرا لتعذر النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة مباشرة، تضطر La Empresa de Telecomunicaciones de Cuba (ETECSA) (الشركة الكوبية للاتصالات السلكية واللاسلكية) إلى القيام، عن طريق أطراف ثالثة، بإصلاح البطاقات والمعدات وشراء قطع الغيار اللازمة لصيانة شبكة الاتصالات الدولية وتشغيلها. وفي عام ٢٠٠٦، كان متوسط المدة التي يستغرقها الإصلاح عن طريق بلدان ثالثة ٢٤٥ يوما، وبلغ هذا المتوسط أحيانا ٣٨٠ يوما مما أسفر عن أضرار تجاوزت ١٠٠ ٠٠٠ دولار. ولو كانت عملية الإصلاح تتم مباشرة مع الولايات المتحدة، لانخفضت مدة الإصلاح إلى ٩٠ يوما فقط.

٥٢ - واضطرت ETECSA إلى دفع مبلغ إضافي قدره ٢٨ ٠٠٠ دولار لبلد آسيوي عقب شرائها ٥٠٠ من الأحزمة اللازمة لمعدات إصلاح الخطوط الهاتفية، حيث تعذر الحصول عليها من الشركة المكسيكية Klein-Tulmex لأنها فرع للشركة KLEIN التابعة للولايات المتحدة.

٥٣ - وتعذر على الشركة الكوبية COPEXTEL، العاملة أيضا في القطاع نفسه، أن تتم في الوقت المناسب شحن محولات آلية كانت قد اشترتها عن طريق بلد ثالث. وكان من المزمع استخدام هذه المعدات في إطار برنامج إصلاح وتحديث المستشفيات في كوبا. ورغم أن الشركة اقتنت المعدات عام ٢٠٠٥، إلا أنها لم تتسلم حتى الآن خمس وحدات صادرها، على حد قول المورد، في ميناء هاليفاكس بكندا موظفون من وزارة الخزانة الأمريكية بافتراض أن مقصدها كوبا.

٥٤ - وفي قطاع الإسكان، تشير التقديرات إلى أن الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٦ حتى آذار/مارس ٢٠٠٧ وحدها لحقت فيها أضرار بتنفيذ خطط بناء المساكن وصيانتها وتأهيلها بلغ قدرها ٤,٣ مليون دولار.

٥٥ - أما شركة IMECO التي تعمل في مجال استيراد المواد والمنتجات المستخدمة في التشييد في قطاع الإسكان، فقد رفضت شركة Westinghouse طلبها شراء لوازم ومكونات كهربائية. ونظرا لتعذر نفاذ IMECO إلى أسواق الولايات المتحدة، تحملت الشركة تكلفة زيادة الأسعار في أسواق أخرى بما إجماليه ٤٨٧ ٠٣١ ١ دولارا.

٥٦ - واستحال شراء لوازم وأنابيب هيدروليكية وللصرف الصحي من شركة Spears التابعة للولايات المتحدة مما أدى إلى تكبد تكاليف إضافية بلغت ٠٠٠ ٦٥١ ١ دولار.

٥٧ - وبلغ حجم الأضرار التي لحقت بقطاع الطيران المدني في تلك الفترة ما قدره ١٨٩,٣٨٥ مليون دولار.

٥٨ - واعترضت العقبات قيام شركة Pratt and Whitney باستبدال محركات طائرات الأسطول الكوبي حيث تعذر شراء المحركات، حتى بالتعامل غير المباشر مع أطراف ثالثة. وتقوم بتصنيع هذه المحركات الشركة عبر الوطنية GE Transportation-Aircraft Engines التابعة للولايات المتحدة، التي تطبق الجزاءات المفروضة على كوبا من جانب حكومة الولايات المتحدة.

٥٩ - وعقب شراء الشركة Sikorsky Aircraft Corporation التابعة للولايات المتحدة شركة تصنيع الطائرات البولندية PZL Mielec التي كانت لكوبا معها صلات تجارية، قررت الشركة الأخيرة تغيير سياستها إزاء كوبا، فأُلغيت طلبات الشركة الكوبية .Aviaimport S.A التي تضمنت قطع غيار ومكونات الطائرات من نوع AN-2 ومحركاتها من طراز ASH 62-IR.

٦٠ - وتقوم بانتظام عدة خطوط طيران تابعة للولايات المتحدة بتشغيل رحلات جوية مستأجرة من كوبا وإليها ومنها على سبيل المثال Miami Air وAmerican Eagles و Gulf Stream و Sky King وغيرها من الشركات التي تخدم المسارات القادمة من ميامي، وتوفر لها الدولة كافة التسهيلات لإتمام عمليات نقل الركاب. ورغم ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة تصر على حرمان الخطوط الجوية الكوبية من التحليق في أجوائها مستندة في ذلك إلى الجزء (a) 515-201 من ''لائحة مراقبة الأصول الكوبية'' التي ترد تحت العنوان ٣١ من قانون اللوائح الاتحادية، الباب ٥١٥ (31 C.F.R. Part 515) وينص هذا الجزء على أن هبوط طائرة تابعة لشركة Cubana de Aviación Sec. 515.201, "Cuban Assets Control Regulation",

في ميامي دون الحصول على تصريح لهذا الغرض بعينه قد يعتبر تصرفا محظورا يجيز مصادرة الطائرة.

٦١ - ورفضت مؤسسات التوزيع Sabre و Galileo و Worldspan، ومقرها الولايات المتحدة وتملكها شركات تابعة لها، الطلبات التي قدمتها شركة Cubana de Aviación للاشتراك في نظم التوزيع التي تشغلها هذه الشركات. وقد أدى ذلك إلى اقتصار إمكانية الوصول إلى خدمات حجز الرحلات التي تقوم بها خطوطنا الجوية على نسبة ٦٥,٧ في المائة. ويعد هذا التمييز انتهاكا للمبادئ الواردة في ديباجة اتفاقية شيكاغو التي تنص على ضرورة القيام بعمليات الطيران المدني الدولي بطريقة آمنة ومنظمة، وعلى أن الخدمات الدولية للنقل الجوي يجب أن تُقدم على أساس تكافؤ الفرص وأن تتم بشكل سليم واقتصادي.

٦٢ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، ألحق الحصار أضرارا بالصناعات الأساسية الكوبية، وهي ذات أهمية اقتصادية حيوية حيث توفر منتجات لا غنى عنها مثل النيكل والنفط والأسمنت، والصناعات الكيميائية، فضلا عن صناعات أخرى، وبلغ حجم هذه الأضرار ٩٣,٠٧٣ مليون دولار.

٦٣ - وفي عام ٢٠٠٦، اضطرت شركة Ernesto Che Guevara المنتجة للنيكل إلى الحصول على قروض بمبلغ ٣١١,٥ مليون دولار بلغت فوائدها ١٣,٧ مليون دولار، منها ٦,٤ مليون دولار تُسدد لتغطية معامل مخاطر البلد أي ما نسبته ٤٦,٥ في المائة من إجمالي الفوائد.

٦٤ - وفيما يتعلق بالصناعات النفطية، من المقدر أن نسبة ٢٥ في المائة من إجمالي استثمارات شركات النفط التابعة لشركة النفط الكوبية Empresa Cubana del Petroleo (CUPET) كانت في عام ٢٠٠٦ عبارة عن تكاليف زائدة تكبدتها الشركات لاضطرارها إلى تنفيذ عمليات الشراء في ظل شروط ما يُسمى بـ ''معامل المخاطر في كوبا''، وقد أسفر ذلك عن خسائر قدرها ٤٨ مليون دولار.

٦٥ - ومن المعلوم أن اعتماد الإجراءات الواردة في خطة بوش لضم كوبا وما أعقب ذلك من تصعيد لتلك الإجراءات استوجب تنفيذ أحكام اشتد في مضمونها طابع تطبيق الإجراءات خارج الحدود الإقليمية، وذلك بغرض تسهيل القيام بعملية رصد أكثر عدوانية لخطط تطوير الصناعات الأساسية الكوبية مع التركيز بوجه خاص على صناعة النيكل والصناعات النفطية. والهدف المعلن من وراء ذلك هو وضع العراقيل أمام تطوير هذه الصناعات.

٦٦ - وفي هذا السياق، تلقت شركة النفط النرويجية Norsk Hydro ''إنذارا'' بعد توقيعها عقدا مع كوبا في أيار/مايو ٢٠٠٦ للتنقيب عن النفط في أعماق المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لكوبا في خليج المكسيك. فقد طالبتها حكومة الولايات المتحدة في رسالة إنذار بموافاتها بمعلومات وبيانات عن استثماراتها في كوبا مهددة إياها، في حالة عدم الامتثال، بعواقب في تعاملاتها مع شركات الولايات المتحدة.

٦٧ - ولم تتمكن الصناعات النفطية الكوبية من شراء قطع الغيار اللازمة لضاغط الغاز من طراز Nuovo Pignone، حيث أفادت شركة RODABILSA، وهي المورد الإسباني لقطع الغيار، أن شركة General Electric التابعة للولايات المتحدة قد ضمتها إليها وهي ترفض توريد أي أصناف مقصدها كوبا، وذلك تطبيقات للقيود المفروضة بمقتضى الحصار.

٦٨ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قدمت الشركة الكندية Sherrit إلى National Bank of Canda (مصرف كندا الوطني) طلبا بتحويل مبلغ ٧,١٤٠ مليون دولار لسداد أقساط تأمين إلى الشركة الكوبية ESICUBA. وبعد يوم من تلقي الطلب، أفاد المصرف أن الأموال قد أوقفت ووُضعت في حساب ''مجمد'' لا يمكن نقلها منه دون موافقة سلطات الولايات المتحدة. وأرسل المصرف الكندي طلبا رفضته سلطات الولايات المتحدة، وتحمل المصرف نتيجة لذلك نسبة ٧٠ في المائة من الخسائر فيما تعيّن على شركة Empressa Cubana de Metales (الشركة الكوبية للمعادن) تغطية النسبة المتبقية وهي ٣٠ في المائة مما ألحق بمصنع النيكل خسائر قيمتها الصافية ٠٠٠ ٧٦٠ دولار.

٦٩ - وأُلغي العقد المبرم بين اتحاد كهرباء كوبا وفرع شركة Pirelli في إسبانيا لاستيراد كابلات ذات ضغط متوسط ومنخفض إثر شراء شركة Goldman & Sachs Capital Partners التابعة للولايات المتحدة المذكورة، مما أدى إلى تعطيل الخطط الموضوعة.

٧٠ - وفي مجال الرياضة، لا تخفى على أحد السياسة التي تتبعها كوبا لتعميم ممارسة الرياضة، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات تقدم الرياضة ومشاركة السكان في الألعاب الرياضية لتصبح من أعلى المؤشرات. لكن سياسة فرض الحصار تجلت آثارها بشكل ملموس في الرياضة أيضا.

٧١ - فبعد البدء في تنفيذ خطة بوش، قامت الإدارة الأمريكية عمليا بإلغاء أي تبادل رياضي بين البلدين. ومن الأضرار الموثقة في هذا المجال القيود التي فُرضت على تقديم ''الألعاب الأولمبية الدولية الخاصة'' الدعم المالي المباشر إلى البرنامج الوطني الكوبي للألعاب الأولمبية الخاصة مما حال دون حصول كوبا على تذاكر الطيران والأجهزة الرياضية والمساعدة التقنية، مثلها في ذلك مثل غيرها من البلدان المتأهلة. وقد استطاعت تلك المنظمة الدولية،

المنشأة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية أو العقلية، أن تقدم الدعم إلى كوبا في عهد إدارات أمريكية سابقة حيث يسرت مشاركة الرياضيين الكوبيين وممثلي الاتحاد الكوبي في جميع الأنشطة.

٧٢ - وتأثرت لعبة البيسبول أيضا، وهي الرياضة الوطنية في كوبا، نظرا لاستحالة شراء الأدوات والأجهزة الرياضية من الولايات المتحدة. فقد تعيّن على سبيل المثال شراء كرات البيسبول ذات الجودة العالمية من أسواق آسيوية بتكلفة تبلغ ٧ دولارات للوحدة أي بزيادة قدرها ٣ دولارات عن سعرها في أسواق الولايات المتحدة. ولو كان في وسع كوبا النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة، لكانت قد حققت وفورات قدرها ٠٠٠ ٩٠ دولار حيث تستهلك كوبا ٠٠٠ ٣٠ كرة بيسبول على الأقل في دوري البيسبول الوطني.

٧٣ - وفي قطاع إمدادات المياه، ارتبطت الأضرار الرئيسية التي لحقت بالقطاع بصعوبة الحصول على قطع الغيار في أسواق الولايات المتحدة. ولهذا السبب، تعطلت في كوبا ٢٠٥ وحدات من معدات ضخ المياه مما يؤثر سلبا في خدمات الإمداد بالمياه المقدمة إلى ١٠٩ ١٧٦ من السكان. وبفضل الجهود الهائلة المبذولة للتوصل إلى حل لهذه الحالة الحرجة، تم شراء قطع الغيار اللازمة من سوق نائية، مما أدى إلى زيادة التكلفة الأصلية بنسبة ٤٠ في المائة وذلك بالنسبة للنقل فقط. وكان من الممكن أن يستفيد بهذا المبلغ ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠ نسمة يعانون حاليا من انقطاع المياه بسبب أعطال في معدات الضخ.

٧٤ - ولحقت بصناعة الفولاذ أضرار تقدر بأكثر من ٦٦,٠٥٦ مليون دولار.

٧٥ - ونظرا إلى الحظر المفروض على استخدام الدولار في المعاملات الدولية، فإن Empresa de Ingeniería Hotelera (الشركة الهندسية للفنادق) تكبدت تكاليف إضافية عند سدادها قيمة قطع كانت قد اشترتها لاستعمالها في صناعة وإصلاح القبانات والموازين والمقاومات الكهربائية حيث ارتفع سعر الصرف الذي بلغ وقت توقيع العقد ١,٢٦٥٥ دولار مقابل اليورو ليصبح ١,٣٣٢٣ دولار مقابل اليورو. وقد أسفر ذلك عن خسائر في هذه العملية قدرها ٠٢٨ ١٣ دولارا، وبلغت الخسائر المتكبدة طوال عام ٢٠٠٦ للسبب نفسه ما قدره ١٠٠ ٦٧ دولار.

٧٦ - وتضررت مجموعة شركات DIVEP من التأخير في تسليم الثلاجات المشتراة لشبكة من المتاجر في السوق المحلي نظرا لأن شركة LG، الكائن مقرها في بنما، لم تورد إلا ٠٠٠ ٢٥٠ وحدة من إجمالي ٠٠٠ ٤٥٠ وحدة مطلوبة، وذلك إثر تعرضها لضغوط من جانب حكومة الولايات المتحدة.

٧٧ - ولم تنجح شركة ENVAL الكوبية في شراء الألومنيوم اللازم لإنتاج زجاجات المشروبات والمرطبات وذلك عن طريق شركة ALCAN Brasil لأن الشركة الأخيرة تلقت رسالة إنذار من الشركة الأم في الولايات المتحدة. وأدى ذلك بالشركة الكوبية إلى البحث عن موردين خارج المنطقة الإقليمية مع تحمل زيادة في التكاليف مقارنة بالألومنيوم البرازيلي تُقدر بمبلغ ٠٠٠ ٦٩٧ دولار للطن الواحد.

٧٨ - وقد تعرضت لواقعة مماثلة شركة INX بكندا، وهي فرع لشركة International Inx Co. التابعة للولايات المتحدة، مما حال دون شراء الأحبار اللازمة لصناعة التعبئة في كوبا من السوق الكندية. وأدى ذلك إلى شراء هذه المنتجات من الأسواق الأوروبية بزيادة في التكلفة نسبتها ٢٠ في المائة.

٧٩ - وتعذر على شركة ECIMETAL الكوبية أن تشتري من شركة CCL México لفائف الألمونيوم المستعمل في طباعة الأشكال على أغلفة التبغ وهي الشركة الموردة له منذ عام ٢٠٠٤، حيث اشترى مستثمرون من الولايات المتحدة حصصا فيها. ولو كانت شركة CCL México قد باعت نسبة ٢٠ في المائة فقط من المنتج المتعاقد عليه إلى الشركة الكوبية، لحققت الأخيرة وفورات قدرها ٠٠٠ ١٨ دولار فيما يتصل بتكاليف الشحن فقط.

٨٠ - وفي القطاع الزراعي، رُفض بسبب الحصار المفروض على كوبا طلب معهد التكنولوجيا الحيوية للنباتات شراء كتالوجات جديدة للمنتجات والكواشف من شركتي Sigma-Aldrich و Fluka. والكتالوجات الحديثة التي يصدرها موردو المدخلات والكواشف اللازمة للأنشطة العلمية في مجال التكنولوجيا الحيوية لا تشكل فحسب مستندات أساسية يُعتمد عليها في طلب الشراء، بل هي وسيلة هامة يطلع من خلالها الباحثون على المستجدات فيما يتصل بالاتجاهات والتطورات الحاصلة على الصعيد العالمي في مجال اقتناء المنتجات الجديدة.

٨١ - ويتبين الأثر المترتب على الحصار خارج الحدود الإقليمية في مجال الزراعة أيضا. فرغم تصريح حكومة الولايات المتحدة ببيع المنتجات الزراعية إلى كوبا، ما زال من المتعذر النفاذ إلى أسواق ذلك البلد لشراء المنتجات الكيميائية المستخدمة في الزراعة (مبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات). وبناء على ذلك، يتعين على شركة QUIMIMPORT الكوبية المستوردة للمنتجات الكيميائية التعاقد على شراء تلك المنتجات من أسواق بلدان ثالثة وإن كان ذلك لا يضمن في كثير من الأحيان الحصول على المنتجات المطلوبة. فقد حاولت الشركة على سبيل المثال التعاقد على شراء مبيد الأعشاب Plateau من شركة BASF Ag

الألمانية مباشرة إلا أن تلك الشركة ادعت أن المكون الفعّال في ذلك المبيد منشؤه الولايات المتحدة ولا يمكن بيعه إلى كوبا لا عن طريق ألمانيا ولا عن طريق فروع الشركة في أمريكا اللاتينية.

٨٢ - وتقلصت الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها معهد التكنولوجيا الحيوية للنباتات في كوبا نتيجة عدم قدرة ممثله التجاري، شركة Comercial MERCADU S.A.، على تحصيل مبلغ ٥٠٠ ٣٩ دولار. وكانت الشركة قد أبرمت مع معهد أنتيوكيا التكنولوجي بكولومبيا عقدا لتصميم مصنع لإنتاج البذور بالتكنولوجيا الحيوية وتعذر تحصيل ذلك المبلغ، وهو قيمة العقد، لاستحالة إجراء التحويلات اللازمة بالدولار من كيانات مصرفية أجنبية.

٨٣ - ويُنفذ حاليا في كوبا برنامج طموح لإصلاح المؤسسات الصحية والمدارس وبناء المساكن، إلا أنه تعطل بسبب العراقيل الناشئة عن الحصار المفروض. وتصل الأضرار التي لحقت بقطاع التشييد في هذه الفترة ما مجموعه ١٤,١١٥ مليون دولار.

٨٤ - وفي القطاع نفسه، يحول الحصار المفروض دون حصول المهنيين الكوبيين العاملين في مجال التشييد على عضوية American Concrete Institute (معهد الأسمنت الأمريكي) وهو أحد المعاهد العالمية المرموقة المتخصصة في الأسمنت المسلح الذي يعد مادة البناء الرئيسية. والحصول على عضوية هذا المعهد كان من شأنه إبقاء المهنيين في مجال التشييد، بمن فيهم طلبة الهندسة المدنية والمعمارية، على علم بآخر المستجدات وذلك عن طريق تيسير الحصول على الأدلة التي تصدرها تلك المؤسسة عن أحدث التطورات المتعلقة بالأسمنت المسلح، والمشاركة في دورات ذات مستوى متقدم ومناسبات علمية وتقنية ومسابقات تساعد على الارتقاء بالمستويين التقني والمهني.

٨٥ - وكانت المجموعة الصناعية Fibrocemento تشتري اللباد المستخدم للأغراض التكنولوجية اللازم لإنتاج الأسمنت الليفي من شركة Albany المكسيكية. بيد أن شركة تابعة للولايات المتحدة اشترت تلك الشركة، مما أسفر عن قطع الصلات التجارية مع الشركة الكوبية وانتقال عمليات الشراء إلى السوق الأوروبية، متكبدة بذلك أسعارا أعلى مع نفقات إضافية بلغت في الفترة المشمولة بالتحليل ٠٠٠ ١٣٦ دولار.

٨٦ - وأدى تطبيق قانون توريشللي إلى زيادة النفقات التشغيلية في عمليات استيراد ألياف الاسبستوس وبوليفنيل الكلوريد (PVC) وغير ذلك من مواد التشييد بمبلغ ٠٠٠ ٤٣٣ دولار حيث إن السفن التي كانت تحمل الشحنات قاصدة كوبا أُجبرت على التوجه إلى بلدان أخرى في منطقة الكاريبي إثر عدم قدرتها على بلوغ موانئ كوبية.

٨٧ - ومنذ تقديم التقرير الأخير إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أحدثت للآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية والمترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا عواقب سلبية وخيمة بوجه خاص في قطاع السياحة.

٨٨ - وقد قام مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بحملات تعسفية شرسة وحملات لتخويف فروع السلاسل الفندقية التابعة للولايات المتحدة في بلدان ثالثة كي تمنع إقامة الوفود الكوبية فيها.

٨٩ - وفي أعقاب الحادث الذي وقع في أوائل العام الماضي في المكسيك في فندق تابع لسلسلة فنادق شيراتون، وقعت فضيحة أخرى في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عندما أبلغت إدارة فندق Scandic Edderkoppen في النرويج المكتب الكوبي للسياحة بستوكهولم أنها مضطرة إلى إلغاء حجز الغرف المخصصة لوفد وزارة السياحة والشركات الكوبية. وكان من المقرر أن يشارك الوفد الكوبي في مهرجان ليلستروم الدولي للسياحة الذي عقد بالنرويج في الفترة من ١١ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٩٠ - ورفض فندق Scandic الذي اشترته في آذار/مارس ٢٠٠٦ سلسلة فنادق هيلتون التابعة للولايات المتحدة إقامة الوفد الكوبي فيه وذلك تطبيقا لأحكام قانون الولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية. وتعزيزا لهذا القرار، أعلنت المتحدثة باسم المجموعة على الملأ في لندن أن سلسلة فنادق هيلتون ستحظر إقامة المواطنين الكوبيين في كل فنادقها في جميع أنحاء العالم، حيث إن السماح بإقامة وفود كوبية في هذه الفنادق قد يؤدى إلى فرض الغرامة عليها أو المعاقبة بالسجن.

٩١ - وفي الربع الثالث من عام ٢٠٠٦، قامت شركة Royal Caribbean، وهي ثاني أكبر شركة للبواخر السياحية في الولايات المتحدة، بشراء كامل أسهم شركة Pullmantur العاملة في القطاع نفسه؛ بينما اشترت المجموعة المالية KCarlyle ومعظم مساهموها من مواطني الولايات المتحدة، مجموعة Iberostar (Iberojet و Internacional Iberojet و Viajes Iberia و Iberworld). ومنذ شراء تلك الشركات الإسبانية، انقطعت صلاتها مع كوبا.

٩٢ - ومن الأضرار الرئيسية التي لحقت بقطاع السياحة فقدان ٢٣٠ من أفراد الأطقم الكوبية وظائفهم مما أدى إلى تكبد خسائر قدرها ١,٩٢٣ مليون دولار وإلى القيام منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بتعليق رحلات الباخرة السياحية Holiday Dreams الراسية في هافانا. وبذلك توقف عن زيارة كوبا ١٢ ٣٧٥ سائحا تقريبا كانوا يأتون إليها على متن البواخر السياحية. والأضرار المالية الناجمة عن توقف مختلف الخدمات التي كانت تقدمها شركات السياحة المتعاملة مع البواخر السياحية وكذلك الأضرار التي لحقت بخدمات المطاعم

من جراء إلغاء شركتي الخطوط الجوية Pullmantur و Iberworld الخدمات المتعاقد عليها، تسببت كلها في خسائر قدرها ١٦,٨٩ مليون دولار.

٩٣ - وأبرمت وكالة السياحة الثقافية Paradiso عقدا مع الشركة الألمانية عبر الوطنية Hapag Lloyd ونظمت برنامجا سياحيا بعنوان ''كوبا الحرة - عيد الميلاد في البحر الكاريبي'' تقوم فيه الباخرة السياحية الفاخرة المملوكة للشركة الألمانية برحلة بحرية عبر البحر الكاريبي تشمل زيارة موانئ كوبية. وإزاء رفض سلطات الولايات المتحدة أن ترسو الباخرة في موانئها إذا توقفت بعد ذلك في موانئ كوبية، اضطرت الشركة الألمانية إلى فسخ العقد. وتكبدت شركة Hapag Lloyd، التي تمتلك أسطول بواخر تقدر أصوله بأكثر من ٣,٢٠ مليون دولار، خسائر بالملايين وذلك نتيجة لتطبيق تلك القيود التي ينص عليها قانون توريشيللي فضلا عن تحملها تكاليف استبدال الرحلة للعملاء الذي كانون قد اختاروا ذلك البرنامج السياحي.

٩٤ - وفي واقعة مماثلة، أخطرت شركة 3M do Brasil LTD في أواخر شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧من هذا العام الشركة البرازيلية Cubanacán Comercio Internacional LTD برفض طلبها شراء شاشة للحاسوب حيث نما إلى علم الشركة الأولى أن شركة كوبا تمتلك أغلبية أسهم شركة Cubanacán Comercio Internacional LTD. وزعمت الشركة البرازيلية 3M do Brasil LTD، وهي فرع لشركة تابعة للولايات المتحدة، أن المنتج صنع في الولايات المتحدة وهو ما يمنع بيعه إلى كيانات كوبية.

الآثار التي تحول دون توسع الاقتصاد الكوبي خارجيا

٩٥ - ثبت خلال تلك الفترة وجود إجراءات ملاحقة أكبر للعمليات التجارية الكوبية مع شركات أخرى في أي مكان من العالم، وللعمليات المالية التي تجريها كوبا، وذلك في محاولة لضم بلدان أخرى وكيانات دولية أخرى إلى تلك الإجراءات.

٩٦ - ويقدر بأن الآثار التي تعرضت لها التجارة الخارجية الكوبية خلال عام ٢٠٠٦ تجاوزت ٠٠٠ ٣٨٨ ٣٠٥ ١ دولار. وتمثلت أفدح الآثار في عدم إمكانية الدخول إلى سوق الولايات المتحدة.

٩٧ - وبالنسبة إلى واردات كوبا، لا يقتصر سبب ما تواجهه تلك الواردات من مصاعب على الزيادة في الأسعار، والاستعانة بالوسطاء، وضرورة اللجوء إلى عملية ثلاثية الأطراف بالنسبة إلى بعض المنتجات بعينها، ولكن تسبب فيها أيضا النقل من أسواق أبعد مسافة، وما يستتبع ذلك من زيادة في رسوم الشحن والتأمين. وإضافة إلى ذلك، فإن ضرورة الاحتفاظ

بمستويات عالية من المخزون بغرض كفالة استقرار إمدادات اللوازم الصناعية، والمعدات والمنتجات اللازمة للاستهلاك المباشر، تستلزم اقتناء أحجام كبيرة من البضائع التي يتعين تخزينها، مما يفضي إلى تعطيل الموارد وزيادة النفقات بالشركات الكوبية.

٩٨ - وفيما يختص بالصادرات الكوبية، فإن التعامل في أسواق بلدان ثالثة في ظل قيود أكبر فيما يختص بالطلب، وأكثر إرهاقا بسبب الرسوم الجمركية، قد أفضى إلى الحصول على إيرادات أقل من تلك التي كان يمكن الحصول عليها، في نهاية المطاف، لو أمكن الحصول على نصيب معقول لتلك الصادرات في سوق الولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فإن غياب المنتجات الكوبية في ذلك السوق قد حال دون استعمال الأصناف التجارية المعروفة عالميا، مما شجع على استعمال الغش والخداع في أصناف مماثلة تعرضها شركات لا ضمير لها تعمل في ذلك السوق في ظل غفلة تامة من حكومة الولايات المتحدة.

٩٩ - وفيما يختص بالآثار المالية الناشئة عن المخاطر العالية التي تلحق بكوبا بسبب وقوعها تحت طائلة الحصار التي تفرضه الولايات المتحدة، فإنها ارتفعت إلى ٠٠٠ ٥٣٤ ١٨٤ دولار عام ٢٠٠٦. وما برحت كوبا تواجه ظروفا صعبة في التمويل، في ظل شروط أكثر إرهاقا عموما من تلك المتاحة في السوق الدولي في المتوسط.

١٠٠ - أما الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية الكوبية بسبب حظر استعمال دولار الولايات المتحدة في المعاملات الدولية، فقد بلغت قيمتها ٠٠٠ ١٩٨ ٧٥ دولار. وفي الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بلغت الخسائر من جراء ذلك في ثلاثة مصارف تجارية كوبية فقط حوالي ٢٨,٩ مليون دولار، في ضوء شراء وبيع الدولارات في ظل مخاطر عالية وما ينجم عن التباين في أنواع العملات.

١٠١ - وفي المجال المصرفي - المالي، ما برح تشديد الحصار المفروض من الولايات المتحدة يحدث مصاعب خطيرة تحول دون التشغيل العادي والملائم لذلك القطاع. واتسمت الفترة المشمولة بهذا التقرير بتزايد الضغوط على المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية، مما يضطرها إلى رفض تأكيد أو إصدار خطابات الضمان، وكذلك إلى إقفال الحسابات ومنع استعمال مفاتيح نظام SWIFT في المعاملات التي تدخل فيهما مصالح كوبية.

١٠٢ - ولوحظ أيضا حدوث زيادة في الإجراءات الرامية إلى إعاقة المعاملات الكوبية الموجهة نحو الوفاء بالمساهمات المالية في هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في اعتراض الودائع المصرفية التي يودعها الموظفون الدوليون ذوو الأصل الكوبي.

١٠٣ - وقد رضخ أكثر من ٢٠ مصرفا في بلدان ثالثة للضغوط التي تفرضها الولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية. فقد اضطر مديروها إلى قبول ما تفرضه الولايات المتحدة،

ووقف الخدمات التي يقدمونها إلى الكيانات والأشخاص ذوي الجنسية الكوبية، خوفا من التعرض لعمليات انتقامية وحشية من إدارة بوش. وإنفاذا للتدابير الواردة في خطة الضم، مارست سلطات الولايات المتحدة الضغوط على بلدان شتى. فخلال اجتماعات عقدت مع أكثر المؤسسات المالية أهمية في العالم قاطبة، حذر مسؤولو واشنطن من أن مواصلة المعاملات التجارية مع كوبا، ليس في صالح الأصول المالية العائدة لتلك المؤسسات في الولايات المتحدة.

١٠٤ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قرر مصرف أوروبي عدم إتاحة استعمال مفاتيح نظام SWIFT أمام Banco Internacional de Cuba S.A (مصرف كوبا الدولي)، وإقفال حساباته في الفروع التابعة له في هونغ كونغ ولندن. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، رفض مصرف في أمريكا اللاتينية إصدار خطاب ضمان لصالح المصرف الكوبي المذكور بعملة اليورو، بزعم أن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية يحظر ذلك. وحدث الشيء ذاته في شهور تالية بالنسبة إلى إصدار خطابات ضمان من مصارف أوروبية، وفي فروع تابعة لمصارف آسيوية في أوروبا.

١٠٥ - وبلغ في الوقت الراهن رصيد حساب أموال مصرف Banco Nacional de Cuba (المصرف الوطني الكوبي) المجمدة في مصرف JP Morgan Chase ''صفرا'' في الواقع العملي. فالأموال التي كانت قد جُمدت بصورة غير مشروعة بموجب ما يُعرف باسم ''لوائح مراقبة الممتلكات الكوبية'' الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٦٣، قد سُلبت في ظل غطرسة تامة كجزء من سياسة الحصار المفروضة على كوبا، وإخلالا بالتزامات حكومة الولايات المتحدة بحماية وكفالة السلامة المطلقة للأموال العائدة إلى المؤسسات الكوبية.

١٠٦ - وقامت حكومة الولايات المتحدة، في دليل آخر على أنها حكومة خرقاء ومخبولة، وتنفيذا لحكم أصدرته محكمة نيويورك، بسحب كامل الأموال المجمدة لاستيفاء أحكام قضائية ناشئة عن مطالبات ملفقة قدمتها ضد كوبا، لدى محاكم الولايات المتحدة، المواطنتان الأمريكيتان جانيت راي واينغر ودورثي آندرسون مكارثي. وقد تلقت صاحبتا المطالبتين المذكورتين ما لا يقل عن ٧٢ مليون دولار، حيث سُحب جزء من ذلك المبلغ من الأموال الكوبية المجمدة في الولايات المتحدة العائدة إلى مصرف Banco Nacional de Cuba، وإلى شركة Empresa Cubana de Telecomumicaciones (الشركة الكوبية للاتصالات السلكية واللاسلكية) وبعد ذلك الاعتداء الجديد ارتفعت الأموال المسلوبة من كوبا إلى ما يزيد على ١٧٠ مليون دولار.

٤ - المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة الصادر عن الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ والاعتداءات الجديدة في مجال العلامات التجارية

١٠٧ - واصلت حكومة الولايات المتحدة، للعام التاسع على التوالي، وبموجب المادة ٢١١ من القانون الجامع للمخصصات الموحدة الإضافية والطارئة، الإجراءات والتدابير الرامية إلى إتمام سلب العلامتين التجاريتين الكوبيتين Havana Club و Cohíba المعترف بهما دوليا، والتي تحرم، داخل أراضي الولايات المتحدة، الشركات الكوبية المالكة لهما أو الشركات الخلف لها، ومن بينها شركات أجنبية لها مصالح في كوبا، من الاعتراف بحقوقها في علامات تجارية أو أسماء تجارية مسجلة ومحمية في كوبا ومن الاستفادة بتلك الحقوق.

١٠٨ - إن استمرار ذلك التشريع، والتدابير التي اعتمدتها إدارة الولايات المتحدة بموجبه، تحدث عواقب ليس فحسب داخل السوق الثنائي بين كوبا والولايات المتحدة، ولكن أيضا على ساحة التجارة الدولية، انتهاكا للاتفاقات المقبولة من أطراف متعددة. وإن ما ينشأ عن ذلك التشريع من سوابق وأثر ضار في مجال التجارة الدولية قد حدا بهيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية أن تقرر، على وجه التحديد عام ٢٠٠٢، أن المادة ٢١١ منه تشكل انتهاكا لالتزامي ''المعاملة على الصعيد الوطني'' و ''الدولة الأكثر رعاية'' الواردين في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ومن ثم حث حكومة الولايات المتحدة على تعديل التشريع المذكور بما يتفق مع التزاماتها الدولية.

١٠٩ - وما برحت إدارة بوش تتجاهل قرار هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية. إن تأجيل حكومة الولايات المتحدة بشكل متكرر الامتثال للقرار الذي أصدرته الهيئة المختصة في منظمة التجارة العالمية، يثبت بشكل دامغ افتقادها الإرادة السياسية اللازمة لتسوية ذلك النزاع والالتزام بقواعد التجارة الدولية.

١١٠ - إن الإبقاء على المادة ٢١١، وكذلك اتخاذ إجراءات أخرى ترمي إلى العمل داخل أراضي الولايات المتحدة على سلب العلامات التجارية الكوبية ذات الشهرة الدولية الواسعة النطاق، والمحمية بالاتفاقات والمعاهدات الدولية، يخلق مناخا تسود فيه الشكوك وينشئ سابقة لا يمكن التكهن بعواقبها في مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

٥ - الآثار التي يتعرض لها شعب الولايات المتحدة وغيره من شعوب العالم والهيئات والمنظمات الدولية

١١١ - إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة ليس موجها فحسب ضد الشعب الكوبي. إذ يقع أيضا في قبضة ذلك الخليط المعقد من القوانين والأنظمة جميع أشخاص

وكيانات العالم المرتبطين بعلاقة ما مع كوبا، دون أن ينهجوا أيديولوجيتها أو سياستها أو عقائدها.

١١٢ - وعقب اعتماد خطة بوش في أيار/مايو ٢٠٠٤، ثم استيفاؤها في تموز/يوليه ٢٠٠٦، زادت حدة الهوس بالاضطهاد الموجه ضد المنظمات الدينية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، وحتى ضد الأفراد العاديين، فضلا عن الانخفاض الشديد في التبادل الأكاديمي والعلمي والثقافي والرياضي بين كلا الشعبين.

١١٣ - وعلى إثر أعمال الحظر والاضطهاد الجديدة وارتفاع عدد الغرامات، زاد حجم الانخفاض في رحلات مواطني الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٣ ارتفع عدد الرحلات إلى ٠٠٠ ٨٥ رحلة ثم نقص إلى ٠٠٠ ٣٧ رحلة في العام الماضي. كما انخفض عدد الزيارات الأسرية التي يقوم بها الكوبيون المقيمون في الولايات المتحدة إلى بلدهم الأصلي من ٠٠٠ ١١٥ زيارة عام ٢٠٠٣ إلى ٠٠٠ ٥٩ زيارة عام ٢٠٠٦، نتيجة القيود الجديدة المفروضة على الصلات الأسرية.

١١٤ - وقد رفضت وزارة الخزانة منح الترخيص لسفر ١٥ من علماء الولايات المتحدة البارزين إلى كوبا بعد أن أعربوا عن اعتزامهم المشاركة في حلقة العمل الدولية لعلاج أمراض المناعة لعام ٢٠٠٦، التي نظمها مركز علم المناعة الجزيئية، تحت رعاية منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

١١٥ - ورفضت حكومة الولايات المتحدة أيضا منح تأشيرات لسفر طلاب وأساتذة جامعات، الأعضاء في منظمة Interlochen غير الحكومية، إلى كوبا، كانوا قد سافروا إلى كوبا عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وحرمتهم بذلك من إثراء معارفهم المهنية والثقافية وتبادل خبراتهم.

١١٦ - كما رفضت مشاركة أخصائيين من الولايات المتحدة في حلقة العمل المعنية بتكنولوجيات المساكن الشعبية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وفي اليوم الدولي الثالث للمساكن الشعبية الذي جرى الاحتفال به في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧.

١١٧ - ولم يتسن لطلبة كلية ''Evergreen State Colleage'' (كلية الدراسات البيئية) بولاية واشنطن، المشاركة في الدراسات الصيفية، التي نظمها معهد بحوث المراعي والعلف بسبب رفض وزارة الخارجية منحهم تصريح السفر اللازم.

١١٨ - ولم يستطع فريق الولايات المتحدة للمصارعة الرومانية الحصول على تصريح من حكومة الولايات المتحدة بالسفر إلى كوبا للتدريب في هافانا. كما رفضت وزارة الخزانة

منح تأشيرة سفر لأبطال الولايات المتحدة في سباق الدراجات الذين وُجهت إليهم الدعوة للمشاركة في دورة الألعاب الثانية والثلاثين في كوبا، التي نُظمت في الفترة من ١٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

١١٩ - وأفاد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية أنه بسبب انتهاك أنظمة الحصار المفروض على كوبا، فقد فُرضت عقوبات على شركة Ixtlan Corporation للإنتاج السينمائي التي يمتلكها المخرج الأمريكي الشهير، أوليفر ستون، الذي تعرض هو وثلاثة أعضاء آخرين في فريق الإخراج للغرامة بذريعة أنشطة قاموا بها أثناء تصوير الفيلمين الوثائقيين Comandante (القائد) و Buscando a Fidel (بحثا عن فيديل) في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠٠٢ وأيار/مايو ٢٠٠٣. ووصل مبلغ الغرامة المفروضة على السيد ستون ومنتج الفيلمين ومعاونيه إلى ما قدره ٦ ٣٢٢ دولارا.

١٢٠ - وأرسل المكتب أيضا رسالة إلى مخرج الأفلام الوثائقية المرموق، مايكل مور، يخطره فيها بفتح تحقيق معه بشأن سفره إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠٠٧، في إطار عملية تصوير فيلمه الوثائقي المعنون SICKO (الأخبل) الذي يتناول النظام الصحي في الولايات المتحدة.

١٢١ - ولم تمنح حكومة الولايات المتحدة الإذن إلى وفد بويرتوريكي للمشاركة في المؤتمر الإقليمي الأول لبلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية بشأن العلاج بالتنويم، الذي عقد بمدينة سانتياغو دي كوبا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. ورفضت حكومة الولايات المتحدة منح الترخيص بالسفر إلى كوبا للدكتور دنيس أليسيا، عميد جامعة تورابو ورئيس المعهد الثقافي في بورتوريكو، الذي كان يعتزم السفر إلى كوبا لمتابعة مسائل تتصل بالعلاقات الثقافية بين كلا الشعبين.

١٢٢ - وتحرّم سلطات الولايات المتحدة توزيع المنشورات الكوبية في أراضيها، بل بلغ بها الأمر أن أعاقت حتى إمكانية وصول المؤسسات إلى تلك المنشورات لاستعمالها في المكتبات والمشاورات. ولا أدلَّ على ذلك من الحالات ذات الصلة المبينة فيما يلي:

(أ) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قدمت جامعة كاليفورنيا طلبا لإعادة نشر قصائد شعرية كتبها خوسي يساما ليما، وهو شاعر كوبي يعتبر في عداد أهم الكتاب باللغة الإسبانية في القرن العشرين، لكن العملية لم تتم نظرا لعدم إيجاد صيغة لدفع التكاليف؛

(ب) وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ورد طلب شراء حقوق ترجمة عدد من القصص لكاتبها فيرخيليو بينييرا، الذي يعتبر أكبر مؤلف مسرحي كوبي في القرن العشرين، بغرض نشرها في المجلة الأدبية الأمريكية ''*Sentence: A Journal of Prose Poetic*'' (مجلة الشعر النثري)، إلا أن العملية لم تتم بدورها للسبب نفسه.

١٢٣ - وفي عام ٢٠٠٦، تسبب الحصار في حدوث انخفاض بنسبة ٧٥ في المائة في زيارات الفنانين وتجار الفن وأصحاب الأروقة وهواة جمع التحف في الولايات المتحدة، الذين كانوا يزورون كوبا في السابق من ست إلى ثماني مرات في السنة، بل أكثر من ذلك في بعض الحالات. وفي حالة الفنانين، لا يخفى على أحد ما نُصب من عراقيل لمنع العديد منهم، بمن فيهم فنانون من خارج الولايات المتحدة يقطنون في ذلك البلد، من حضور لقاء هافانا الفني الذي يعقد كل سنتين.

١٢٤ - وفي العام الماضي، لم تتمكن مجموعة من المنتجين الأمريكيين والإيطاليين المهتمين بتصوير مشروع بشأن الكاتب إيرنست همنغواي، في كوبا، من الاضطلاع بمشروعها بسبب حظر السفر بموجب الحصار المفروض على المواطنين أو المقيمين في الولايات المتحدة.

١٢٥ - وفي الفترة المنصرمة من عام ٢٠٠٧، ألغت وزارة الخزانة ترخيص السفر الممنوح لكلية ''Fuqua School of Business'' (كلية فوكوا للأعمال التجارية) التابعة لجامعة ديوك، ورفضت طلبات إصدار تراخيص جديدة لكلية وارتون التابعة لجامعة بنسلفانيا ولكلية الأعمال التجارية التابعة لجامعة كولومبيا. وكانت هذه الجامعات تنفذ برامج التبادل الأكاديمي مع الجزيرة على امتداد عدة سنوات خلت.

١٢٦ - وفي إطار المساعي التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة في سبيل عزل العملية الثورية التي يضطلع بها الشعب الكوبي والقضاء عليها، فإنها حوّلت مواطنين وكيانات من بلدان أخرى إلى ضحايا سياسة الحصار الإجرامية التي تنتهجها، في انتهاكٍ صارخ لقوانين تلك الدول. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠٠٧، أخطرت وزارة التعليم في نيجيريا السفارة الكوبية في ذلك البلد بأن الحوالة التي كانت بعثتها منذ آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى الطلبة النيجيريين في كوبا، بمبلغ ٢٨١ ٦١٦ دولارا، قد أعيدت إلى مصرف نيجيريا المركزي، نظرا لأن مصرف المملكة المتحدة الذي تمت عملية التحويل عن طريقه أبلغها بأن ليس بمقدوره بسبب الحصار إنجاز تلك العملية الموجهة إلى كوبا.

١٢٧ - فالحصار المفروض على كوبا بما له من مظاهر وعواقب وخيمة يضر أيضا بشعوب أخرى من شعوب العالم.

١٢٨ - ولا أدلَّ على التأكيد السابق من الرفض الواسع النطاق الذي أثارته المعاملة المشوبة بالتمييز التي لقيها الوفد الرسمي والتجاري الكوبي المشارك في المعرض الدولي للسياحة في النرويج، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تحت رعاية المنظمة العالمية للسياحة. فقد أُلغيت إقامة الوفد الكوبي في فندق سكانديك إيديركوبن. والجدير بالذكر أن هذا الفندق كانت قد اشترته شركة هيلتون التابعة للولايات المتحدة. وقد قامت ''جمعية الكفاح من

أجل حقوق العمل والحقوق المهنية''، التي تتألف مما يربو على ٥٠٠ ممثل نقابي من جميع أنحاء النرويج، باعتماد وإرسال رسالة مفتوحة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، برفض ذلك الإجراء التعسفي. وأصدر كل من رئيس النقابة المركزية الوطنية ''LO'' والنقابة المركزية لأوسلو بياني إدانة للإجراء المتخذ في حق الوفد الكوبي. ومن بين إجراءات الرفض الأخرى، طلبت نقابة الموظفين العموميين إلى المواطنين النرويجيين عدم الإقامة في فنادق سكانديك.

المعارضة للحصار داخل الولايات المتحدة

١٢٩ - على الرغم من السياسة العدوانية والعقابية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة، فإنها لم تستطع وقف الزخم الذي تمخض عن اقتناع الأفراد، بوازع معنوي أو أخلاقي أو ديني، بما في ذلك لأسباب اقتصادية، بضرورة تغيير السياسة الإجرامية التي ما فتئت تطبقها سلطات ذلك البلد ضد كوبا على مدى قرابة ٥٠ عاما. ومن بين الإجراءات المنفذة في الولايات المتحدة التي تشكل تحدياً للحصار، يمكن ذكر ما يلي:

(أ) خلال الشطر الثاني من عام ٢٠٠٦، قُدمت أربع مبادرات أمام غرفة مجلس النواب ترمي إلى تعديل مشاريع قوانين ترمي إلى حظر استخدام الأموال التي تتيح تطبيق الحصار في مجمله أو فيما يتصل ببعض أنظمته؛

(ب) جرى اعتماد تعديل في لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ كان قد تقدم به السناتور بايرون دورغان (ديمقراطي - داكوتا الشمالية) لمشروع القانون HR.5384 المسمى ''قانون مخصصات القطاع الزراعي لعام ٢٠٠٧''، الذي يمنح ترخيصا عاما بالسفر المتصل ببيع المنتجات الزراعية والطبية لكوبا. وفي الفترة المنصرمة من عام ٢٠٠٧، قُدّمت تسعة مشاريع قوانين ومشروع قرار إلى كونغرس الولايات المتحدة، بغرض السماح بالسفر من الولايات المتحدة إلى كوبا، وحظر بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية التخريبية الموجهة إلى كوبا، وإزالة بعض القيود المالية والتجارية المفروضة على كوبا، وتيسير بيع المنتجات الزراعية، والسماح لشركات الولايات المتحدة باستكشاف الهيدروكربونات في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا في خليج المكسيك واستخراجها، إضافة إلى رفع الحصار رفعاً كاملاً؛

(ج) وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قدم ائتلاف الطوارئ للدفاع عن رحلات السفر التثقيفية عريضةً ضد وزارة الخزانة بسبب القيود المفروضة على رحلات السفر المندرجة ضمن هذه الأغراض، استنادا إلى أن تلك القيود تنتهك الحرية الأكاديمية على النحو

الذي تحدده المحكمة العليا ويرسّخه الدستور. وتطالب العريضة بإزالة القيود وإعادة إفساح المجال أمام مواطني الولايات المتحدة للاستفادة من البرامج التثقيفية في كوبا؛

(د) وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قدم فرع الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية في فلوريدا عريضة ضد موظفي الولاية أمام محكمة الولايات المتحدة الأمريكية، في المنطقة الجنوبية من فلوريدا، مشككاً في الطابع الدستوري للقانون S.2434 المعنون ''قانون السفر إلى الدول الإرهابية''، الذي أصدره الحاكم جيب بوش في ٣٠ أيار/مايو. وبموجب هذا القانون الذي أصدره شقيق رئيس الولايات المتحدة، أصبح محظورا على مواطنيها أن يحصلوا على معلومات بشأن أجزاء أخرى من العالم؛

(هـ) وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدر عضو الكونغرس خوسي سيرانو (ديمقراطي – نيويورك) بلاغاً صحفياً صرّح فيه بأن التوصيات الواردة في التقرير الثاني الصادر عن اللجنة التي أنشأها الرئيس بوش بغرض التعجيل ''بتغيير النظام'' في كوبا ''تثير الضحك لولا المعاناة التي من المحتمل أن تتسبب فيها''. وانتقد المرفق السري لذلك التقرير، مشيراً إلى أن خطط تدخُّل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لكوبا لا ينبغي بل لا يمكن أن تكون جزءا من أي خطة أمريكية تتسم بروح المسؤولية وتتوخى إقامة علاقات مع كوبا في المستقبل. وأضاف أن ''أي تصور لمرحلة انتقالية في كوبا يقتضي منا احترام سيادة كوبا وحقها في تحديد أسلوب الحكم الخاص بها في المستقبل''. وأردف قائلا بأن ''ليس لنا أي دور مباشر في المرحلة الانتقالية. بل إن دورنا ينبغي أن يتمثل في البقاء بمنأى عن شؤون كوبا، سواء في الوقت الراهن أو في المستقبل''؛

(و) وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدرت رابطة الأكاديميين والمثقفين والفنانين الكوبيين الأمريكيين (ENCASA/US-CUBA) بلاغا ''رفضت'' فيه التقرير الثاني للجنة نفسها، واصفةً إياه بأنه يجسد ''سياسة لا أخلاقية ولا إنسانية من شأنها أن تؤدي إلى نتائج عكسية''. وأشارت الوثيقة علاوة على ذلك إلى أن التقرير ''سلبي'' بما يطرحه من تحديات للقانون الدولي والرأي العام العالمي، وما يمثله من انتهاك لحرية مواطني الولايات المتحدة وعدم احترام لسيادة الشعب الكوبي؛

(ز) وفي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، نظمت جمعية النساء المسيحيات للدفاع عن الأسرة الكوبية احتجاجاً ضد حظر السفر إلى كوبا، وذلك على مقربة من مكتب عضو الكونغرس المناوئ لكوبا في ميامي، لينكولن دياز – بالارت (جمهوري – فلوريدا)؛

(ح) وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وصف عضو الكونغرس جيمس ماكغوفرن (ديمقراطي – ماساتشوسيتس) السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة حاليا بأنها

''من مخلفات الحرب الباردة''، قائلاً إنها سياسة ''غبية وانتحارية وتنمّ عن ازدواجية في المعايير''؛

(ط) وفي الفترة المشمولة بالتحليل، قامت سبعة وفود من كونغرس الولايات المتحدة بزيارة كوبا، كان من بينها ١٩ عضوا في الكونغرس و ١٤ وفدا تجاريا قدم من ١١ ولاية. وأعرب حاكم نبراسكا، ديف هاينمان، خلال الزيارة التي قام بها إلى كوبا، عن تأييده للمبادرات التي تروّج للتخفيف من القيود المفروضة من الولايات المتحدة على تجارتها مع كوبا، علاوة على تأييده مواصلة التجارة مع بلادنا؛

(ي) وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧، بعث رئيس لجنة السياسة الدولية لمؤتمر الأساقفة الكاثوليكيين في الولايات المتحدة، طوماس وينسكي، رسالة إلى عضو مجلس النواب شارل رينجيل (ديمقراطي – نيويورك)، يؤيد فيها مشروع القانون H.R. 654 الرامي إلى السماح بالسفر من الولايات المتحدة إلى كوبا.

الأثر اللاحق بالهيئات والمنظمات الدولية

١٣٠ - ما زال الحصار يؤثر في مشاركة كوبا في أعمال الهيئات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية، بل وامتدت عواقب سياسة الحصار الإجرامية لتشمل أيضا هذه المؤسسات نفسها. ويتبيّن ذلك في الحالات التالية:

(أ) ما فتئت كوبا تزود منظمة اليونيسيف بلقاح HeberBiovac HB (لقاح مؤتلف مضاد لفيروس التهاب الكبد من نوع ''باء'') كلما طلبت إليها تلك المنظمة ذلك، بغرض إنجاز برنامجها الخاص بتحصين الأطفال ذكورا وإناثا عبر العالم. غير أنه في الفصل الثاني من عام ٢٠٠٦، رفضت وزارة الخارجية تجديد ترخيص التصدير الذي كان يتيح لشركة Temptimes التابعة للولايات المتحدة بيع أدوات مراقبة قوارير اللقاح (VVM) لبلدنا. وهذه الشركة هي الشركة الوحيدة في العالم القادرة على إنتاج هذه الأدوات وفق معايير منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وتسبب الإجراء المذكور في وقف تزويد اليونيسيف بهذا اللقاح الضروري. وعلى الرغم من اتخاذ العديد من الخطوات بشتى السبل بغية إيجاد حل لهذا الوضع، لم تسفر تلك الخطوات عن أي نتائج حتى الآن؛

(ب) وفي انتهاك سافر لما أرسته منظمة التجارة العالمية وهيئة الدستور الغذائي من أنظمة، ورغم أن كوبا تسوّق أغذية موجهة للاستهلاك البشري مصدرها الولايات المتحدة، ما زالت سلطات ذلك البلد تحظر تبادل المعايير التنظيمية بين السلطات الصحية في كلا البلدين. ورغم أن كوبا بلد عضو في هيئة الدستور الغذائي منذ عام ١٩٨١، فقد أعاقت

حكومة الولايات المتحدة مشاركة الوفد الكوبي في الاجتماع الثامن والثلاثين للجنة نظافة الأغذية التابعة للهيئة المذكور، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في هيوستن، الولايات المتحدة الأمريكية. ولم يتمكن الأخصائيون الكوبيون من المشاركة، في نهاية المطاف، نظراً لأن تأشيراتهم لم تصدر إلا عقب انتهاء الاجتماع. وكان من المقرر أن ينكبّ الاجتماع المذكور على تحليل نظام lactoperoxidasa المستعمل في المحافظة على الحليب ومنتجاته الموجهة للتسويق العالمي، وهو نظام يستخدم منتجاً تملك كوبا براءته؛

(ج) ومن الأمثلة الأخرى على السلوك المهين الذي تنتهجه حكومة الولايات المتحدة في علاقاتها مع الهيئات الدولية، نذكر القرار التعسفي الذي اتخذته سلطات الولايات المتحدة لإعاقة مشاركة خبيرة كوبية في اجتماع رؤساء العقود البحثية CUB/12667، الذي عقد برعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للطاقة الذرية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في جامعة إيلينوا، شيكاغو، الولايات المتحدة؛

(د) وفي ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، أبلغت شركة Fuel Services التابعة للولايات المتحدة ثلاثة أخصائيين كوبيين كانوا سيشاركون في الندوة التي نظمها اتحاد النقل الجوي الدولي عن علم الأحياء المجهرية، بأنه يتعذر عليهم المشاركة في المناسبة المذكورة نظراً لانتمائهم لبلد يقع تحت طائلة جزاءات مفروضة من الولايات المتحدة، ومن ثم ليس بوسعها مشاطرتهم ما سيطرح من معلومات في أثناء الندوة. ويذكر أن أحد الأخصائيين الذي كان من المقرر أن يشارك في تلك المناسبة عضوٌ استشاري في اتحاد النقل الجوي الدولي؛

(هـ) وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، جرى على حين غرّة تعليق خدمات البريد الموجه إلى الولايات المتحدة التي كانت توفرها شركة الطيران البنامية COPA، وهي إحدى فروع شركة Continental Airlines التابعة للولايات المتحدة. ونتيجة لهذا القرار، لم تصل إلى وجهتها شحنة اللقاحات التي أرسلتها شركة Heber Biotec S.A عبر كوبا، بغرض المشاركة في طلب تقديم العطاءات الصادر عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وعلاوة على الأضرار المالية التي لحقت بنا، فقد حُرمت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية من فرصة المساواة في تقييم مختلف العطاءات المقدمة من السوق الدولية؛

(و) وبسبب تعزيز القيود المفروضة على المعاملات المصرفية، ضاق نطاق مشاركة مختلف المراكز والكليات الجامعية في مناسبات عقدتها شتى المنظمات، من قبيل الاتحاد الدولي للرياضيات ورابطة المكتبات الأمريكية، نظراً لتعذر دفع رسوم اشتراكها؛

(ز) وظلت العراقيل والعوائق قائمة في وجه المعاملات المالية التي تجري انطلاقاً من كوبا من أجل تسديد رسوم اشتراكنا في الهيئات الدولية. ومن بين تلك العراقيل رفض

مصرف UBS قبول المعاملة التي أجراها مصرف BISCA من هافانا من أجل دفع رسوم اشتراك كوبا في النظام العالمي للمفاضلات التجارية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠٠٦، البالغ ٠٠٠ ١٥ دولار. وقد قامت بعثة كوبا لدى المنظمات الدولية التي يوجد مقرها في جنيف بإبلاغ أمانة النظام العالمي للمفاضلات التجارية؛

(ح) وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، رفض أحد مصارف الولايات المتحدة تحويلا مصرفيا موجها لأداء حصة اشتراك كوبا في الأمم المتحدة، فيما يتصل بشتى الاجتماعات المعقودة في إطار الاتفاقيات المتعلقة بأنواع معينة من الأسلحة التقليدية، والأسلحة البيولوجية، والألغام الأرضية المضادة للأفراد. وأفاد المصرف بعدم قبول المدفوعات الواردة من مصادر كوبية. وهذا الإجراء يشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها وخرقاً لالتزام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم ممارسة أي شكل من أشكال التدخل في أنشطة تلك المنظمة، بوصفها بلداً مضيفاً.

٦ - الاستنتاجات

١٣١ - فاق حجم الأضرار الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالشعب الكوبي من جراء تطبيق الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا مبلغ ٠٠٠ ٨٩ مليون دولار، استناداً للحسابات التقديرية. وهذا الرقم لا يشمل الأضرار المباشرة التي لحقت بأهداف اقتصادية واجتماعية في البلد من جراء الأعمال التخريبية والإرهابية التي تمت بتحريض وتنظيم وتمويل من داخل الولايات المتحدة. ولا يشمل أيضاً قيمة المنتجات التي كفّ البلد عن إنتاجها، ولا الأضرار الناجمة عن الشروط الاستثمانية المرهقة المفروضة على كوبا.

١٣٢ - وشهد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش تصعيداً غير مسبوق على امتداد ما يقارب ٥٠ عاما من ضروب الاعتداءات والعداء ضد الجزيرة، في ضوء التطبيق القاسي للقوانين والأحكام التي تنطوي عليها هذه السياسة الإجرامية، في انتهاكٍ سافر للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ضاربةً عرض الحائط النداء المتجدد الذي ما فتئ يصدره المجتمع الدولي بما يشبه الإجماع لوضع حد لسياسة الإبادة الجماعية هذه.

١٣٣ - ولم يقتصر تطبيق الحصار على إلحاق أشد ضروب المعاناة بالشعب الكوبي، في انتهاك وحشي لحقوق الإنسان الأساسية، بل أضر أيضا بمصالح وحقوق شعب الولايات

المتحدة نفسه، وأيضا الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة، إضافة إلى مواطني البلدان الأخرى المتضررين من الزيادة الملحوظة في أثر هذه السياسة خارج الحدود الإقليمية.

١٣٤ - وأفضى تشديد تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية على مدار السنوات الماضية إلى شن ملاحقة رعناء للمعاملات التجارية والمالية الكوبية، بما يشمل اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الشركات والكيانات المصرفية والمالية التي تربطها علاقات بكوبا. وتبيّن المضايقة المستمرة التي يتعرض لها التجار، والتهديدات الموجهة إلى المستثمرين الأجانب والجزاءات المطبقة عليهم مدى استخفاف سلطات الولايات المتحدة بالقانون وبمقومات سيادة بلدان العالم الأخرى.

١٣٥ - ولن يتخلّى الشعب الكوبي عن سيادته ولا عن إعمال حقه في تقرير المصير، بل سيواصل المضي قدماً، على الرغم من الحصار، على درب الارتقاء بالمجتمع العادل والمتكافل الذي انخرط في بنائه منذ ٤٩ سنة خلت، والذي يقدم العون بروح من الإيثار إلى سائر بلدان العالم، بما فيها الولايات المتحدة، ولن يتخلّى أيضاً عن مواصلة تنميته الاقتصادية التي غدت إنجازاتها ملموسة على الرغم من الآثار السلبية الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليه.

١٣٦ - وتعقد كوبا الأمل مرة أخرى على مؤازرة المجتمع الدولي لمطالبتها المشروعة بوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٧]

١ - استلهاما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أيّدت كوستاريكا القرارات الخمسة عشر التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ولا سيما عبر قانون هيلمز - بيرتون.

٢ - ولدى كوستاريكا اقتناع راسخ بأن الحوار والآليات المتعددة الأطراف هما السبيلان الوحيدان الذي يمكن اتباعهما في معالجة الخلافات بين البلدان. وتعرب كوستاريكا عن رفضها التام للتدابير الانفرادية التي تطبقها أي دولة عضو ضد دولة عضو أخرى، لا سيما وأن من المعروف أن عواقب ذلك عادة ما يتضرر بها السكان المدنيون بوجه خاص.

٣ - ويكرر بلدنا التأكيد في شتى المناسبات أن أي نوع من أنواع الجزاءات الاقتصادية أو العسكرية المفروضة على الدول، ينبغي أن ينبع فحسب من القرارات والتوصيات الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة، وليس عن طريق قرارات انفرادية تتخذها الدول.

٤ - ولم تنفذ كوستاريكا على الصعيد الوطني أيه إجراءات تطبيقا للحصار، لأنها لم تضع أية إجراءات من هذا القبيل، بل على العكس ظلت ترى دائما، على الصعيد الدولي، ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لأنه، رغم مرور كل هذه العقود، مازال سكانها هم أكثر الفئات تضررا.

٥ - وكوستاريكا على اقتناع بحق الشعوب في تقرير مصيرها، بيد أنها تؤيد في الوقت ذاته وجود ديمقراطية تامة في كوبا، مع التمتع التام ليس فسحب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن أيضا بالحقوق المدنية والسياسية. وفي هذا الصدد، دعا البلد السلطات الكوبية، في شتى المحافل والمناسبات، إلى فتح مجال الحوار مع المعارضة.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - التزاما بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لم تسُنَّ حكومة كولومبيا أو تطبق بصورة انفرادية أي قوانين أو تدابير ضد كوبا أو أي دولة أخرى. وذلك لأن تلك الإجراءات من شأنها المساس بالنمو الحر لاقتصاد تلك الدولة أو تجارتها، والحد من الأنشطة الثقافية والفكرية بين الدول الأعضاء.

٢ - وترى كولومبيا أنه ينبغي وقف العمل بهذه التدابير وأن تمضي الدول الأعضاء في طريق بناء علاقات الصداقة التي تقوم على احترام خيارات الشعوب. ويستند كل ذلك إلى المبادئ المكرسة في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على تعزيز السلم العالمي.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

ينطوي قرار الجمعية العامة ١١/٦١ على اعتبارات أخلاقية وإنسانية، من شأنها أن تسهم على نحو إيجابي، لدى اعتمادها، في تعزيز رفاه شعب كوبا ورخائه بشكل عام.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تؤكد حكومة الكونغو من جديد التزامها وباحترامها أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، كي تثبت لكم أن الكونغو لا يعتزم المشاركة في تطبيق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يشكّل عملا انفراديا يتعارض وحرية التجارة والملاحة.

٢ - ومن هذا المنطلق، أدلى الكونغو بصوته، على غرار ما فعل في الأعوام السابقة، لصالح القرار ١١/٦١ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وبالتالي فإنه لم يسنّ أو يطبّق أي قانون من النوع المشار إليه في القرار المذكور آنفا.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

تعيد حكومة كينيا تأكيد اعتراضها على التدابير القسرية الأحادية الموجّهة ضد إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تتناقض وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن تنفيذ التدابير الاقتصادية الأحادية ضد كوبا يؤثر بشكل سلبي في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعب كوبا، ومواطني دول أخرى، نظراً لكون هذه التدابير تتجاوز الحدود الإقليمية. ودعا معظم أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بما فيها حركة بلدان عدم الانحياز، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا. وتؤمن كينيا وتتمسك بمبادئ الحفاظ على علاقات الصداقة، بما فيها العلاقات التجارية بين الأمم لتعزيز السلام والأمن كعنصرين لا بد منهما في التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تمتثل حكومة لبنان تماماً لقرار الجمعية العامة ١١/٦١ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا، وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ أيار/مايو ٢٠٠٧]

لم تقم حكومة إمارة ليختنشتاين بسن أو تطبيق أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١. كما أن حكومة إمارة ليختنشتاين ترى أن إصدار تشريعات تترتب على تنفيذها تدابير أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية أمر لا يتسق ومبادئ القانون الدولي المعترف بها بوجه عام.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - تعيد ليسوتو تأكيد التزامها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، وحرية ا لتجارة والملاحة.

٢ - ولم تقم ليسوتو قط بسن أو تطبيق أي قوانين وردت الإشارة إليها في القرار ١١/٦١.

٣ - ويساور ليسوتو القلق إزاء الآثار الوخيمة التي يخلّفها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأميركية ضد كوبا، وتنضم إلى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، في الدعوة إلى إنهاء الحصار.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧]

لم تقم حكومة مالي بسن أو تطبيق أي قوانين أو لوائح تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى. وهي تؤيد بالكامل أحكام قرار الجمعية العامة ١١/٦١.

ماليزيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تعارض ماليزيا فرض أشكال الحصار الاقتصادية والتجارية والمالية على نحو انفرادي. ويتسق هذا الموقف مع أحكام القانون الدولي، وأيضا المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤمن ماليزيا بأن فرض أشكال الحصار الاقتصادية والتجارية والمالية على نحو انفرادي أمر مضرٌّ بشكل خاص، ما دامت تلك الأشكال تمثل ضربا من ضروب العقاب الجماعي ضد شعب البلد الخاضع للحصار. لذا، ينبغي إلغاء مثل تلك الأعمال.

٢ - وكان الموقف المذكور آنفا موضع تأييد أيضا في العديد من المنظمات والمحافل، بما فيها حركة بلدان عدم الانحياز التي تنتمي ماليزيا إلى عضويتها. ومن بين ما تنص عليه الفقرة ١٨٥ من الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في هافانا يومي ١٥ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، نذكر ما يلي:

(أ) يهيب بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع حدا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا الذي، علاوة على طابعه الانفرادي وتنافيه مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، يتسبب في تكبيد شعب كوبا خسائر مادية وأضرارا اقتصادية فادحة، ويحث على الامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧، و ١٦/٤٨، و ٩/٤٩، و ١٠/٥٠، و ١٧/٥١، و ١٠/٥٢، و ٤/٥٣، و ٢١/٥٤، و ٢٠/٥٥، و ٩/٥٦، و ١١/٥٧، و ٧/٥٨، و ١١/٥٩، و ١٢/٦٠؛

(ب) يعرب عن القلق الشديد إزاء اتساع نطاق تجاوز الحصار المفروض على كوبا للحدود الإقليمية، ويرفض ما أقدمت عليه حكومة الولايات المتحدة من تعزيز للتدابير المتخذة بهدف تشديد الحصار، علاوة على التدابير الأخرى التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة في حق شعب كوبا.

٣ - وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة ١٥-٤ من الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري للمكتب التنسيقي لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في بوتراجايا، ماليزيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، على أن الحركة تقرر الامتناع عن إقرار أو اتخاذ أو تنفيذ أي تدابير أو قوانين قسرية تتجاوز الحدود الإقليمية أو تتخذ طابعا انفراديا، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية المتخذة من جانب واحد، وغيرها من تدابير التخويف والقيود التعسفية على السفر التي تتوخى ممارسة الضغوط على بلدان حركة عدم الانحياز - بما يهدد سيادتها واستقلالها وحريتها في التجارة والاستثمار، ويعوقها عن ممارسة حقها في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحض إرادتها الحرة، والتي تشكل انتهاكا صارخا للميثاق، والقانون الدولي، والأنظمة التجارية المتعددة الأطراف، وكذلك المعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات الودية بين الدول. وفي هذا الصدد، تعارض وتدين تلك التدابير أو القوانين ومواصلة تطبيقها، وتثابر على بذل الجهود من أجل عكس مسارها بصورة فعالة، وتحث سائر الدول على أن تحذو حذوها، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة وسائر أجهزة الأمم المتحدة؛ وتطلب إلى الدول التي تطبق تلك التدابير أو القوانين أن تقوم بإلغائها بشكل تام وفوري.

٤ - ولا تزال ماليزيا تؤمن بما يكتسيه الحفاظ على العلاقات الودية بين الأمم من أهمية، بوصفه الوسيلة الرئيسية لإرساء نظام دولي قائم على السلام والرخاء.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

لم تقم حكومة مدغشقر قط بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد حكومة كوبا. وقد دأبت مدغشقر على تأييد رفع الحصار الاقتصادي أو التجاري أو المالي المفروض على كوبا، وستظل متضامنة في هذه القضية مع سائر الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تنص على حرية التجارة والملاحة.

مصر

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

يتمثل رأي مصر دوما في أن الإجراءات الانفرادية المتخذة خارج إطار الأمم المتحدة لا تشكل وسيلة عمل مقبولة لديها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - أيد وفد المكسيك القرار ١١/٦١ الذي اتخذته الجمعية العامة، بعد التصويت عليه، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢ - وتكرر حكومة المكسيك تأكيد رفضها القاطع إزاء تطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تفرض الحصار الاقتصادي على أي من الدول الأعضاء وإزاء استخدام تدابير قسرية لا سند قانوني لها في ميثاق الأمم المتحدة. وترى المكسيك أن اتخاذ هذا النوع من التدابير تترتب عليه عواقب إنسانية وخيمة تتعارض مع القانون الدولي وتمثل تخليا عن الدبلوماسية والحوار، وهما السبيلان النموذجيان لتسوية المنازعات بين الدول.

٣ - وتؤكد المكسيك من جديد موقفها التاريخي المستند إلى المبدأ القائل بأن أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية يُفرض على أية دولة عضو في الأمم المتحدة

ينبغي ألا ينبع إلا من قرارات أو توصيات يعتمدها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتظل تعددية الأطراف أفضل سبيل إلى ضمان التعايش السلمي بين الدول وتسوية المنازعات بينها.

٤ - وتشير حكومة المكسيك مجددا إلى أن علاقاتها مع غيرها من الدول على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف تستند إلى المبادئ العامة للقانون الدولي التي تنظم التعايش السلمي والمتحضر بين الدول ذات السيادة في العالم المعاصر. وقد ظلت هذه المبادئ على ثباتها واستمراريتها في العلاقات بين المكسيك وكوبا. وهكذا ، وفي بادرة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى العلاقات بين البلدين، صوتت حكومة المكسيك عام ١٩٩٢، للمرة الأولى، لصالح القرار الذي قدمته حكومة جمهورية كوبا إلى الجمعية العامة لاعتماده بهدف رفض وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - ومنذ ذلك الحين، صدقت المكسيك على المبادئ المذكورة التي تعتمدها في سياستها الخارجية، وصوتت لصالح القرار الذي دأبت حكومة كوبا، عاما بعد عام ولمدة ١٥ سنة متواصلة، على تقديمه إلى الجمعية العامة للموافقة عليه.

٦ - وأعربت المكسيك كذلك عن رفضها لفرض القوانين الانفرادية التي تهدد مسيرة التعاون والتجارة الحرة بين البلدان. ولذلك، أعلنت حكومة المكسيك من خلال آليات متعددة، مشاطرتها للمجتمع الدولي في موقفه الثابت المعارض للقوانين الوطنية التي يُقصد فرضها في بلدان أخرى خارج حدود الدولة المصدرة لها، بما يخالف القانون الدولي. واتساقا مع ما سلف، أصدرت المكسيك قانون ''حماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية التي تتعارض مع القانون الدولي'' الذي دخل حيز النفاذ في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويهدف هذا القانون إلى حظر الأعمال التي تمس التجارة أو الاستثمار عندما تكون تلك الأعمال قد جاءت على إثر قوانين أجنبية تجاوزت آثارها الحدود الوطنية للبلد المصدر لها.

٧ - وترى المكسيك أن احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الدول، دون النظر إلى أوجه الشبه أو التباين فيما بينها، فضلا عن الحوار القائم على الاحترام المتبادل كلها عوامل من شأنها تجاوز الخلافات بين الدول وضمان مناخ يسوده السلام الدولي.

٨ - وثمة صلات تاريخية لا تنفصم عراها بين المكسيك وكوبا. وقد قامت المكسيك، عن طريق الحوار الثنائي وفي إطار المنتديات والآليات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بتعزيز فرص التعاون والحوار القائم على الاحترام المتبادل.

٩ - وظلت حكومة المكسيك كذلك على معارضتها فرض العزلة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية على كوبا. ولذا عملت بإصرار على تأييد إدماج كوبا في جميع آليات التكامل الإقليمية بغية تعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري والتعاون والتنمية.

١٠ - وتؤكد حكومة المكسيك من جديد التزامها بمواصلة الإسهام في تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بهذا البند من بنود جدول الأعمال.

ملاوي

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٧]

١ - لا تطبق حكومة جمهورية ملاوي أي جزاءات أو أعمال حظر ضد حكومة كوبا. وعلاوة على ذلك، ترتبط حكومة ملاوي بعلاقات ممتازة مع حكومة كوبا، وتتعاون معها بشكل جيد جدا من خلال لجنة دائمة مشتركة للتعاون.

٢ - وتود حكومة ملاوي كذلك أن تكرر تأكيد موقفها الذي مفاده أنها لا تؤيد قيام دولة بتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية بشكل انفرادي ضد دولة أخرى استنادا إلى وجهتهما السياسية أو الخلاف بينهما في الرأي. وفي هذا الصدد،تنضم حكومة جمهورية ملاوي إلى باقي المجتمع الدولي في الدعوة إلى الإلغاء الفوري للقوانين التي سُنت بغرض وحيد هو معاقبة دول أخرى وإيقاف تدفق التجارة الدولية.

ملديف

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - لم تقم ملديف بسن أي قوانين أو أنظمة تتنافى مع أحكام القرار ١١/٦١.

٢ - ولا تقدم ملديف على فرض أي جزاءات ضد أي بلد في غياب ولاية صريحة صادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة، أو عن المنظمات الدولية التي تتمتع ملديف بالعضوية فيها. وعليه، لم تفرض ملديف أي جزاءات على كوبا، و لم تسن أي قوانين أو أنظمة تتنافى مع أحكام القرار ١١/٦١.

موريشيوس

[الأصل: بالانكليزية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

لم تقم حكومة موريشيوس بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لم تقم موزامبيق قط بسن أي من القوانين أو القواعد التنظيمية المذكورة في قرار الجمعية العامة ١١/٦١ أو تطبيقها أو الإسهام في تطبيقها.

٢ - وترى حكومة موزامبيق، التي تربطها علاقات صداقة وتعاون مع كوبا، أن الحصار التجاري والمالي وحتى العلمي المفروض ضد كوبا يعيق بشدة تنمية هذا البلد الصديق. وبالتالي، تودّ موزامبيق أن يُرفع ذلك الحصار لتتمكن كوبا، شعباً وحكومة، من التمتع بسيادتها، وفقاً للمبادئ والقيم الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - وتماشياً مع قرارات الأمم المتحدة السابقة بهذا الشأن، ترى جمهورية موزامبيق أن الحوار البنّاء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم، بالإضافة إلى الانسجام والتعايش السلمي بين أمم العالم.

٤ - وفي هذا السياق، أدلت جمهورية موزامبيق بصوتها لصالح القرار ١١/٦١، وتعيد تأكيد دعمها غير المشروط لأحكامها، داعية الأمم المتحدة لأن تكفل مراعاة جميع الدول الأعضاء للقرار.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - تدعم ميانمار قرار الجمعية العامة ١١/٦١، وتنضم إلى النداء الموجه من المجتمع الدولي إلى الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

٢ - ويرى اتحاد ميانمار أن قيام الدول الأعضاء بسنّ وتطبيق قوانين ولوائح تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، أو تمس حرية التجارة والملاحة، إنما يشكل انتهاكا لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المتعارف عليها. وبالتالي، تعارض ميانمار الحصار والجزاءات بجميع أشكالها الاقتصادية والمالية التي تتناقض ومعايير القانون الدولي.

٣ - ويتضرر الاقتصاد الكوبي نتيجة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويتسبب الحصار في معاناة ومشقة للشعب الكوبي ويؤثر بشكل سلبي في أطراف ثالثة. وترى ميانمار أيضاً أن تلك التدابير لن تعزّز السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، تعارض ميانمار بشدة التدابير التي فرضتها الولايات المتحدة، وتنضم إلى المجتمع الدولي في ندائه المطالب بإنهاء تلك التدابير.

٤ - وانطلاقاً من هذه الموقف، فإن اتحاد ميانمار لم يسنّ أي قوانين أو أنظمة تتنافى مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ أيار/مايو ٢٠٠٧]

تلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبادئ التعايش السلمي بين الأمم، والتجارة العادلة والمفتوحة بين الأمم. ولا تسنّ ناميبيا أو تطبّق أي قوانين أو تدابير تشكل حصاراً اقتصادياً أو تجارياً أو مالياً ضد كوبا. بل على العكس من ذلك، لا تزال ناميبيا تحتفظ بعلاقات ثنائية ممتازة مع كوبا، وبالتالي، فإنها تبقى ملتزمة بضرورة الرفع الفوري لجميع الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا. ونحن نرى أن التدابير المفروضة ضد كوبا تترتب عليها عواقب سلبية وخيمة، لا تؤثر فقط في تنمية الشعب الكوبي ورفاهه عموما، بل أيضاً في التجارة والملاحة الدوليتين. وتؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ١١/٦١، وتدعو جميع الدول الأعضاء أن تعمل، تماشياً مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، على كفالة رفع الحصار المفروض ضد جمهورية كوبا، فورا ودون شروط.

ناورو

[الأصل: بالانكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تعيد جمهورية ناورو تأكيد موقفها القاضي بأن انتهاج الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع الحاجة إلى تعزيز الحوار وكفالة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وعلاوة على ذلك، لم تقم ناورو بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا، من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين جمهورية ناورو وجمهورية كوبا.

٢ - وتعارض حكومة ناورو مواصلة اعتماد وتطبيق تلك التدابير خارج الحدود الإقليمية، وتؤيد في هذا الصدد الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - إن حكومة النيجر، التي تلتزم أشد الالتزام باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة بين الأمم وحرية الملاحة، التي ينصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تتخذ أي تدابير تتعارض وأحكام القرار.

٢ - وعلى العكس من ذلك، فإن جمهورية النيجر وجمهورية كوبا تربطهما علاقات تعاون جيدة منذ عام ١٩٩٤، الذي يشكّل تاريخ توقيع اتفاق التعاون العام بين البلدين. ومنذ ذلك الحين، شهد نطاق هذا التعاون وما يتخلله من أنشطة، تطوّرا وتوسّعا. ويجري البَلَدان مشاورات ثنائية بانتظام، مما يعكس الإرادة السياسية لدى القيادات العليا في البلدين نحو تعزيز صلات التعاون والتضامن بينهما، من أجل سعادة شعبيهما.

٣ - وعلاوة على ذلك، ترى حكومة النيجر أن لدى كل بلد وكل شعب الحق المشروع بأن يحدّد نموذجه التنموي بحرية، وأن يحظى بنفس فرص وإمكانات النجاح، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٤ - لهذه الأسباب جميعها، تعرب جمهورية النيجر عن مواصلة تضامنها مع جمهورية كوبا الشقيقة في الحرب التي تخوضها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرض عليها.

نيجيريا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

تتمتع حكومة نيجيريا الاتحادية بعلاقات صداقة مع جميع الدول ولا تحبذ اتخاذ تدابير انفرادية لتسوية المنازعات السياسية. وفي هذا الصدد، تكرر الحكومة الاتحادية الإعراب عن تأييدها لإنهاء الحظر المفروض على كوبا.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تعيد نيكاراغوا تأكيدها على نحو قاطع، بما يتماشى مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على احترامها لتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بشتى أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، بوصفها من المبادئ المكرسة في شتى الصكوك الدولية ولا غنى عنها لتحقيق التعايش والسلم الدولي.

٢ - وتأسيساً على تلك المبادئ، تدين نيكاراغوا تطبيق التدابير التعسفية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتتعارض مع المعايير الدولية، وتقوض حقوق الإنسان وتشيع جوا من انعدام الأمن.

٣ - وعلاوة على أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي، الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا منذ ٤٨ سنة، يقوض مبدأ حسن الجوار الذي ينبغي أن يحكم العلاقات بين البلدان، فإنه يلحق أفدح الضرر بشعب كوبا، إذ يكبّده خسائر مادية وأضرارا اقتصادية كبيرة تشتد جسامتها على وجه الخصوص في فئات المجتمع الأشد ضعفاً، من قبيل الأطفال والنساء والشيوخ. ويشكل الحصار تدبيراً من تدابير انتهاك حقوق الإنسان الجماعية، ومن بينها الحق غير القابل للتصرف في التنمية.

٤ - وتنفيذاً للقرار ١١/٦١، تفيد حكومة نيكاراغوا بأنها لم تسن قط في نظامها القانوني الداخلي أي قوانين أو تدابير من شأنها تقييد الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لجمهورية كوبا أو التأثير فيها.

٥ - ولا تقرّ التشريعات النيكاراغوية بصحة تطبيق التدابير القسرية التي يتجاوز أثرها نطاق الحدود الإقليمية. كما أن الشركات التي يوجد مقرها في نيكاراغوا تخضع لقانوننا الداخلي.

٦ - وكانت الحكومات الثلاث السابقة في نيكاراغوا قد خفضت من جانب واحد تمثيلها الدبلوماسي مع كوبا إلى مستوى القائم بالأعمال. بيد أن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية قامت، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، برفع مستوى التمثيل إلى سفراء مفوضين وفوق العادة، مراعاةً لما يربط بين نيكاراغوا وكوبا من أواصر وثيقة طويلة المدى، تستند إلى عرى الصداقة والتعاون التي آلفت بين شعبي البلدين وحكومتيهما، على نحو ما يتبين من شتى اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري المبرمة بينهما.

٧ - وتدعو نيكاراغوا، جنبا إلى جنب مع الغالبية الساحقة في المجتمع الدولي، إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا وإزالة آثاره. ونحن نؤكد أن الاختلافات والتناقضات والمشكلات، التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر في العلاقات بين أي بلدين، ينبغي أن تعالج بأسلوب حضاري وعبر الحوار والتفاوض السلمي على أساس من الاحترام المتبادل والسيادة والمساواة في القانون بين الدول.

٨ - وفي هذا الصدد، نلاحظ تصاعد مظاهر مطالبة المجتمع الدولي بوضع حد لذلك الحصار الإجرامي، ونيكاراغوا تنضم على نحو تام إلى مظاهر تلك المطالبة، التي كان من أبرزها ما يلي: إقرار الفقرة ١٨٥ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وذلك بتوافق الآراء؛ والبلاغ الخاص الصادر عن مؤتمر قمة البلدان الإيبيرية - الأمريكية، المعقود في مونتيفيديو، خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ والقرار ١١/٦١ المتخذ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٩ - وعلى نفس المنوال، صرنا شهوداً على ما يبذل من جهود في مجتمع الولايات المتحدة نفسه في سبيل تطبيع علاقاته مع كوبا، بما يشمل أعضاء في كونغرس الولايات المتحدة، قدموا من المبادرات ما يرمي إلى رفع الحصار.

١٠ - ونحن نود الاعتراف بالأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة، ويحدونا الأمل في أن يكثف جهوده بما يضمن الامتثال الدقيق للقرارات المتخذة بشأن هذا الموضوع، وصولاً إلى رفع الحصار الظالم والإجرامي المفروض على كوبا وعلى شعبها البطل.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧]

امتنعت جمهورية هايتي عن سن أو تطبيق أي قوانين أو لوائح تمس آثارها الإقليمية سيادة دول أخرى. ومن ثم فإن جمهورية هايتي ممتثلة لجميع متطلبات القرار ١١/٦١.

الهند

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لم تقم الهند بسن أو تطبيق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١١/٦١، ومن ثم لم تكن هناك مدعاة لإبطال أو إلغاء أي قوانين أو تدابير في هذا الصدد.

٢ - وما برحت الهند تعارض باستمرار اتخاذ البلدان لأي تدابير تمس سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لمد نطاق تطبيق قوانين البلد خارج الحدود الإقليمية على دول أخرى ذات سيادة.

٣ - وتُذكّر الهند بالوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد في كوالالمبور، ماليزيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، بشأن هذا الموضوع، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل حماية الحقوق السيادية المكفولة لجميع البلدان.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

إن جمهورية هندوراس، تعبيرا منها عن الالتزام والاحترام التامين لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تحيط منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء علما بأن جمهورية

هندوراس لا يسري لديها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أي تدابير تقيد حرية التجارة أو تتنافى مع قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لم تقم حكومة اليابان بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ١١/٦١.

٢ - وترى حكومة اليابان أن السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة حيال كوبا يجب أن يُنظر إليها في الأساس باعتبارها مسألة ثنائية. بيد أن اليابان تشاطر غيرها مشاعر القلق التي أثارها قانون حرية كوبا والتضامن الديمقراطي لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون) وقانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، بأنه إذا تسبّب تطبيق مثل هذه التشريعات في إلحاق مشقة لا موجب لها، فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية لمؤسسات بلدان ثالثة، أو رعاياها فإن ثمة احتمالان أن يكون التشريعان متناقضان مع القانون الدولي فيما يتصل بتطبيق قوانين محلية تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية.

٣ - وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالتشريعين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال قلقها في هذا الشأن على حاله. وبعد أن درست الأمر بأقصى قدر من العناية، أدلت اليابان بصوتها لصالح القرار ١١/٦١.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

تعيد جمهورية اليمن تأكيد تأييدها لقرار الجمعية العامة ١١/٦١، انطلاقا من التزامها بمبادئ سيادة الدول، وحق كل دولة في تبنّي خياراتها السياسية والاقتصادية الخاصة بها، وفي ضوء حقيقة أن تلك المبادئ ينص عليها دستورها وتعكسها سياستها الخارجية.

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

تنفذ اليونان تنفيذاً تاماً قرار الجمعية العامة ١١/٦١ في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، و لم تقم قط بوضع أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ١١/٦١، ويكون من شأنها فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا.

ثالثا – الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ – يتولى فريق الأمم المتحدة القطري إعداد تقارير عن الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ خمسة عقود تقريبا. وفي عام ٢٠٠٦، لم يكن من الممكن إيجاد أي تحسّن كبير. فآثار الحصار ظاهرة جلية في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية في كوبا، وهو يؤثر بشكل خاص في أضعف الفئات الاجتماعية – الاقتصادية من السكان الكوبيين. وقد ازداد الوضع حدة بسبب القيود الإضافية المفروضة على التحويلات المالية من الكوبيين الذين يعيشون في الخارج.

٢ – ويؤثر الحصار تأثيرا خطيرا في تنفيذ مشاريع وبرامج منظومة الأمم المتحدة في كوبا. وقد قدمت كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة إسهامات محددة في هذا التقرير. ويمكن تصنيف هذه الآثار الشاملة في أربع فئات من القيود التي تؤثر سلبا في جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في كوبا.

(أ) شراء المدخلات بأسعار تنافسية. لا يُسمح للشركات الوطنية الكوبية بشراء منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات في أراضي الولايات المتحدة أو من شركات تابعة للولايات المتحدة، ولو كانت الولايات المتحدة هي أقرب سوق وأكثرها قدرة على المنافسة وأكثرها تنوعاً. والأسواق البديلة بعيدة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد. ويزيد استيراد السلع عبر طرق ملتوية ومن دول بعيدة في أجور الشحن وتكاليف الوقود ويؤخر موعد

التسليم، مما يؤثر سلبا في سرعة تنفيذ المشاريع في كوبا. وهذا ينطبق على المدخلات مثل الأسمدة، والحواسيب، ومعدات المختبرات، والمكملات الغذائية، والأدوية والمعدات الطبية، واللوازم المكتبية، والأدوات الزراعية، والمركبات، والواقيات الذكرية، والمولدات الكهربائية وغيرها من المعدات الأساسية؛

(ب) القيود المفروضة على استيراد الأدوية والمعدات وبرمجيات الحواسيب التي مُنحت براءات اختراع من الولايات المتحدة. من المستحيل شراء الأدوية والمعدات الطبية التي تنتجها شركات تابعة للولايات المتحدة أو مشمولة ببراءات اختراع صادرة من الولايات المتحدة، حتى حينما تُشترى هذه المنتجات من خلال أنشطة التعاون المتعدد الأطراف وتندرج في فئة المساعدة الإنسانية. وهناك القيود المفروضة على حيازة رخص عن برمجيات الحواسيب التي مُنحت براءات اختراع من الولايات المتحدة، مثل مجموعة Microsoft Office اللازمة لتنفيذ البرامج والعمليات تنفيذا فعالا، مما يحد مرة أخرى من عمل منظومة الأمم المتحدة. وليست تطبيقات البرمجيات الحاسوبية الخاصة التي تستخدم مجموعات البرمجيات المنتجة في الولايات المتحدة متاحة للمكاتب المحلية التابعة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوبا. ولا يسمح ببيع أي من المعدات التقنية والتكنولوجيا الحديثة أو المدخلات التقنية المشمولة ببراءات اختراع صادرة من الولايات المتحدة إلى الأنشطة التي تدعمها الأمم المتحدة في كوبا؛

(ج) زيارة موظفي الأمم المتحدة الموفدين في بعثات إلى المقر في نيويورك. يُطلب الحصول على التأشيرات مقدما بوقت كاف، امتثالا لاشتراطات الولايات المتحدة، عندما يُطالب موظفو الأمم المتحدة بالسفر إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ومع ذلك، فإن التأشيرات لا تُمنح دائما في الوقت المحدد. وهذا يتطلب أحيانا حجز تذاكر مرة أخرى، وغالبا نظير أسعار أعلى، أو إلغاء تام لبعثة خطط لتنفيذها. والموظفون من الرعايا الكوبيين هم أكثر المتضررين من ذلك، بل حتى الموظفون المعينون دولياً يتضررون أيضا. وهذا كثيرا ما يحول دون مشاركة موظفي منظومة الأمم المتحدة في الدورات التدريبية المؤسسية والاجتماعات الرسمية، مما يحد من فرص التبادل القيّم للخبرات بين موظفي الأمم المتحدة في كوبا والمقر؛

(د) تبادل الخبرات. المبادلات المهنية بين كوبا والولايات المتحدة معقدة أيضا بسبب سياسات منح التأشيرات، حتى عندما تُنظم دورات تدريبية أو حلقات دراسية بدعم من مشاريع التعاون التقني الأمم المتحدة. ويواجه الخبراء الكوبيون من الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني المدعوون لحضور المناسبات التي تستضيفها الأمم المتحدة مصاعب

في الحصول على تأشيرات في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، من الصعب إقامة الشراكات والتعاون مع منظمات غير حكومية تابعة للولايات المتحدة وتعزيز أنشطة التبادل بين الخبراء من البلدين إذ إن حكومة الولايات المتحدة تحد من فرص سفر العلماء و/أو الفنيين الأمريكيين إلى كوبا في إطار بعثات للتبادل. وبالمثل، يتعين على المؤسسات الخيرية التابعة للولايات المتحدة أن تحصل على رخص لتقديم العون إلى كوبا، مما يزيد من القيود المفروضة على إمكانيات إقامة شراكات مع برامج الأمم المتحدة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لا يزال الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا قائما منذ ما يزيد على أربعة عقود، مما يؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمواطنين الكوبيين. وحاولت الولايات المتحدة تحويل سياستها الأحادية الجانب إلى سياسة متعددة الأطراف وملزِمة مثل قانون توريشيللي (١٩٩٢) وقانون هيلمز - بيرتون (١٩٩٦) وتدابير أخرى.

٢ - وتقدر السلطات الكوبية أن إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي نتيجة للحصار يبلغ ٠٠٠ ٨٦ مليون دولار. وباستخدام سعر الصرف الرسمي لكل بيسو كوبي نظير دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة، فإنها تعادل نسبة ١٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا عام ٢٠٠٦.

٣ - وثمة جزء مهم من الحصار هو الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة على المصارف الأجنبية التي تتعامل مع كوبا بدولار الولايات المتحدة. فنتيجة لغرامة فرضتها الولايات المتحدة وقدرها ١٠٠ مليون دولار على مصرف United Bank of Switzerland، حظرت الحكومة الكوبية تداول دولار الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤، وفرضت ضريبة قدرها ١٠ في المائة على المعاملات التي تتم بتلك العملة. وهذا الإجراء الذي دفع إلى اتخاذه عملٌ قام به بلد آخر، قد يكون عمليا لغرض التوصل إلى توحيد نقدي للبيسو الكوبي القابل للتحويل مع البيسو غير قابلة للتحويل في المستقبل.

٤ - وكجزء من عملية تحقيق التوحيد النقدي ذاتها، حظر المصرف المركزي الكوبي استخدام دولار الولايات المتحدة للمدفوعات بين الشركات الكوبية في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وقد عزز هذا التدبير البيسو الكوبي القابل للتحويل وسيؤدي إلى زيادة قيمته في مقابل دولار

الولايات المتحدة. ويمكن أيضا أن يكون ذلك عاملا يُثني الكوبيين المقيمين في الخارج عن إرسال تحويلات مالية إلى ذويهم في كوبا.

٥ - وثمة عنصر آخر للحصار هو التضييق على الأصول الكوبية في العالم. فقد اضطرت السلطات الكوبية إلى اعتماد تدابير خاصة لتجنب استيلاء حكومة الولايات المتحدة على تلك الأصول. ونتيجة لذلك، هناك تكلفة إضافية للمحافظة على الأصول الكوبية في الخارج، وبشكل أعم، للدخول في المعاملات الاقتصادية الدولية.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في كوبا بشدة من جراء الحصار. فقد تعرضت الشركات الأجنبية التي تستثمر في كوبا للانتقام، ولا يستطيع موظفوها دخول الولايات المتحدة. وهذا يجعل إمكانات كوبا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تقتصر على مجموعة من الشركات الأجنبية التي ليست لها مصالح تجارية مع الولايات المتحدة.

٧ - كما تضررت جراء الحصار عائدات السياحة التي تمثل مصدرا مهما من مصادر الصرف الأجنبي. فالحظر المفروض على مواطني الولايات المتحدة، الذي يمنعهم من السفر إلى كوبا، يقضي على إمكانية الاستفادة من تلك السوق الطبيعية، التي يمكن أن تكون أكثر الأسواق ربحية للشركات السياحية الكوبية.

٨ - واستمر حتى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الإذن ببيع الأغذية والأدوية الذي أعطته حكومة الولايات المتحدة بعد إعصار ميتشيل الذي وقع في نهاية عام ٢٠٠١. ومع أنه يجب ألا يعتبر هذا التدبير الإنساني محاولة لرفع الحصار من جانب حكومة الولايات المتحدة، فإنه ساعد على التخفيف من حدة آثار الجفاف بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦.

٩ - وبسبب الزيادة المستمرة في أسعار النفط الدولية، إضافة إلى الآثار السلبية للحصار، اضطرت كوبا إلى البحث عن شركاء تجاريين جدد، وكان أبرزهم جمهورية فنزويلا البوليفارية. واستمرت مبادلات السلع والخدمات بين البلدين تتزايد عام ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، عززت كوبا روابطها التجارية مع الصين، ووقعت اتفاقا لتوسيع عمليات التكامل الاقتصادي مع بوليفيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية ونيكاراغوا.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - يمكن إيجاز التغيرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق فيما يلي:

(أ) تحسّنت سبل الحصول على الأغذية، وظلت مشكلة الحرمان من الغذاء معتدلة. واتسعت رقعة الحرمان من الغذاء خلال النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي، سواء من حيث انتشاره أو من حيث عدد من يعانون منه. ولكن من الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ حتى الفترة الحالية، يبدو أن ذلك الاتجاه بدأ ينحسر؛

(ب) يُقدر إنتاج الأرز في عام ٢٠٠٦ مؤقتا بمقدار ٤١٠ ٠٠٠ طن، أي أنه استرد عافيته بنسبة ١٠ في المائة من مستوى الضرر الذي خلفه الجفاف في السنة السابقة، ولكن هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تنخفض فيها محاصيله. وفي المقابل، انخفض إنتاج الذرة بنسبة ٤ في المائة إلى ٣٥٠ ٠٠٠ طن، لكنه ظل عند مستويات متوسطة. ولا يزال استيراد الحبوب في تزايد خلال السنوات الأخيرة ومن المتوقع في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أن يغطي ثلاثة أرباع احتياجات البلد الاستهلاكية؛

(ج) في أوائل عام ٢٠٠٥، استحدثت حكومة الولايات المتحدة تدابير جديدة، تشمل إجراء تغييرات في أنظمة الدفع، وأدت إلى إعاقة مبيعات الأغذية إلى كوبا وقد تؤثر سلبا في استهلاك الأغذية. وأدى تشديد القواعد هذا إلى حدوث انخفاض في واردات المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦ (من ٣٩٢ مليون دولار إلى ٣٤٠ مليون دولار).

٢ - أما النتائج الرئيسية المترتبة على الحصار بالنسبة للزراعة ومصايد الأسماك والصناعات الغذائية، فيجب مواصلة النظر إليها من منظورين مختلفين، هما:

(أ) المشاكل الناجمة عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانيات تصدير المنتجات كالبن والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية المائيات إلى أقرب الأسواق (الولايات المتحدة). وقد ترتبت على ذلك خسائر فادحة، نظرا للاضطرار إلى بيع تلك المنتجات إلى أسواق نائية، مع تكبد الفارق الهائل في تكاليف التسويق والتوزيع. وعلاوة على ذلك، فإن التبادل التجاري غالبا ما يسفر عن نقل الدراية. لكن الكوبيين لا يستفيدون من هذه الإمكانية؛

(ب) زيادة في تكاليف مستلزمات الزراعة ومصائد الأسماك والمنتجات الحيوانية (الوقود وقطع الغيار اللازمة للآليات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، وكذلك المنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل مبيدات الأعشاب ومبيدات الحشرات قليلة السمية، وغيرها من مبيدات الحشرات شديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية ولوازم تشخيص الأمراض، التي لا تنتجها في الكثير من الحالات سوى شركات الولايات المتحدة). وهذه الزيادة ترفع مباشرة من تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يفضي إلى انخفاضٍ في إمكانية الربح وإلى تدنٍ في القدرة على تلبية الطلب المحلي. وعموما، فإنه في حال شراء معدات من الولايات المتحدة، سيخفض ذلك من تكاليف استيراد المعدات بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل.

٣ - وللحظر آثار سلبية جدا على ميزان كوبا التجاري وإيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك على حجم إنتاج البلد. فقد ازدادت قيمة المنتجات الزراعية المستوردة من ٨٠٨,٦ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١,١ بليون دولار عام ٢٠٠٥. وفي الوقت ذاته، سجلت الصادرات انخفاضا من ٧٨٥,٥ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٤٩٢ مليون دولار عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة ذاتها، ازداد الميزان التجاري الزراعي السلبي من ٢٣,١ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٦٠٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٥. وتأثر بالحظر استيراد المنتجات الغذائية اللازمة للاستهلاك البشري، ولا سيما تلك اللازمة لسد احتياجات البرامج الاجتماعية، لأن القيود تحد من كميتها ونوعيتها، مما أثر مباشرة في الأمن الغذائي لدى الشرائح السكانية الضعيفة.

٤ - وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحظر تتصل بإمكانية حصول كوبا على تمويل خارجي متعدد الأطراف لصالح البرامج الإنمائية في الزراعة والتنمية الريفية بوجه عام، ومدى توافر ما يتصل بذلك من موارد لإصلاح وتحديث المعدات والبنية الأساسية الزراعية.

الحبوب

٥ - بعد الانخفاض الذي سجله إنتاج الحبوب في الموسمين السابقين، سجل ذلك الإنتاج ارتفاعا بنسبة ١٧ في المائة خلال موسم التسويق ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وتقدر الواردات من الحبوب بنسبة تقارب ٢,٣ مليون طن، تتكون من القمح (مليون طن) والذرة (٦٥٠ ٠٠٠ طن) والأرز (٦٠٠ ٠٠٠ طن). ومع أن كوبا كانت في الماضي تستورد الكثير من احتياجها من الحبوب من الاتحاد الأوروبي، أفضى تخفيف الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١ إلى شراء كميات أكبر من ذلك البلد، حيث استوردت كوبا من الولايات المتحدة خلال موسم التسويق ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نسبة ٨٠ في المائة من وارداتها من

الذرة، ونسبة ٤٧ في المائة من وارداتها من القمح و ٢٠ في المائة من وارداتها من الأرز. وفي حالة الأرز، ارتبط شرط السداد المبكر الذي فرضته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ بتخفيضٍ نسبته ١١ في المائة من الصادرات من ذلك البلد عام ٢٠٠٦، نظرا للحظر المفروض على أرز الولايات المتحدة ذي الحبة الطويلة تخوفا من أن يكون معدلا وراثيا. وقد رُفع هذا الحظر في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

البذور الزيتية

٦ - إنتاج المحاصيل الزيتية في كوبا ليس جوهريا، ولهذا السبب، فإنها تعتمد كليا تقريبا على الواردات لتوفير احتياجاتها من العجائن الزيتية لتصنيع الزيوت النباتية. والسلع التي تهيمن على الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا وعجينة الصويا. وعندما بدأ نفاذ الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة، أصبحت الأرجنتين والبرازيل الموردين الرئيسيين لفول الصويا والمنتجات المشتقة منه. وقد شحن كل من كندا والمكسيك، من حين لآخر، كميات صغيرة إلى كوبا. والمصادر التي استوردت منها كوبا زيوت وعجائن غير مستخلصة من فول الصويا تشمل الاتحاد الأوروبي والأرجنتين والصين وكندا والمكسيك. ومنذ عام ٢٠٠٢، أي عقب تخفيف الولايات المتحدة من القيود على تصدير الأغذية، استؤنفت واردات فول الصويا ومشتقاته من ذلك البلد، لتحل إلى حدٍ كبير محل معظم المشتريات من المناطق الأخرى.

السكر الخام

٧ - إن السكر الخام هو أهم محصول زراعي للتصدير، وتقليديا أحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، وقد بلغ إنتاجه ١,٣ مليون طن مكعب عام التسويق ٢٠٠٥/٢٠٠٦، مع تقديرات للعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ تدل على ارتفاع آخر قدره ١,٥ مليون طن. بيد أن تلك المستويات من الإنتاج لا تزال تقل كثيرا عن المعدلات التاريخية، حيث إن الناتج الذي بلغ ٢,٢ مليون طن عام ٢٠٠٤ هو الأقل على مدى ٧٠ عاما. والارتفاع الطفيف الذي طرأ في هذا القطاع بين العام الماضي وعام التسويق الحالي يشير إلى عكس هامشي لمسار الاتجاه نحو الانخفاض في الإنتاج خلال فترة السنوات الخمس عشرة الماضية، غير أن هذا القطاع استمر في مواجهة الصعوبات منذ عام ٢٠٠٣، عندما أدت عملية إعادة هيكلة كبيرة لقطاع المطاحن إلى إغلاق ٧٠ مطحنة من أصل ١٦٠ مطحنة. وقد انخفض حجم الصادرات بنسبة تفوق ٥٠ في المائة منذ أن أُعيدت هيكلة القطاع، وذلك من ١,٩ مليون طن إلى ما مقداره ٨٥٠ ٠٠٠ طن عام ٢٠٠٦. ويشكل السكر المستورد نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من ٧٠ ٠٠٠ طن من السكر المستهلك في كوبا. وقد وقّعت حكومتا كوبا وجمهورية فنزويلا

البوليفارية اتفاقا إطاريا في آذار/مارس ٢٠٠٧ لإنشاء ١١ محطة إيثانول في فنزويلا ستستورد السكر الكوبي كمواد أولية لتغذيتها. وبدعم مالي من الحكومة الفنزويلية، يجري وضع خطط لإعادة تأهيل قطاع السكر في كوبا كي يزود أربع منشآت على الأقل من المنشآت المقرر إقامتها بما تحتاجه من مستلزمات أولية.

منتجات اللحوم

٨ - ازداد إنتاج اللحوم بنسبة ٤,٤ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥ بعد أن سجلت فعلا زيادة نسبتها ٣ في المائة في العام المنصرم. بيد أن العقبات المحتملة مثل النقص في علف الحيوان والمعادن والفيتامينات والمواد الوراثية والحضانات قد تعوق النمو في الإنتاج. وقد ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من الدجاج إلى كوبا لتسجل معدلات قياسية، حيث استفادت من إعفاء الدواجن من الحصار عام ٢٠٠١. وبعد أن كانت صادرات الولايات المتحدة من الدجاج إلى كوبا صفرا عام ٢٠٠٠، أصبحت كوبا واحدة من الجهات الرئيسية المتلقية لتلك الصادرات. وتعد البرازيل وكندا من الموردين الرئيسيين الآخرين لكوبا. وقد أعطت سياسة كوبا الغذائية الجديدة الأولوية لإنتاج لحم الخنزير (ولا سيما في المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم) تلبية للطلب المتزايد على بروتين اللحوم. وفي عام ٢٠٠٦، من المتوقع أن يبقى إنتاج لحم الخنزير قريبا من المستوى الذي سجله في العام الفائت. ويعزى على الأرجح هذا الجمود في الإنتاج إلى زيادة تكاليف العلف اللازم لإنتاج لحم الخنزير، نظرا إلى ارتفاع أسعار العلف، وكذلك تكاليف الشحن والصفقات التجارية.

منتجات الألبان

٩ - لا يغطي الإنتاج الوطني من الحليب، الذي يبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ طن سنويا، طلب كوبا المحلي المتزايد من منتجات الألبان. وتمثل واردات الحليب المجفف نسبة ٨٠ في المائة من واردات الألبان (٠٠٠ ٧٥ طن سنويا)، ويأتي معظمها من نيوزيلندا والاتحاد الأوروبي، وتوجه أساسا إلى برامج الحكومة الاجتماعية. ومع تخفيف بعض القيود المفروضة على استيراد الأغذية من الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، حدثت عمليات شحن من حين لآخر من الحليب المجفف إلى كوبا. وبما أن أسعار الحليب المجفف قد تضاعفت تقريبا في العام الماضي، فإن البرامج الاجتماعية ستواجه صعوبات مالية في الحصول على المنتج، وستحتاج إلى مصادر للإمداد. وكانت الولايات المتحدة واحدة من أهم المصدرين للحليب المجفف الخالي الدسم.

منتجات الأسماك

١٠ - تتكون جميع صادرات كوبا تقريبا من الأسماك من منتجات باهظة القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من الأربيان وجراد البحر، التي يشتد عليها الطلب في السوق الدولية. غير أن إمكانية الوصول إلى الأسواق القريبة محدود، ولا سيما الأسواق ذات القدرة الشرائية المرتفعة، لذا تضطر كوبا إلى تصدير منتجاتها إلى أسواق أبعد، فتتكبد زيادة في تكاليف التسويق والتوزيع. فقد وصلت عائدات التصدير إلى ٧٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥ مقابل حجم إجمالي قدره ٨١٠ ٦ أطنان. ومن جهة أخرى، وصلت الواردات من الأسماك، التي تتكون بصورة رئيسية من منتجات سمكية قليلة القيمة، إلى ٥٤,٥ مليون دولار، مقابل حجم إجمالي قدره ٨٠٠ ٤٣ طن.

١١ - وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة التقنية إلى كوبا من خلال برنامجها للتعاون التقني وبرنامج الفاو التعاوني وصندوق تليفود. وخلال عام ٢٠٠٦، كان هناك نحو ١٠ مشاريع للمساعدة التقنية قيد التنفيذ في كوبا. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أُقرت ثلاثة مشاريع لبرنامج التعاون التقني وأربعة مشاريع لصندوق تليفود. وستواصل منظمة الأغذية والزراعة دعم جهود كوبا الرامية إلى زيادة استدامة الأمن الغذائي، من خلال (أ) تكثيف الزراعة وتنويعها، (ب) زيادة الأمن الغذائي ورفع مستوى جودة الأغذية، (ج) تحسين إمكانية الحصول على الأغذية من الوجهة الاقتصادية. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة أيضا الإجراءات التي تتخذها كوبا والموجهة نحو حفظ الموارد الطبيعية، مثل الغابات والتربة والمياه والتنوع الأحيائي، واستخدامها استخداما رشيدا. وما زالت عمليات تنفيذ المشاريع في كوبا تتأثر تأثرا سلبيا بالحظر الاقتصادي، نظرا إلى زيادة تكاليف شراء المستلزمات الزراعية، وكذلك محدودية إمكانية الوصول إليها وتوافرها. وكان لهذه الأسباب مجتمعة أثر سلبي في فعالية موارد التنمية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالانكليزية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - إن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الموجهة نحو مساعدة جميع دولها الأعضاء، بما فيها كوبا، تحكمها الفقرة (ج) من المادة الثالثة من نظامها الأساسي التي تقضي بما يلي:

تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي.

٢ - وتعمل الوكالة، وفقا للمادة المذكورة آنفا، على مواجهة أية صعوبات قد تظهر أثناء تنفيذ برنامجها للتعاون التقني في كوبا لتكفل بلوغ أهداف البرنامج، كما تسعى جاهدة لتضمن مشاركة الخبراء الكوبيين، على أوسع نطاق ممكن، في مشاريع البحوث المنسقة ذات الصلة بالموضوع.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالانكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - تتمثل ولاية منظمة الطيران المدني الدولي في العمل على تطوير الطيران المدني في العالم بصورة آمنة ومأمونة ومنظمة. والمنظمة ليست طرفا مباشرا في تنفيذ القرار ١١/٦١ الذي يستهدف الدول.

٢ - وتستفيد كوبا، بوصفها دولة متعاقدة من دول منظمة الطيران المدني الدولي، من المساعدة عن طريق برنامج التعاون التقني والبرنامج العادي للمنظمة، سواء في مقر المنظمة أو في مكتبها بالمكسيك، الذي يتولى شؤون أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى وجه التحديد، يسّرت المنظمة مشاركة كوبا في جميع مشاريع التعاون التقني الإقليمية ذات الصلة، كما تساعدها في مجال تحسين بنيتها الأساسية الخاصة بالطيران المدني الدولي عن طريق مشاريع التعاون التقني الوطنية.

٣ - وقد اتسع كثيرا نطاق تعاون المنظمة مع كوبا خلال العقد المنصرم. وكان هناك عدد من الطلبات المقدمة إلى المنظمة من حكومة كوبا وهيئة الطيران المدني التابعة لها لمساعدتها على تنفيذ مشاريع التعاون التقني في مجالات سلامة الطيران، وسلامة المطارات، وتطوير البنية الأساسية للملاحة الجوية، ودعم هيئة الطيران المدني، وتنمية الموارد البشرية، وبرامج التدريب على المستويين الإداري والتقني، وتحديث التكنولوجيا.

٤ - ونتيجة للحصار، ظهرت صعوبات وقيود عديدة في إدارة وتنفيذ المنظمة لمشاريع التعاون التقني في كوبا، ولا سيما فيما يتعلق بشراء المعدات، بما فيها البرمجيات، وقطع الغيار التي تُصنع بصورة كاملة أو جزئية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبين أن هيئة الطيران

المدني الكوبية تواجه، على وجه التحديد، مصاعب جمة في الحصول من السلطات الأمريكية على التراخيص اللازمة لتصدير عدد من الأصناف المشتراة. وفي مجال التدريب، يكاد يكون من المستحيل أن تقبل مراكز التدريب التابعة للولايات المتحدة بتدريب مسؤولي الطيران المدني الكوبيين. كما أن مصاعب الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة قد حالت دون مشاركة مسؤولي الطيران المدني الكوبيين في المؤتمرات الدولية التي تعقدها المنظمة في مجال الطيران المدني في أراضي الولايات المتحدة.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - حسب ما ورد في تقارير السنوات الماضية، تُعامَل كوبا بنفس الطريقة التي تعامَل بها أي دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، كما تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي وسائر منتديات المنظمة.

٢ - ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية في المكسيك تنفيذ برنامجه للتعاون التقني بشأن مسألتي العمالة والعمل اللائق في كوبا. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ستوفر المنظمة مساعدة تقنية في ثلاثة مجالات فنية هي:

(أ) تحسين إنتاجية العمل لصالح العمال؛

(ب) الإسهام في تعزيز برامج وسياسات الضمان الاجتماعي الوطنية؛

(ج) كفالة فعالية نظم الوقاية تقليلا للحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل.

٣ - وفي إطار هذه المجالات، تتمثل الأنشطة الرئيسية في التدريب على تحسين الإنتاجية بأماكن العمل في قطاع صناعة السكر، ومراجعة استراتيجيات دفع مرتبات العاملين في هذا القطاع؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتعزيز مؤسسات الضمان الاجتماعي إداريا واشتراكات واستحقاقات الضمان الاجتماعي؛ وتدريب مفتشي العمل في مجالات منها السلامة والصحة.

٤ - وعلاوة على ذلك، قد توفر المنظمة، بناء على طلب من وزارة العمل، مساعدة تقنية بشأن معيارين دوليين مختارين للعمل (الاتفاقية رقم ١٤٤ المتعلقة بالعملية الثلاثية الأطراف والاتفاقية رقم ١٦٠ المتعلقة بإحصاءات العمل) وتنقيح قانون العمل. وختاما، يركز التعاون مع النقابات على معايير العمل الدولية والسلامة والصحة في المهن العالية الخطورة. وعلاوة

على ذلك، طلبت وزارة العمل الكوبية مساعدة تقنية من المنظمة فيما يتعلق بتحسين إحصاءات ومؤشرات العمل.

٥ - وتؤكد منظمة العمل الدولية رأيها بأن الأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة القضايا المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - وجهت البعثة الدائمة لكوبا في جنيف إلى الاتحاد الدولي للاتصالات رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، تتضمن ملخصا أعدته الحكومة الكوبية بشأن الأضرار الرئيسية التي لحقت بالشعب الكوبي في ميداني نظم المعلومات والاتصالات، جراء تنفيذ الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

٢ - وأثيرت شواغل كوبا حيال التشويش على اتصالاتها خلال مؤتمر مفوضي الاتحاد، المعقود بأنطاليا، تركيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ودعي مدير مكتب الاتصالات اللاسلكية بالاتحاد إلى طلب المساعدة من إدارة الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة وإجراء مشاورة بشأن الموضوع.

٣ - وسيدرج مدير مكتب الاتصالات اللاسلكية قضية التشويش الضار المزعوم في تقريره الذي سيقدمه إلى المؤتمر العالمي للاتصالات اللاسلكية لعام ٢٠٠٧، المقرر عقده بجنيف في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٤ - وللدول الأعضاء في الاتحاد أن تسوي ما بينها من خلافات حول المسائل المتعلقة بتفسير أو تطبيق دستور الاتحاد واتفاقيته ولوائحه الإدارية، بما فيها لوائح الاتصالات اللاسلكية (وكلها تتناول التشويش الضار)، وفقا لأحكام المادة ٥٦ من الدستور. غير أن هذه الأحكام تفتقر إلى آليات الإنفاذ.

٥ - والغرض من دستور واتفاقية الاتحاد تيسير إقامة علاقات سلمية وتعاون دولي فيما بين الشعوب، فضلا عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال خدمات اتصالات فعالة. وفي هذا الصدد، يُعوّل على رغبة الدول الأعضاء بالاتحاد في أن تسوى الخلافات المتصلة بالصكوك الأساسية للاتحاد بصورة ثنائية، في سبيل تلافي التشويش الضار واحترام السيادة.

٦ - وفي حالة كوبا، يكمن التحدي الرئيسي في تنفيذ الحلول التقنية دون استخدام التكنولوجيات التي فُرضت قيود على تصديرها إلى كوبا.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

فيما يلي الطرق التي أثر بها الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا في البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في كوبا:

(أ) عدم القدرة على استعمال دولارات الولايات المتحدة في استيراد البضائع (لأن التحويل إلى العملات الأخرى يسفر عن خسارة اقتصادية) ومصادرة أية رسوم أو مدفوعات كوبية بتلك العملة[١]؛

(ب) تجاوزت الأضرار الاقتصادية المباشرة المتراكمة، التي يتعرض لها الاقتصاد الكوبي من جراء الحظر، مبلغ ٦٨ بليون دولار، وهذا يعني أن الأموال التي تمس الحاجة إليها قد حرمت منها البرامج الصحية والبرامج الاجتماعية الأخرى[٢]؛

(ج) يمنع الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة كوبا من استيراد أحدث مضادات الفيروسات العكوسة من الولايات المتحدة، ومن شركات بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، مُنعت شركة Abbot من بيع عقارين إلى كوبا من أجل معالجة الإيدز - Ritonavir و Liponavir + Ritonavir مما أسفر عن ارتفاع السعر ست مرات عند شرائه من شركة مصنعة أخرى[٣] وكذلك ردت شركة Gilead بأنها لا تستطيع تقديم عقار مضادات الفيروسات العكوسة Tenofovir، لأن هذا يتطلب رخصة تصدير من الولايات المتحدة. فقررت الحكومة شراء العقار من شركة Alfarma S.A. بتكاليف إضافية بلغت ٢٩٩ ٩٨٨ دولارا[٤]؛

(١) نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/10288.

(٢) نشرة الأمم المتحدة الصحفية GA/10529.

(٣) انظر A/59/PV.44، بيان من وزير خارجية كوبا، فليبْ بيريز روكي.

(٤) انظر A/61/132.

(د) تنتج كوبا مضادات الفيروسات العكوسة بنفسها، بيد أنه هناك فترة تأخر خطيرة بين اختراع مضادات جديدة للفيروسات العكوسة وبين إنتاج كوبا النسخة التي لا تحمل الاسم التجاري. ويؤثر ذلك على المدى الطويل، في الرعاية السريرية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛

(هـ) هناك عجز عام عن شراء المعدات والأدوية واللقاحات ومضادات الفيروسات العكوسة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه، والجيل الأخير من المضادات الحيوية ومواد المختبرات التي تنتجها الولايات المتحدة أو تشملها براءات الاختراع الصادرة في الولايات المتحدة حتى ولو كانت تلك المنتجات تُشترى من خلال تعاون متعدد الأطراف؛

(و) هناك عجز عن إمكانية الحصول على القروض من المؤسسات المالية الدولية، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي، من أجل الاضطلاع بأعمال التنمية[٣]؛

(ز) لا تستطيع المؤسسات المتعددة الأطراف، من قبيل وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة المصابين به ورعايتهم، بسبب عدم قدرتها على استيراد الأدوية والسلع الأخرى، كالأغذية. فعلى سبيل المثال أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه خلال قيامه بتنفيذ أحد المشاريع الممولة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، حصل تأخير تجاوز ستة أشهر في توريد اللحم المعلب للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وذلك لأن الشركة الموردة البرازيلية قد اشترتها شركة تابعة للولايات المتحدة رفضت بالتالي الالتزام بالعقد[٤]؛

(ح) عدم القدرة على إقامة شراكات مع الوكالات الأخرى، فعلى سبيل المثال، واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صعوبات في إقامة شراكات فعالة مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة التي مقرها الولايات المتحدة، بما في ذلك في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك في مجال تعزيز عمليات التبادل فيما بين الخبراء من كلا البلدين[٤]؛

(ط) أسفر الحظر المفروض على الاستيراد عن نقص في كمية الواقيات الذكرية. ففي عام ٢٠٠٥، كانت كمية الواقيات المتوافرة لا تزال غير كافية للوفاء بالطلب السنوي الذي يقدر بـ ٦٠ مليون من الواقيات الذكرية. ومن ثم، ما برحت الإصابات الجديدة في ازدياد، وبشكل رئيسي بين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ عاما؛

(ي) منذ عام ١٩٩٢، ما برح الحظر يمنع السفن من شحن أو تفريغ البضاعة في مرافئ الولايات المتحدة طوال ١٨٠ يوما بعد توريد البضاعة لكوبا، مما أثنى شركات الشحن بشدة عن توريد المعدات الطبية لكوبا. وبالتالي ارتفعت تكاليف الشحن بشكل مذهل، مما أدى بدوره إلى تقييد تدفق الأغذية والأدوية واللوازم الطبية، بل وحتى البترين من أجل عربات الإسعاف. وبين عام ١٩٩٣ و ١٩٩٦، أنفقت الشركات الكوبية مبلغا إضافيا قدره ٦,٧ مليون دولار على شحن الواردات الطبية من آسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧]

١ - لم توقع كوبا على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى طلبات اللجوء وتتخذ قرارات بشأنها بموجب ولايتها، وتساهم في تقديم المساعدات إلى اللاجئين. وحتى الآن ما زالت كوبا تحافظ على تطبيق سياستها الفعلية المتمثلة في حماية مبدأ عدم الإعادة القسرية وتقديم المساعدة في قطاعي التعليم والصحة إلى اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية، ولكنها لا تعرض إمكانات دمجهم في المجتمع المحلي. ولذا، فإنه في غياب احتمالات العودة الطوعية في أغلب تلك الحالات، يكون الحل الوحيد الدائم للاجئين في كوبا هو سعي المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلد ثالث.

٢ - ومن المتوقع أن يكون استعداد كوبا أن تصبح طرفا في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، وأن تشارك في إيجاد حلول لحالة اللاجئين داخل البلد، متوقفا على تغيير علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم، فإن أي تدابير تساهم في إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، يعتبر خطوة إيجابية قد تفضي إلى انضمام كوبا إلى تلك الصكوك.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - لا يزال الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٦٢ يؤثر سلبا في حياة الأطفال والمراهقين والنساء والأسر وحقوقهم

الأساسية. ومع فرض تدابير أخرى زيادة على التدابير القائمة، ساءت مع مر الزمن الآثار المتراكة للحصار الذي دام ٤٥ عاما.

٢ - وتواجه كوبا قيودا خطيرة في المعاملات التجارية إذ تضطر إلى استيراد المنتجات من بلدان أبعد مسافة، مما يكبدها تكاليف باهظة للغاية ويؤثر سلبا في تعاون الأمم المتحدة على جميع المستويات. وترى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن الحصار يحد من قدرتها على شراء اللوازم والإمدادات الضرورية لبرنامجها التعاوني. كما أنه يحد من قدرتها على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة للاستهلاك الأسري والاستهلاك الاجتماعي (في المدارس والمستشفيات ودور الحضانة)، مما يؤثر مباشرة في المستوى الغذائي والصحي للسكان. وهناك آثار مشابهة منها عدم تلبية الاحتياجات المتصلة بالمواد والمستلزمات التعليمية الأساسية. وفيما يلي أمثلة حية على الآثار الضارة التي يعانيها سكان كوبا من جراء الحصار.

الصحة

٣ - شُرع عام ٢٠٠٧ في الحيلولة دون حصول عدة مؤسسات صحية ومراكز للبحث العلمي في مجال التكنولوجيا الأحيائية على التمويل الدولي. وهذا يعوق تنفيذ مشروع يهدف إلى إنتاج لقاح مضاد لحمى الضنك لدى الأطفال. ولا يستطيع المركز الكوبي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية الحصول على مبلغ ٠٠٠ ٧٣٠ دولار الممنوح له على مدى ثلاث سنوات، في إطار مبادرة لقاح حمى الضنك لدى الأطفال. فقد أخطرت وزارة خزانة الولايات المتحدة كوبا بعدم إمكان حصولها على الأموال.

٤ - ورفضت وزارة التجارة في الولايات المتحدة تجديد رخصة التصدير الممنوحة لشركة BioCen، التي كانت مسؤولة عن تصدير اللقاح المضاد لالتهاب الكبد من النوع باء، Heberbiovac HB، إلى كوبا. وطلب مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية إلى اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية التوسط لكفالة تجديد رخصة التصدير ومواصلة إمداد اليونيسيف باللقاح Heberbiovac HB. ولا تزال هذه القضية في انتظار البت فيها بوزارة التجارة في الولايات المتحدة.

٥ - وحال عدم إمكانية الحصول على المعدات اللازمة دون تلقي الأطفال الذين يعانون من القصور الكلوي للعلاج عن طريق تنقية الكلى. والشركة المتعددة الجنسيات الرائدة في سوق هذه المعدات هي شركة من أمريكا الشمالية.

٦ - ولم يتمكن معهد بيدرو كوري للطب المداري من الحصول على المعدات اللازمة لتقنية الكَهْرَبِيّ (المعتمدة لرصد السَّلْمونلَة وغيرها من أنواع البكتريا التي تتسبب في التهابات

مَعِدِيَّة مِعَوِيّة خطيرة، لدى الأطفال بصفة رئيسية) لأن الشركة التي تبيعها، وهي BioRod، من أمريكا الشمالية.

الحصول على المعلومات

٧ - نتيجة للحصار، لا تستطيع المؤسسات الكوبية - ومنها تلك التي تعنى بقضايا الطفل - الحصول على تكنولوجيا الألياف البصرية للربط بشبكة الإنترنت. وهذا يحد من إمكانية الحصول على المعلومات في ميداني التعليم والصحة.

٨ - وإجمالا، فإن الحصار له آثار سلبية مباشرة في حياة الأطفال، والمراهقين، والأسر، وينتهك اتفاقية حقوق الطفل نصا وروحا.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

اتجاهات التجارة الكوبية

١ - يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الصادرات مثلت ٢,٨ بليون دولار والواردات ٩,٤ بلايين دولار من إجمالي المبادلات التجارية الكوبية من السلع لعام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل عجزا في المبادلات التجارية من السلع مقداره ٦,٦ بلايين دولار، بزيادة قدرها بليونان من الدولارات قياسا على السنة السابقة[٥]. ولئن كانت البيانات المحدثة المتاحة بشأن كوبا محدودة، فإن البيانات التقديرية لعام ٢٠٠٥ أشارت إلى أن المواد الخام والمعادن، والأغذية والزراعة، والسلع المصنعة مثلت، في تلك السنة، ٤٨ و ٣٠ و ٢٢ في المائة، على التوالي، من الصادرات الكوبية[٦]. وكان الاتحاد الأوروبي أكبر سوق للسلع الكوبية إذ استأثر بنسبة ٤٢ في المائة من الصادرات الكوبية، ومعظمها من فئتي المواد الخام والمعادن والأغذية والزراعة. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثاني سوق للسلع الكوبية، وكان معظمها من فئة السلع المصنعة، التي مثلت ٢٠ في المائة من الصادرات الكوبية. أما بالنسبة لباقي العالم، فقد شكلت المواد الخام والمعادن، والأغذية والزراعة معظم السلع التصديرية، إذ مثلتا ٢١ و ١٣ في المائة من الصادرات على التوالي.

(٥) حسابات أمانة الأونكتاد استنادا إلى قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأساسية وتقديرات شعبة الإحصاءات.

(٦) حددت أمانة الأونكتاد أرقام عام ٢٠٠٥ استنادا إلى تقديرات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالواردات الكوبية، فقد استأثرت السلع المصنعة بأكبر حصة، إذ مثلت ٥٣ في المائة منها، تلاها الوقود بنسبة ٢٣ في المائة منها والأغذية والزراعة بنسبة ٢٢ في المائة منها. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر مصدر للواردات الكوبية، وكانت حصتها منها ٣٧ في المائة. وكانت حصة الاتحاد الأوروبي منها ٢٦ في المائة في حين حظيت الولايات المتحدة بنسبة ٨ في المائة منها، وهي نسبة تعكس صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية والطبية التي سمح بها بموجب قانون إصلاح العقوبات التجارية وتعزيز الصادرات لعام ٢٠٠٠.

٢ - وبخصوص تجارة الخدمات، فإن تقديرات الأونكتاد تشير إلى أن الصادرات بلغت ٣,٩ بلايين دولار والواردات ٠,٨ بليون دولار، مما يمثل فائضا في تجارة الخدمات مقداره ٣,١ بلايين دولار، بزيادة قدرها ٠,٣ بليون دولار عن السنة السابقة[٧]. وأفيد بأنه إذا كانت السياحة الدولية قد أدت في النصف الثاني من التسعينات إلى زيادة القدرة الاستيرادية لكوبا، فإن المحرك الرئيسي في السنتين الماضيتين كان هو زيادة المكاسب المتأتية من بيع الخدمات الفنية وغيرها من الخدمات، وبخاصة لفنزويلا، وصادرات النيكل الناتجة عن الزيادة السريعة في السعر الدولي[٨]. وأشارت التقديرات إلى أن نمو الإيرادات الكوبية تراوح عام ٢٠٠٦ بين ٩,٥ و ١٢,٥ في المائة، وكان معدل النمو هذا في الواقع من أعلى المعدلات في المنطقة. وقد ساهمت زيادة القدرة الاستيرادية واتفاقات التعاون الجديدة المبرمة مع جمهورية فنزويلا البوليفارية والصين بشأن التجارة والاستثمار وخطوط الائتمان إسهاما كبيرا في نمو اقتصاد كوبا عام ٢٠٠٦.

٣ - وبصدد التدفقات الرأسمالية، فإن تقديرات الأونكتاد تشير إلى أن أرصدة الاستثمارات المباشرة الأجنبية السنوية بلغت نحو ٧٥ مليون دولار خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥[٩]. وأفيد أيضا أن القروض الجديدة من الصين وغيرها من المقرضين أدت إلى حدوث فائض صاف في حساب رأس المال عام ٢٠٠٦.

---

(٧) قاعدة بيانات الإحصاءات العالمية للأونكتاد، ليست البيانات الخاصة بتجارة الخدمات في كل قطاع على حدة متاحة بالنسبة لكوبا.

(٨) وحدة المعلومات بمجلة الإيكونوميست ''التقرير القطري: كوبا''، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

(٩) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦، صحيفة الوقائع بشأن كوبا، الأونكتاد، http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2441&lang=1.

المبادرات التي اتخذتها كوبا في منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بالحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة

٤ - اتخذت كوبا في منظمة التجارة العالمية، منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، عددا من المبادرات التي تتناول الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة. وعملا بأحكام المقرر المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن تمديد فترة الإعفاء من تطبيق المادة الخامسة عشرة (٦) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤، قدمت حكومة كوبا التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦، وطلبت أيضا تمديد فترة الإعفاء، التي كان من المقرر انتهاء أجلها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦[١٠]. ومُددت فترة الإعفاء من تطبيق المادة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[١١]. وقدر التقرير السنوي التكلفة الاقتصادية التراكمية المترتبة على الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة التي يتحملها الاقتصاد الكوبي بأكثر من ٨٦ بليون دولار[١٢]. وذكر التقرير أيضا أن الأضرار الاقتصادية المباشرة التي أصابت كوبا جرّاء الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة فاقت ٤,١٠٨ بليون دولار عام ٢٠٠٥، بينما بلغت الأضرار التي أصابت التجارة الخارجية لكوبا أكثر من ٩٤٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥، بزيادة بلغت ١٥ في المائة عن العام السابق. وبلغت التكلفة المالية المتصلة بتصنيف كوبا على أنها تمثل عنصر مخاطرة مرتفع، بسبب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة، أكثر من ٣٢٠ مليون دولار، وبلغ مجموع الأصول المجمدة في المصارف الأمريكية نتيجة لهذا الحظر ٢٦٨ مليون دولار، في العام نفسه. وأُلقي الضوء أيضا على الآثار التي تتحملها بلدان ثالثة بسبب تطبيق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا خارج الحدود الإقليمية، وقد حُددت التدابير المتعلقة بذلك في مفاوضات الدوحة، على النحو الذي ستتم مناقشته أدناه.

٥ - وعرّفت كوبا، في اجتماع فريق التفاوض المعني بإمكانية الوصول إلى السوق المنعقد في إطار مفاوضات الدوحة، تدابير الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على أنها تتعارض

(١٠) وثائق منظمة التجارة العالمية، ”كوبا - المادة الخامسة عشرة (٦) - تقرير عام ٢٠٠٦ المقدم من حكومة كوبا بموجب المقرر المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١“، G/C/W/562، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(١١) وثائق منظمة التجارة العالمية، ”كوبا - المادة الخامسة عشرة (٦)، المقرر المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦“، WT/L/678، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(١٢) قُدرت الأضرار غير المباشرة أيضا بمبلغ ٥٤ بليون دولار.

مع مبادئ وقواعد والتزامات منظمة التجارة العالمية، وبأنها مسألة تثير قلق أطراف متعددة في ضوء تطبيق الحظر خارج الحدود الإقليمية[١٣].

التطورات التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية

٦ - إن التقرير الثاني المقدم من اللجنة المعنية بتقديم المساعدة إلى كوبا الحرة إلى رئيس الولايات المتحدة، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، قد أوصى بتشديد الحظر[١٤].

٧ - وتتواصل المعركة القانونية التي ظلت دائرة لمدة عقد بين شركة Bacardi USA والشركة الفرنسية Pernod Ricard، فيما يتصل بصلاحية استخدام العلامة التجارية Havana Clup. وكان مكتب تسجيل البراءات والعلامات التجارية بالولايات المتحدة قد أعلن، في آب/أغسطس ٢٠٠٦، إلغاء تسجيل حكومة كوبا للعلامة التجارية Havana Club المتعلقة بمشروب الروم. وبناء عليه، قامت شركة Pernod Ricard، التي تملك حق استخدام العلامة التجارية حسب إفادة حكومة كوبا، بالطعن في قرار المكتب، محتجة بأنه يشكِّل انتهاكا للقرارات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بشأن المادة ٢١١ من قانون التملك الشامل لعام ١٩٩٨ بالولايات المتحدة[١٥]. وفي غضون ذلك، تم في آذار/مارس ٢٠٠٧ استجابة للقرارات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، تقديم مشروع قانون مزدوج (H.R.1306 و S.749)، ليتم بموجبه إدخال تعديلات على حكم من أحكام قانون التملك، مضى على صدوره عشر سنوات، وتقضي بعدم توفير الحماية للعلامات التجارية المتصلة بالأعمال التجارية التي انتزعت حكومة كوبا ملكيتها من أصحابها[١٦].

٨ - وأعلن المدعي الاتحادي للمقاطعة الجنوبية بولاية فلوريدا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عن تشكيل فرقة عمل اتحادية جديدة لإنفاذ الجزاءات التجارية والاقتصادية ضد كوبا، باسم ''فرقة العمل المعنية بإنفاذ الجزاءات ضد كوبا''، وذلك بهدف ''إجراء

(١٣) وثائق منظمة التجارة العالمية، ''بيان مقدم من كوبا''، TN/MA/NTR/2، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، و TN/MA/W/82، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ومن أمثلة التدابير المذكورة قانون هيلمز - بيرتون، وقانون المساعدة الأجنبية المقدمة من الولايات المتحدة لعام ١٩٦١؛ وقانون تصنيف التعريفات لعام ١٩٦٢، وما إلى ذلك.

(١٤) انظر www.cafc.gov.

(١٥) Caribbean Net News, "New battle lines drawn in Cuban rum wars" (جبهات جديدة في حرب مشروب الروم الكوبي)، ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦. انظر أيضا الوثيقة A/61/132، الحاشية ٢٢.

(١٦) انظر http://www.govtrack.us/congress/bill.xpd?bill=s110-749، و http://www.govtrack.us/congress/bill.xpd?bill=h110-1306.

تحقيقات نشيطة حول انتهاكات الجزاءات الاقتصادية والتجارية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا، وحول إنفاذ تلك الجزاءات من خلال الدعاوى الجنائية الاتحادية''[١٧].

٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم عرض مشروعي قانونين (H.R.624 و H.R.654) فيما يتعلق بالحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ويتمثل القصد من مشروع القانون الأول في رفع الحظر، والقصد من الثاني في إنهاء القيود المفروضة على السفر بين كوبا والولايات المتحدة. لكن وردت معلومات تفيد بأنه قد لا يتسنى اعتماد مشروعي القانونيين المذكورين هذا العام[١٨]. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، قُدم مشروع قانون (H.R.1026) يتعلق بإلغاء قانون تيسير الصادرات الزراعية لعام ٢٠٠٧، وهو نظام وضعته وزارة الخزانة عام ٢٠٠٥، ويشترط فيه دفع قيمة الصادرات الزراعية نقدا قبل مغادرة السفن للموانئ، بدلا عن الدفع عند التسليم[١٩]. وعلاوة على ذلك، يرمي مشروع القانون إلى تخفيف القيود المفروضة على سفر المسؤولين الكوبيين وممثلي القطاع الزراعي بالولايات المتحدة. وقُدم مشروع قانون مشابه (S.1673)، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

١٠ - وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ، شرعت لجنة التجارة الخارجية التابعة للولايات المتحدة، بطلب من اللجنة المالية بمجلس الشيوخ في إجراء تحقيق حول الآثار المترتبة على القيود المفروضة على التجارة مع كوبا والسفر إليها، فيما يتعلق بالصادرات الزراعية وصادرات الأسماك ومنتجات الغابات المتجهة من الولايات المتحدة إلى ذلك البلد. وستتولى لجنة التجارة الدولية أيضا تقدير حجم مبيعات الولايات المتحدة من المنتجات الزراعية ومنتجات الأسماك والغابات، في إطار ثلاثة سيناريوهات: (أ) في حالة رفع القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الصادرات الزراعية؛ (ب) في حالة رفع القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على سفر رعاياها إلى كوبا؛ (ج) في حالة إلغاء القيود التي تفرضها الولايات المتحدة والتي تؤثر في الصادرات الزراعية، ورفع القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على السفر. وسيقدم التقرير إلى اللجنة بحلول ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧[٢٠].

---

(١٧) ''الولايات المتحدة تعلن عن إجراءات بشأن الحظر المفروض على كوبا والحظر المفروض على هايتي: استهداف الذين يخرقون الحظر على كوبا وتعديل حظر الأسلحة المتعلق بهايتي''، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-english&y=2006&m=October&x=20061011704391xeneerg0.2698328.

(١٨) Washington Trade Daily, "No Cuba Trade Bill This Year", Vol. 16, No. 119، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

(١٩) ''مكتب الشؤون الزراعية يؤيد القانون المتعلق بكوبا''، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧. نقلا عن صحيفة Cuba Journal.

(٢٠) نشرة أنباء لجنة التجارة الخارجية التابعة للولايات المتحدة 07-036، ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ "ITC to investigate economic impact of US trade and travel restrictions with Cuba on US agriculture exporters" (لجنة التجارة الخارجية سوف تستطلع مدى تأثير قيود التجارة والسفر التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا، في الصادرات الزراعية التي تصدرها الولايات المتحدة.

الآثار

١١ - بالرغم من اتخاذ القرار ١١/٦١ لم يحدث تغير في سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بالحظر المفروض على كوبا، منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وما زال الحظر مشددا ويفرض قيودا اقتصادية وتجارية ومالية قاسية على كوبا، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف يتحملها ذلك البلد. وبينما بدت على اقتصاد كوبا بوادر إيجابية عام ٢٠٠٦، بسبب تعزيز الروابط الاقتصادية مع البلدان النامية، وبخاصة جمهورية فنزويلا البوليفارية والصين، علاوة على البادرة الإيجابية المتصلة بارتفاع الأسعار الدولية للنيكل، فإنه لا يخفى أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة أدى إلى تحمل كوبا تكلفة باهظة جراء الفرص المهدرة وأعاق جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري العالمي. وأثر هذا بشكل سلبي في نمو الناتج المحلي الإجمالي وعائدات الصادرات والإنتاج الصناعي والزراعي والتجارة، والقطاعات الاجتماعية كالأغذية والصحة والتعليم والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا في كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبت على الجانب المتعلق بتطبيق الحظر خارج الحدود الإقليمية نتائج مهمة فيما يتعلق بتحول التجارة بعيدا عن كوبا وبيئة الأعمال التجارية، في ضوء ما للولايات المتحدة الأمريكية من مصالح كبيرة في المؤسسات عبر الوطنية. ولم يقتصر تأثير الحظر على الرعايا الكوبيين فقط، بل امتد إلى رعايا بلدان ثالثة ورعايا الولايات المتحدة، من حيث عدم قدرتهم على التعامل مع كوبا في المجالات الاقتصادية والأكاديمية والاجتماعية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا

[الأصل: بالانكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - واظب مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا منذ ١٩٩٢، على إعداد تقارير سنوية عن الآثار المترتبة على الحظر. وكانت الحالة عام ٢٠٠٦ شبيهة جدا بما كانت عليه خلال السنوات السابقة. ويبدو أثر الحظر واضحا في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في البلد، حيث يؤثر في فرص التنمية الوطنية والمحلية وتنشأ عنه صعوبات اقتصادية تؤثر بشكل سلبي في معظم الفئات الضعيفة بين السكان.

٢ - وتفيد تقديرات السلطات الكوبية بأن الأضرار التراكمية المباشرة وغير المباشرة التي أصابت الاقتصاد الكوبي بسبب الحظر، منذ أوائل الستينات، قد بلغت ٨٦,١٠٨ بليون دولار.

٣ - وحد الحظر من إمكانية حصول كوبا على الائتمانات الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وحد هذا من إمكانية الحصول على الموارد من أجل توفير الدعم المالي للخطط الإنمائية الوطنية و/أو المحلية في كوبا.

٤ - وكانت هناك صعوبة شديدة أيضا في تشكيل الشراكات والتعاون في العمل مع المنظمات غير الحكومية بالولايات المتحدة، علاوة على صعوبة تعزيز تبادل الزيارات بين الخبراء من البلدين. وحد الحظر من عمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة، في مجال تنفيذ أنشطة إنمائية في كوبا، وقلت نتيجة ذلك أيضا إمكانية قيام شراكات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعات المجتمع المدني الكائنة في الولايات المتحدة.

٥ - وأدى الحظر أيضا إلى نتائج سلبية في مجال أنشطة التعاون الخارجي، وأفضى إلى صعوبات كثيرة في مجال تنفيذ البرامج والمشاريع، بسبب القيود التجارية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة، كما كان له تأثير أيضا في التكلفة النهائية لاستيراد المدخلات التي يتم شراؤها من بلدان أخرى. ونظرا إلى موقع كوبا الجغرافي فإن سوق الولايات المتحدة تمثل أقرب منطقة تجارية تتوافر فيها أفضل الشروط وأكبر قدر من التنوع. إلا أن الشركات الكوبية لا تزال غير قادرة على شراء منتجات وقطع الغيار والتكنولوجيات داخل إقليم الولايات المتحدة، أو من شركاتها. وأصبحت كوبا نتيجة لذلك مجبرة على شراء واستيراد المنتجات من أماكن أبعد وبتكلفة أعلى بكثير. وأثر هذا بشكل مباشر في التعاون الإنمائي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال زيادة كل من تكاليف المعاملات المتعلقة بمدخلات المشاريع وتكاليف نقل البضائع المستوردة.

٦ - ومن الأمثلة الواضحة لما سبق ذكره، المشروع الذي يموله الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. فقد طلب المشروع، وفقا للإجراءات المعمول بها في مجال المشتريات، تقديم عروض بشأن الأدوية التي يحتاج إليها مرضى الإيدز، بغية كفالة حصول جميع المصابين بالمرض على العلاج المطلوب للفيروسات العكوسة. ونظرا إلى استحالة شراء المنتجات المتعلقة بهذا النوع من العلاج من مختبرات الولايات المتحدة مباشرة، أو من فروعها في البلدان الأخرى، فقد تعين شراء الأدوية من بلدان ثالثة، ومن موردين ثانويين، بأسعار تفوق كثيرا أسعارها في السوق العالمية. وبالرغم من أن أسعار الأدوية قد انخفضت، حسب ما توضحه قوائم الأسعار العامة، فإن كوبا لا تنتفع من هذا الفارق في السعر، في واقع الأمر.

٧ - وهناك قيود أيضا فيما يتعلق بالحصول على العروض المتعلقة بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. فقد أوضح الاتحاد الدولي للمستوصفات وبعثة فارما، في مرات عديدة، عدم قدرتهما على إيجاد شركات ترغب في بيع الأدوية للمشروع في كوبا. وتذكر تحديدا في هذا الصدد حالة الدواء Lopinavir-Ritonavir الذي تصنعه شركة Abbot التابعة للولايات المتحدة. وهناك بضع حالات حاولت فيها شركات المستحضرات الصيدلانية الحصول على تراخيص بالتصدير من وزارة التجارة التابعة للولايات المتحدة، لكنها قررت التخلي عن ذلك بسبب الإجراءات البيروقراطية التي تعوق المشتريات وتتسبب في تأخيرها. وتنطبق هذه الحالة على شركات مثل Gilead و Puerto Rico Pharmaceutical، اللتين شرعتا في عملية الحصول على ترخيص للصادرات من أجل عقار Viread، لكنها لم تتمكن مطلقا من إكمال هذه العملية. ومن ثم فإن التأثير السلبي للحظر لم يصب الأسعار فقط بل امتد إلى إمكانية توفير العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة ذاتها، لمرضي الإيدز الكوبيين. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عجز مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا عن الاستفادة من الاتفاق المؤسسي الطويل الأجل، الذي تم توقيعه بين البرنامج الإنمائي وشركة Dell، واضطر إلى شراء المعدات الحاسوبية من موردين آخرين، بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها وحدة المشتريات التابعة للبرنامج. وتعين، نتيجة لذلك، شراء المعدات بأسعار أعلى. وتشبه ذلك أيضا حالة تراخيص البرمجيات. إذ لا يتيسر للمكتب على الدوام استخدام برمجيات الحاسوب التي تعتمدها الشركات المنتجة بسبب عدم توافر التراخيص التي تتيح استخدام تلك البرمجيات في العمليات التي تنفذ في كوبا.

٨ - ويواجه مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا صعوبات في مجال الحصول على تراخيص البرمجيات من أجل الاستخدام المشروع لحزمة Office Package والبرمجيات الضرورية لتنفيذ الأنشطة البرنامجية والتشغيلية بكفاءة.

٩ - ونظرا إلى محدودية الخدمات المالية التي توفرها مصارف الولايات المتحدة لكوبا، يتعين على عمليات البرنامج الإنمائي استخدام تدابير إدارية إضافية من أجل تنفيذ عمليات تمويل البرامج، مما يؤدي إلى تحمل المكتب تكاليف أعلى.

١٠ - وأثّر الحظر أيضا في المسؤولين الكوبيين الذين يعملون على توفير الدعم لأهداف منظومة الأمم المتحدة، علاوة على دعم أهداف المنظمة نفسها. إذ يتعين طلب تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة للموظفين الوطنيين والدوليين التابعين للبرنامج الإنمائي في هافانا، الذين يتعين عليهم السفر إلى المقر في نيويورك، قبل وقت طويل من موعد السفر. وبالرغم من الامتثال إلى شروط الولايات المتحدة فإنه لا يتسنى الحصول على التأشيرات في

الوقت المناسب على الدوام. ويمنع ذلك موظفي البرنامج الإنمائي الكوبيين في كثير من الأحيان، من المشاركة في حلقات العمل التدريبية والاجتماعات الرسمية، ويُحرم بذلك كلا من مكتب المقر والمكتب القطري من الحصول على خبرات قيّمة ومن اقتسام مثل تلك الخبرات. وتنطبق هذه الحالة أيضا على الوفود الرسمية الكوبية المتوجهة إلى حلقات العمل التي تنعقد تحت رعاية البرنامج الإنمائي في الولايات المتحدة، بما في ذلك الوفود الحكومية ووفود المنظمات غير الحكومية والجامعات، وغيرها من الأطراف الفاعلة الأخرى في المجال الإنمائي. وتؤدي التغييرات التي يتعين إدخالها في آخر لحظة على مواعيد السفر، من أجل استيعاب الآثار المترتبة على التأخر في منح التأشيرات، إلى تحمل المكتب القطري تكاليف إدارية أعلى.

١١ - وأخيرا، يواجه مسؤولو البرنامج الإنمائي الذين يسافرون في مهام رسمية إلى المقر، صعوبات في مجال شراء تذاكر الطيران للسفر من كوبا إلى الولايات المتحدة، ويتعين عليهم بذلك البحث عن مسارات تأخذهم إلى هناك عبر طرق معقدة ومرتفعة التكاليف. ويؤدي هذا إلى قيام بعثات تتجاوز تكاليفها النهائية التكاليف المدرجة في الميزانية، بسبب التكاليف الإضافية الناتجة عن تحويل الرحلات لتمر بكندا أو المكسيك أو بنما ناهيك عما يستغرقه ذلك من وقت.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - ردا على طلب معلومات موجزة عن التطورات ذات الصلة منذ عام ٢٠٠٦ حول كيفية تأثير الحظر في قدرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على العمل مع الشعب الكوبي ومن أجله، تشير المنظمة إلى أنها ليست وكالة تمويل، وإنما هي وكالة تقنية متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا تدير عددا كبيرا من المشروعات في كوبا يمكن قياس مدى التأثير الواقع عليها.

٢ - وقد ظلت الحالة نسبيا دون تغيير يذكر منذ عام ٢٠٠٦. ففي مجال تخصص المنظمة - التربية والعلم والثقافة والاتصالات والمعلومات - من الصعب تحديد الأثر الكمي الذي يحدثه هذا الحظر في البرامج التي تنفذها المنظمة. أما من زاوية الكيف فمن الممكن تكرار الملاحظات التالية: ففي مجال التربية، ما زال الحظر يؤثر في توافر المصادر التربوية. وفي مجال العلم، يحد الحظر من القدرة على شراء مواد علمية حديثة. كما أن التبادل العلمي وغيره من أشكال التبادل الأكاديمي والمهني يزداد صعوبة بسبب سياسات منح التأشيرات، الأمر الذي

يجعل من حركة السفر والدراسة أمرا صعبا. وفي مجال الثقافة، يؤثر الحظر في قدرة الحصول على مواد لحفظ الآثار، والإمدادات اللازمة للصناعات الثقافية، والتعاون مع مؤسسات الولايات المتحدة المستعدة لذلك لولا الحصار، بما في ذلك التبادل الثقافي. وفي مجال الاتصالات والمعلومات، لا تستطيع كوبا الحصول على كابلات الألياف الضوئية التي تمتد تحت الماء وتشرف عليها شركات تابعة للولايات المتحدة، ولا على تراخيص البرمجيات، ومعدات معيَّنة. وفي هذا المجال، يصعب، مع ذلك، فصل تأثيرات الحظر عن العوامل الكلية التي تؤثر في حرية تدفق المعلومات واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل البلد.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠٠٧]

نظرا إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليس وكالة مقيمة، فليس له بالتالي مشروعات ميدانية في كوبا. ومع ذلك فإنه يحتفظ بتعاونه مع كوبا في عدد من المسائل الموضحة فيما يلي:

(أ) الإعلام والوعي: شاركت كوبا في الآونة الأخيرة في مسابقة رسومات الأطفال التي نظمها البرنامج؛

(ب) تشارك كوبا في مشروعي مرفق البيئة العالمية التاليين: المواطنة البيئية العالمية، والطاقة باستخدام الكتلة الحيوية في Isle of Youth (جزيرة الشباب)؛

(ج) تتعاون كوبا بصورة فعالة في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ويقدم خبراء كوبيون في إطار عمل برنامج البيئة في تلك المنطقة، بدعم أنشطة تنفذ في جامايكا والجمهورية الدومينيكية وهايتي تحديدا؛

(د) كما يعمل برنامج البيئة مع العديد من أصحاب المصلحة في كوبا على صياغة تقارير عن حالة البيئة (تقارير التوقعات البيئية العالمية)؛

(هـ) تشارك كوبا في الفريق العامل المعني بالمؤشرات البيئية الذي شكّله المنتدى الوزاري المعني بالبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل التنمية المستدامة.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧]

١ - تتمثل الولاية الممنوحة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تنسيق تنفيذ برنامج عمل الموئل ومساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية. وإن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا، يحد بشدة من حرية التجارة ونقل المعرفة والخبرة العلمية والتكنولوجية لصالح الأغراض السلمية والإنسانية، ويؤثر تأثيرا سلبيا بالتالي في المستوطنات البشرية فيما يتعلق بالسلع والخدمات والتكنولوجيات. وبهذه الطريقة، يقوض الحظر قدرة حكومة كوبا على تنفيذ برنامج الموئل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمستوطنات البشرية.

٢ - إن تشييد المستوطنات البشرية والمحافظة عليها، وكذلك إعادة بنائها في أعقاب الكوارث الطبيعية يتطلبان إمدادات مستقرة من مواد وأدوات ومعدات (تكنولوجيا) البناء، وكذلك الطاقة والمواد الخام. والواردات التي تحتاجها برامج وخطط الإسكان والبنية الأساسية والخدمات تتأثر تأثرا خطيرا بالحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

٣ - والحظر المفروض على إمكانية وصول كوبا إلى سوق الولايات المتحدة، يرغم كوبا على شراء المنتجات من بلدان أخرى. ويتحقق ذلك بأسعار أعلى نتيجة فروق الأسعار عن أسواق أمريكا الشمالية، وارتفاع التكاليف المرتبطة بالنقل، وارتفاع أسعار الفائدة المرتبطة بعامل الخطر المتوقع، وكذلك التباين في أسعار الصرف والرسوم المصرفية المرتبطة بالمعاملات المتعددة العملات. كما أن زيادة طول المسافات بسبب استحالة استخدام مرافق النقل التابعة للولايات المتحدة، وكذلك العقوبات المفروضة على السفن التجارية التابعة للبلدان الأخرى التي تتاجر مع كوبا، تشكل كلها عوامل في تأخير وتعقيد عمليات الشراء.

٤ - ومن بين العقبات الأخرى المهمة، محدودية نقل التكنولوجيات الأكثر كفاءة والسليمة بيئيا، بسبب الحظر على استخدام براءات الاختراع التي منشؤها الولايات المتحدة، أو تلك التي تسوقها شركات الولايات المتحدة تجاريا.

٥ - كما أن القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الطاقة، وتكنولوجيات توفير الطاقة والنفط، تشكل أحد أسباب الفشل في التخطيط للمستوطنات البشرية وإدارتها. وينطبق ذلك بشكل خاص على توفير الخدمات الأساسية في المدن مثل النقل، وتجميع المخلفات الصلبة والتخلص منها، وتوفير مياه الشرب والصرف الصحي، والتصدي بشكل

عاجل للمخاطر مثل الحرائق والفيضانات والأعاصير. فالحظر المفروض على كوبا يرغمها على استخدام بدائل لا تتسم بالكفاءة ولا تحافظ على استدامة البيئة في أغلب الأحيان. كما أن قلة إمكانية الحصول على الكيمائيات والمعدات اللازمة لمعالجة مياه الشرب ومياه الفضلات بأسعار زهيدة، لها تأثيرها الكبير في جودة تلك الخدمات وإمكانية الحصول عليها، بما يحدثه ذلك من تأثيرات سلبية في سلامة البيئة وصحة الجماهير.

٦ - ومسألة المطالبات القائمة المتعلقة بممتلكات كان يمتلكها من قبل مواطنون من الولايات المتحدة، أو مواطنون كوبيون متجنِّسون بجنسيتها، تعوق استخدام وإصلاح مرافق مهمة وتؤثر سلبا في تنمية المدن والعقارات بصورة رشيدة ومترابطة.

٧ - كما أن القيود المفروضة على منح التأشيرات وعلى حركة السفر تحول دون التبادلات العلمية والتقنية والثقافية، وتجعل من الصعب على المخططين والمهندسين المعماريين والعاديين وعلماء الاجتماع السفر إلى كوبا لإسداء المشورة إلى نظرائهم الكوبيين بشأن تصميم وتخطيط وإدارة أنشطة الإسكان والمستوطنات البشرية.

٨ - ومن منظور المستوطنات البشرية أساسا، فإن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا له تأثيراته السلبية الاجتماعية والبيئية في تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية وفي سلامة البيئة، وبالأخص بالنسبة للفئات الفقيرة والمحرومة من السكان.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالانكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - كما سبق أن قلنا في مناسبات سابقة، ولا سيما في سياق عولمة العلاقات التجارية والمالية، فإن وجهة نظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) هي أن الحظر يحدث آثارا سلبية في التنمية الاقتصادية في كوبا. ورغم أن منظمة اليونيدو تواصل برامجها للتعاون التقني مع كوبا، فإن فعالية وتأثير مثل هذا التعاون قد تتأثر سلبا كلما طالت مدة الحظر.

٢ - وتواصل منظمة اليونيدو في الوقت الحاضر تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج المتكامل لكوبا، الذي يشتمل على عناصر تتعلق بتنمية المشاريع التجارية؛ وكفاءة الطاقة والمصادر البديلة لها؛ وإدارة البيئة بصورة أنظف وأكثر استدامة؛ والصناعات الزراعية. وتقوم حكومتا أستراليا وسويسرا - بجانب مرفق البيئة العالمية ومنظمة اليونيدو - بتمويل ذلك البرنامج.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥]

١ - ظل صندوق الأمم المتحدة يعد منذ عدة سنوات تقارير عن آثار الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي ظلت تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا طوال الأربعين عاما الماضية. و لم يطرأ أي تغيير على الحالة في فترة الإثني عشر شهرا الماضية: فقد ظلت التدابير التي جاء بها الحظر كما هي، بما أسفرت عنه من آثار سلبية. ويتعين التأكيد هنا على أن هذه التدابير تؤثر أساسا في الشعب الكوبي وتعوق التنمية الاجتماعية والثقافية ومستوى معيشة الشعب الكوبي أيضا، لا سيما أكثر الفئات ضعفا. كما تسفر تلك الحالة عن نتائج سلبية، على برامج التعاون الخارجية، بسبب استحالة شراء معدات وأدوية ومواد المختبرات تنتجها الولايات المتحدة أو تدخل ضمن براءات الاختراع في تلك الدولة. كما أنه من الصعب للغاية إقامة شراكات أو تعاون مع المنظمات غير الحكومية التابعة للولايات المتحدة، أو تشجيع تبادل الخبراء بين البلدين.

٢ - وقد أدت الأعباء المالية والحواجز التجارية القائمة في نظام الرعاية الصحية بوجه خاص إلى نقص العقاقير والأدوية والمعدات وقطع الغيار، أو توافرها بصورة متقطعة. كما يعرقل ذلك تجديد المستشفيات وغيرها من البنى الأساسية التي تقدم الرعاية الصحية. وتحدث القيود المطبقة على الواردات بموجب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة تأثيرا مباشرا في الوضع المتعلق بالصحة الإنجابية للسكان. ورغم أن سكان كوبا لديهم معرفة وافية بأكثر وسائل منع الحمل شيوعا، وأن هناك إقبال شديد على تلك الوسائل، فإن توافرها وجودتها محدودان للغاية، وكذلك الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، والمعدات اللازمة لرعاية حالات الولادة الطارئة وغير ذلك من السلع المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية.

٣ - ونظرا إلى أن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة يحول دون إمكانية حصول كوبا على المنتجات والإمدادات الواردة من الولايات المتحدة، فإن السلع المتعلقة برعاية الصحة الجنسية والإنجابية وما يتصل بها من مواد يتعين شراؤها من أوروبا أو آسيا بأسعار أعلى وتكاليف شحن أكثر. ويساهم هذا الوضع في زيادة تقليص قدرة كوبا الشرائية. كما أن القيود التجارية تحد من إمكانية حصول كوبا على الحصول على أحدث التكنولوجيات، والأدوية الجديدة، والمنتجات اللازمة للصحة الإنجابية.

٤ - ورغم أن الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي قد انخفضت بشكل عام، فإن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في تزايد. وحتى على الرغم من أن أغلب الإصابات (٨٠٪ من المجموع) تحدث بين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ عاما، فقد لوحظت زيادة في حالات الإصابة لدى الإناث في السنوات الخمس الأخيرة. وبدأت حالات الإصابة بمرض الإيدز في الانخفاض عام ٢٠٠٢، لسبب أساسي هو أن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أصبحوا يحصلون مجانا على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، الذي قد يؤخر إصابتهم بالإيدز. وقد استطاعت كوبا أن تسيطر على انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لمدة ٢٠ عاما تقريبا منذ ظهور هذا المرض فيها. فمعدلات انتشار المرض منخفضة للغاية إذا قورنت بغيرها من بلدان البحر الكاريبي. ولكن توافر الواقي الذكري ما زال غير كاف مقارنة بالطلب عليه. وتساهم المنحة التي يقدمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والملاريا والسل في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ في تخفيف هذا الوضع جزئيا.

٥ - وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية لدى المراهقين والشباب، فإن جزءا مهما من الطلب ما زال قائما على المعلومات المطبوعة ومواد التوعية المتصلة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والإيدز، ومنع الحمل غير المرغوب فيه. وقد انخفضت معدلات الإجهاض، ولكن نظرا إلى ارتفاع معدلات الإجهاض بين النساء دون سن العشرين، فإن الأمر بحاجة إلى معلومات وإلى إسداء المشورة وتدريب مقدمي هذه الخدمات على الوسائل المناسبة لمنع الحمل. وطبقا لبرنامج المساعدة الحالي، يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم جهود الحكومة المبذولة لتدريب المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين على تقديم التوعية الجنسية إلى المراهقين والأطفال في المدارس، ولإنتاج وسائل للتوعية بالصحة الإنجابية في المدارس. ولكن هذا الإسهام لا يغطي سوى جزء من احتياجات كوبا.

٦ - وقد أضر الحظر أيضا بالخدمات التي تقدم إلى سكان كوبا المسنين. فنتيجة القيود المالية وما يترتب عليها من نقص جميع أنواع المواد، أصبحت الحكومة غير قادرة على تلبية احتياجات هذه الفئة السكانية، وبالأخص من زاوية توفير الإسكان والصيانة والإمدادات والمعدات الطبية لأماكن الرعاية الصحية ومراكز الرعاية النهارية. وسيحتاج الأمر إلى مزيد من الدعم في المستقبل، مع زيادة أعداد المسنين ضمن عملية التحول الديموغرافي الذي تمر به كوبا.

٧ - والمصادر الدولية لمساعدة كوبا محدودة للغاية في الوقت الحاضر. وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو أحد مصادر التمويل المعدودة التي تساند خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والسكان والتنمية، والبرامج الجنسانية. ويساعد التعاون المقدم من الصندوق على بناء القدرات ووضع نماذج لأفضل الممارسات، التي قد تفيد بلدانا أخرى في المنطقة. ورغم أنه تحققت بالفعل نتائج مهمة في مجال السكان والتنمية، ومسائل الصحة الإنجابية والشؤون الجنسانية، فإن استمرار الدعم المقدم إلى كوبا مسألة ضرورية لتحقيق أهدافها الوطنية في هذه المجالات ومنع حدوث أي انتكاسات فيها.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - لا يشترك الاتحاد البريدي العالمي، بوصفه إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، في تنفيذ القرار ١١/٦١ مباشرة. إذ ما برح الاتحاد البريدي العالمي يعتبر كوبا دائما عضوا كامل العضوية في المنظمة. وكوبا، بهذا الوصف، تتمتع بذات الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون في الاتحاد البريدي العالمي. وفي الآونة الأخيرة، استفادت كوبا من مساعدات الاتحاد البريدي العالمي في ميدان الإصلاح والتحديث على الصعيد الإقليمي، ومشاريع التدريب وحسابات التكاليف.

٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تقوم كوبا بدور فعال في أنشطة الاتحاد البريدي العالمي وهيئاته. فعلى سبيل المثال، انتُخبت كوبا عضوا في مجلس العمليات البريدية التابع للاتحاد عام ٢٠٠٤، كما أنها عضو في عدد من اللجان والأفرقة العاملة التابعة للمجلس.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

ما برح الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة يحد بشدة من التجارة كما أن له أثرا مباشرا في قدرة وكفاءة الهياكل الأساسية في كوبا (الموانئ، النقل، المستودعات، تتبع سير السلع) وتجهيز الأغذية، وتوزيع المياه، والإنتاج الزراعي. ويؤثر ذلك بشكل سلبي في كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي التي توفرها الحكومة الكوبية في مجال الأغذية، وتشكل عنصرا

حيويا في الأمن الغذائي للأسر المعيشية. وبالإضافة إلى تدهور جودة الأرض والمياه أثرت هذه العوامل في رخاء الشعب وأسهمت في ذاك التدهور إلى حد ما. ونقص المغذيات الدقيقة أمر يثير القلق. فانتشار فقر الدم سائد وبدرجة عالية، وبخاصة بين الأطفال الذين دون الثانية من العمر مما يعرض نماءهم المحتمل للخطر. ويشتد أثر ذلك في المقاطعات الشرقية، حيث يتزايد انعدام الأمن الغذائي. وبعض الأغذية التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي تنتج محليا. وعلى غرار الحال في السنوات السابقة، تأخر وانقطع إنتاج تلك الأغذية عام ٢٠٠٦ بسبب تأخر وصول المواد الأولية، ومعدات الإنتاج وقطع الغيار.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧]

١ - يشمل التعاون التقني المقدم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا في ميدان الصحة برنامجا واسع النطاق ذا أهمية معترف بها بالنسبة للبلد، الذي يوفر في ذات الوقت فرصا ذات أهمية خاصة لبلدان أخرى في المنطقة، لا سيما بالنظر إلى التطور المشهود في الرعاية الصحية والصحة العامة في كوبا وتنفيذ برامج مبتكرة تؤثر في المشاكل ذات الأولوية في منطقة الأمريكيتين.

٢ - وقد ترتب على الحظر أثر سلبي في اقتصاد البلد، فضلا عن القطاع الصحي والقطاعات الأخرى التي تؤثر في حالة السكان الصحية. وتُقدر وزارة الصحة العامة هذا الأثر بمبلغ يزيد على ٣٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وما مجموعه ٢,٢٦٨ بليون دولار منذ بدء الحظر.

٣ - وقد وثقت السلطات الصحية في كوبا الأثر الحادث في التكاليف المتكبدة والفرص الضائعة بالنسبة لتشخيص ومعالجة جميع الاختصاصات، عمليا، بما فيها: علم الأورام وزرع الأعضاء، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأمراض القلب والأوعية الدموية، وعلم التخدير ومكافحة ناقلات الأمراض. وتجدر الإشارة إلى أن الرضع من السكان قد تأثروا بوجه خاص بهذه الحال.

٤ - ومن الجدير بالذكر أن السبب في صعوبات التبادل العلمي وكذلك انعدام إمكانية الحصول على المعلومات العلمية - الطبية المتقدمة، هو احتجاز التأشيرات الضرورية اللازمة للفنيين الكوبيين من أجل المشاركة في المناسبات القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل يتجاوز الفترة المطلوبة أو رفض منح تلك التأشيرات؛ وعدم الإذن لعلماء الولايات

المتحدة بالسفر إلى كوبا؛ وصعوبات توزيع أو نشر المنتجات العلمية الكوبية في الولايات المتحدة. وقد وثّق المجلس الوطني للجمعيات العلمية ٣٧ حالة من حالات رفض منح التأشيرات للفنيين الكوبيين وذلك ابتداء من أيار/مايو ٢٠٠٦ حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، مما منعهم من المشاركة في مناسبات علمية مهمة عُقدت في الولايات المتحدة، ومنها المؤتمر العالمي الثالث عشر المعني بالتدخين، واشنطن العاصمة؛ والاجتماع السنوي للرابطة الأمريكية لطب الجهاز العصبي، أطلنطا؛ اجتماع مجلس التعاون التعليمي الطبي مع كوبا، أطلنطا؛ المؤتمر السنوي للمدرسة الأمريكية للجراحين، شيكاغو؛ اجتماع الأكاديمية الأمريكية لطب العيون، لاس فيغاس؛ مؤتمر أكاديمية الهندسة المعمارية من أجل الصحة، ميامي؛ مؤتمر أكاديمية طب الأطفال، أطلنطا؛ الاجتماع السنوي الثالث والخمسون للأكاديمية الأمريكية لطب التشخيص الكهربائي، واشنطن العاصمة؛ ندوة الطب النفسي، ميامي؛ المؤتمر الدولي الثاني للقصور القلبي لدى الأطفال والشباب، كاليفورنيا؛ اجتماع هيئة الدستور الغذائي الثامن والثلاثون، هيوستن؛ الحلقة الدراسية لعلم الميكروبات البيئية، سان خوان، بورتوريكو؛ المؤتمر الستون للدراسات العليا في علم التخدير، نيويورك؛ الاجتماع السنوي للمجلس العلمي لجمعية الفتق الأمريكية، هوليوود؛ الندوة السنوية التاسعة والعشرون للدراسات العليا في طب الأطفال، تكساس؛ الاجتماع التاسع والخمسون للأكاديمية الأمريكية لعلم الأعصاب، بوسطن؛ الدورة السابعة عشرة لجمعية ارتفاع ضغط الدم للبلدان الأمريكية، ميامي.

٥ - وثمة حالة خاصة وهي احتجاز تأشيرة وزير الصحة الكوبي، للسنة الثانية على التوالي، ومنعه من الاشتراك في مجلس إدارة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٠٦[٦].

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التابعة للولايات المتحدة، بما فيها فروعها في جميع أنحاء العالم، محظور عليها بيع منتجاتها لكوبا. كما يؤثر هذا الحظر في آليات الشراء الإقليمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (المعترف بها كبضائع عامة إقليمية)، مما يخلق حالة حافلة بالمشاكل من حيث التكاليف والتقيد بالمواعيد والجودة، مما يؤثر مباشرة في صحة سكان كوبا.

٧ - وقد حالت التدابير التقييدية التي تتخذها إدارة الخزانة في الولايات المتحدة دون شراء الأدوية، والمعدات الطبية، وقطع الغيار وغيرها من اللوازم الطبية، من العديد من الشركات التابعة للولايات المتحدة، ومنها ما يلي: Abbott; Amersham Pharmacia Biotech; Amplatzer; Arrow; Baxter; Boston Scientific; Bristol-Myers Squibb; Cansen; Curtis; Cyanamid; Dista; Dupont Pharma; Fisher; General Electric; Gilead; Glaxo Smithk Inc. Health Care;

(٦) تجدر الملاحظة أن مجلس إدارة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية هو أيضا اللجنة الإقليمية للمنطقة الأمريكية في منظمة الصحة العالمية.

Highlight; Hudson; Humphreys Zeiss; Irving Scientific; medicault; Merck, Sharp & Dohme; Novartis; Pfizer, Pharmacia; Polaroid; Radiometer; St. Jude Medical Scndinavia Bio-Rad; Becton Dickinson; :والمختبرات التالية IVF Science; Signa; Supelco; Valdesta .Immuno-Mycologics Inc. Meridian Bioscience and meridian Diagnostic

٨ - ولا يستطيع المكتب القطري التابع لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا شراء المعدات، بما فيها معدات الحاسوب، في الولايات المتحدة. ومن ثم تُشترى معدات الحاسوب من البلدان الأوروبية مما يجعل الحفاظ على تجانس التكنولوجيا، تقيدا بتوجيهات منظمة الصحة العالمية، أكثر صعوبة وأعلى كلفة. وكذلك يُعوز السوق المحلية عادة بسبب الحظر، العديد من المواد مما يحد من الخيارات المتاحة للمكتب القطري.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالانكليزية]
[١ آب/أغسطس ٢٠٠٧]

١ - على الرغم من أن الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لا يعالجون تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في ضوء مبادئ ومقاصد الميثاق والقانون الدولي، فهناك منتديات وآليات مختلفة تابعة لمنظمة التجارة العالمية تستطيع فيها الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والأعضاء الآخرون معالجة المسائل المتصلة بحقوقهم والتزاماتهم في إطار منظمة التجارة العالمية، بما فيها الالتزامات المترتبة بشأن عدم التمييز، وحظر نظام الحصص، وإمكانية اللجوء إلى استثناءات من تلك الالتزامات.

٢ - وفي عام ٢٠٠٦، أثار الأعضاء هذه المسائل في عدد من المراجع، منها بوجه خاص هيئة استعراض السياسة التجارية، وهيئة تسوية المنازعات، وفريق التفاوض بشأن المنتجات غير الزراعية.